الشاهد الصرفيّ في كتاب المنصف لابن جنيّ

بين القاعدة الصرفيّة والصيغ البديلة

إعداد

أحمـد جبر أحمـد الجباليّ

المشرف

الأستاذة الدكتورة: آمنة صالح الزعبي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغويّات

كليّة الدراسات العليا في الجامعة الهاشميّة

الأردنّ – الزرقاء

20/ 4 / 2016م

ب

نوقشت هذه الرسالة الموسومة بـ" الشاهد الصرفيّ في كتاب المُنصف لابن جنيّ بين القاعدة الصرفيّة والصيغ البديلة" بتاريخ: 20 / 4 / 2016م

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
أ. د. آمنة صالح الزعبيّ " رئيسًا " أستاذ دكتور في علم اللغة المقارن/ الجامعة الهاشميّة	.....
أ. د . عبد الكريم مجاهد مرداوي. عضوًا أستاذ دكتور في علم اللغة / الجامعة الهاشميّة	.....
أ. د. إيمان "محمّد أمين" الكيلاني. عضوًا أستاذ دكتور في اللسانيّات/ الجامعة الهاشميّة	.....
د. علاء الدين أحمد الغرايبة. عضوًا أستاذ مشارك في اللسانيّات/ جامعة الزيتونة الأردنيّة	.....

الإهداء

إلى اليد التي ما فتئت تشقُّ جبال مصاعب الحياة

إلى العين التي سهرت في الليالي الباردة

إلى القلب الذي ما ملَّ يدعو الله ليوفّقنا

إلى أبي

إلى العطاء المطلق والحنان والرّقة

إلى أمي

إلى خيرِ المتاع في الدّنيا

إلى هُدى

رفيقة دربٍ في العلم والحياة

الشكر والتقدير

لله الحمدُ من قبلُ ومن بعدُ، اللهم لك الحمدُ كما ينبغي لجلالِ وجهِك وعظيمِ سلطانِك، اللهم لك الحمد على منّك وعطفِك وإحسانِك، ولك الحمدُ على ما نسيتُ من النّعم.

بعد شكر الله الواجب أقدّمُ الشكر الذي لا يتمُّ أمر هذا العمل إلا به، فالشكرُ للأستاذة الدكتورة آمنة الزعبي لما أبدته من اهتمامٍ ورعايةٍ للدراسةِ، وهو ليس شكر كلماتٍ فحسب بل هو شكرٌ في أصدق معانيه أبهاها، فقد عانت الأستاذةُ الكريمةُ في رعايةِ الرسالةِ وتقويمِ مُعْوَجّها وتصحيحِ خاطئها، فلها الشكر والبرّ والإحسانِ ألفًا، واللهَ أسأل أن يجزيَها خيرَ الجزاءِ وأن يحسن إليها في العطاء، اللهم آمين.

كما أقدّمُ الشكرَ الخالصَ إلى أساتذتي أعضاءَ لجنةِ المناقشة الذين تكرَّموا على الرسالة وكاتبها وتفضَّلوا بقبول مناقشةِ الرسالةِ وإبداء الملاحظاتِ القيّمةِ النافعةِ التي رفعتْ من شأنها، فهم أهلُ الفضلِ والعلم، فجزاهم الله خيرًا.

الفهرس

أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء.....	**ج**
الشكر والتقدير	د
الفهرس	هـ– و
الرموز الصوتيّة المستعملة	ز
الملخّص بالعربيّة	ح
المقدّمة	1
التمهيد	4
الفصل الأوّل : أشكال الصيغ البديلة في أبنية الأسماء	14
المبحث الأوّل: الأسماء المشتقّة	15
المبحث الثاني: الأسماء المعرّبة	28
المبحث الثالث: المصادر	34
المبحث الرابع: المشتقات	45
المبحث الخامس: البنية العدديّة	57
المبحث السادس: النسب والتصغير	65
المبحث السابع: التذكير والتأنيث	70
الفصل الثاني: أشكال الصيغ البديلة في أبنية الأفعال	72
المبحث الأوّل: الأفعال الصحيحة	73
أولًا: السالم	73
ثانيًا: المضعّف	80
ثالثًا: المهموز	83
رابعًا: صيغة الافتعال	86
المبحث الثاني: الأفعال المعتلّة	89
أولًا: المثال	89
ثانيًا: الأجوف	92
ثالثًا: الناقص	98
رابعًا: صيغة الافتعال	103

الفصل الثالث: الصرف والقياس	105
المبحث الرابع: مخالفة القياس	106
المبحث الخامس: من عوامل نشوء الصيغ البديلة	107
أولًا: تغيير الحركات	107
ثانيًا: سنن التطوّر اللغويّ	112
ثالثًا: التخلّص من الحركة المزدوجة	123
الخاتمة ونتائج الدراسة	128
ملحق (1) الشواهد القرآنيّة	130
ملحق (2) الشواهد الشعريّة	132
ثبت المصادر والمراجع	136
الملخّص بالإنجليزيّة	152

جدول بالرموز الصّوتيّة المُستعملة

1- رموز الأصوات الصحيحة

الهمزة	<	الضاد	ḍ
همزة الوصل	"<"	الطاء	ṭ
الباء	b	الظاء	ż
التاء	t	العين	ʿ
الثاء	ṯ	الغين	ġ
الجيم	ǧ	الفاء	f
الحاء	ḥ	القاف	q
الخاء	ḫ	الكاف	k
الدال	d	اللام	l
الذال	ḏ	الميم	m
الراء	r	النون	n
الزاي	z	الهاء	h
السين	s	الواو	w
الشين	š	الياء	y
الصاد	ṡ	الجيم المفردة (الساميّة)	g

2- رموز الحركات

الفتحة القصيرة	a	الفتحة الطويلة	ā
الضمّة القصيرة	u	الضمّة الطويلة	ū
الضمّة القصيرة الممالة	o	الضمّة الطويلة الممالة	ō
الكسرة القصيرة	i	الكسرة الطويلة	ī
الكسيرة القصيرة الممالة	e	الكسرة الطويلة الممالة	ē

ملخّص

الشاهد الصرفيّ في كتاب المنصف لابن جنيّ بين القاعدة الصرفيّة والصيغ البديلة

إعداد الطالب

أحمد جبر أحمد الجبالي

المشرف

الأستاذة الدكتورة: آمنة صالح الزعبي

تناولت هذه الدراسة الشاهد الصرفيّ في كتاب المنصف لابن جنيّ في ضوء موازنته بين القاعدة الصرفيّة وما يُسمّى بالصيغ البديلة أو الاختياريّة؛ للوصول إلى أشكال هذه الصيغ في أبنية الأسماء والأفعال.

واتُّبع المنهجُ الوصفيّ التحليليّ برصد الظاهرة في الشواهد الصرفيّة وتحليل موطن الشاهد وبيان سبب التطوّر في الصيغ البديلة وردّه إلى القانون الذي يحكمه من قوانين التطوّر اللغويّ أو غيرها من التبدُّلات.

وقُسّمت هذه الرسالة على ثلاثة فصول؛ تناول الأول أشكال الصّيغ البديلة في أبنية الأسماء موزّعة على سبعة مباحث، تناول كلّ واحدٍ منها شكلًا من أشكال الأسماء، أمَّا الفصل الثاني فتناول أشكال الصيغ البديلة في أبنية الأفعال في مبحثين وتناول الفعل الصحيح والفعل المعتل، أمَّا الفصل الثالث فكان للحديث عن القياس والصرف وتناول قضية مخالفة القياس وبعض العوامل التي تؤدي إلى نشوء الصيغ البديلة.

أمَّا النتائجُ التي توصّلت إليها الدراسةُ فكان أهمّها: اعتناء ابن جنيّ بهذا النوع من الصيغ دون تعريف تامٍ له، ووجود أشكالٍ مختلفةٍ للأسماء والأفعال تراوحت بين الكثرة والقلّة، لكنَّها في الأسماء أكثرُ منها في الأفعال، وعدمِ قدرة القياسِ على ضبطِ النماذج الصرفيّة ضبطًا تامًا، ووجود شواهدَ واستعمالاتٍ تؤيد هذا القول، إضافةً إلى وجود بعد تطوريّ للصيغ البديلة وذلك بموافقتها لسنن التطوّر اللغويّ وقوانينه.

المقدّمة

الحمدُ للهِ حمدَ الشاكرين والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمين وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين، وبعد

فتزخرُ الدراساتُ العربيّةُ بالشواهدِ الدالةِ على ظاهرةٍ لغويّةٍ ما، ولا يقتصرُ الاستشهادُ على جانبٍ من جوانبِ الدراساتِ دون آخر، فجميعُها تورِده للتدليلِ على مظهرٍ يعالَجُ أو ظاهرةٍ تُعايَن، وهذه الشواهدُ ثمرةُ الرحلةِ التي قطفَها النحاةُ واللغويون في تجوالِهم لجمعِ اللغة والتقعيدِ لها، فكان الاستشهادُ مرافقًا القضيّةَ اللغويّةَ مؤيدًا أو معارضًا ما ورد فيها.

ولتعدّدِ الشواهد في الدراساتِ اللغويّةِ ووجودِها مع كلّ ظاهرةٍ تولَّدَ اعتقادٌ لدى الدارسين بأنَّ القاعدةَ قادرةٌ على ضبطِ الاستعمالِ اللغويّ، ومن هنا فقد كان للقياسِ أثرٌ كبيرٌ في الدراساتِ اللغويّةِ، وأصبح الحكمَ في العديدِ من مسائلِ الخلافِ.

لكنَّ الأداءَ اللغويَّ لا يؤيدُ في العديدِ من الأحيان قياسيّةَ الأبنيةِ التي اعتُمِدَ صياغتِها على الشاهد، وكان الشكلُ الاستعماليُّ المأخوذُ عن أصحابِ اللغةِ من العربِ صحيحًا لكنَّه مخالفٌ للقياسِ الناتجِ عما وُصِفَ بالمطَّرد، مما يعني أنَّ القياسَ قد لا يكونُ طريقةً لضبط الأداء اللغويّ ضبطًا تامًّا.

ويُعدُ كتابُ التصريفِ للمازنيّ من أوائلِ الكتبِ التي أُفْرِدت للتصنيفِ في الصرف وأسَّسَتْ لهذا العلم وإن سبقَه كتابُ سيبويه الذي لم يكُن مُخصصًا للجانبِ الصرفيّ وحدَه، واكتسبَ شرحُ الكتابِ المسمّى بالمُنْصِف لابن جنيّ شهرةً فاقت شهرةَ كتابِ المازنيّ، وكان ابنُ جنيّ في شرحه للكتابِ يبيّنُ المسائلَ المطروحةَ ويوضّحُها مؤيدًا رأيه بشاهدٍ، وكان يشيرُ إلى صيغٍ صحيحةٍ تحلُّ محلَّ الأصلِ موطنَ الشاهد؛ فتؤدي المعنى ولا تُنْقِصُه، وقد أُطْلِق على هذه الصيغِ مصطلحُ الصيغِ البديلةِ أو الاختياريّةِ.

ومن هنا كانت هذه الدراسة، وحاولت أنْ تجيبَ عن أسئلةٍ متعددةٍ، أهمُّها: هل تعدُّ الأداءاتُ اللغويّةُ المتعددةُ صيغًا اختياريّة؟ وهل تؤيد هذه الأداءاتُ قواعديّةَ الأبنية؟ وهل من الممكن أن تُضْبَطَ القواعِدُ بشواهِدَ صرفيّة؟

وفي سبيل تحقيقِ أهدافِ الدراسةِ تناوَلَتْ هذه الدراسةُ قضيّةَ الصيغِ البديلةِ ووضّحت جوانبَها مستأنسةً بشواهدَ من كتابِ المنصفِ لابن جني، وخدمةً لهذا الغرض فقد جاءتْ في تمهيدٍ وثلاثةِ فصولٍ وخاتمة.

أمَّا التمهيدُ فتناولَ أشكالَ الأداءِ اللغويّ ومصادرَه والصيغةَ البديلةَ وتعريفَها ومتعلّقاتِها والقاعدةَ الصرفيّة.

وأمَّا الفصلُ الأوّلُ فتناولَ أشكالَ الصيغِ البديلةِ في أبنيةِ الأسماءِ موزَّعةً على سبعةِ مباحث، الأوّل: الأسماءُ المشتقّة، والثاني: الأسماءُ المعرَّبة، والثالثُ: المصادرُ، والرابعُ: المشتقاتُ، والخامسُ: البنيةُ العدديةُ، والسادسُ: النسبُ والتصغيرُ، والسابعُ: التذكيرُ والتأنيث.

وأمَّا الفصلُ الثاني فتناولَ أشكالَ الصيغِ البديلةِ في أبنيةِ الأفعالِ حسب التصنيفِ الصرفيّ واتخذَ الصّحةَ والاعتلالَ مقياسًا، وجاء الفصلُ في مبحثين، ضمَّ الأوّلُ منهما الفعلَ الصحيحَ والمضعّفَ والمهموزَ وبناءَ صيغةِ الافتعالِ في الفعلِ الصحيح، وضمَّ الثاني الفعلَ المعتلَّ المثالَ والأجوفَ والناقصَ وبناءَ صيغةِ الافتعالِ في الفعلِ المعتلّ.

وأمَّا الفصلُ الثالثُ فمادتُه الصَّرفُ والقياس، أولُها كان لمخالفةِ القياس، والثاني لبعضِ عواملِ نشوءِ الصيغِ البديلة، وأنهيت الدراسة بخاتمةٍ تضمَّنت أهمَّ النتائجِ التي توصَّلت إليها الدراسةُ، وأُلحِقَت بثبتٍ للمصادر والمراجع وملحق بالشواهد القرآنية والشعريّة.

وقد اتُّكئ على المنهجِ الوصفيّ التحليليّ منهجًا للدراسة، إذْ وُصفت الصيغُ الاختياريّةُ وفُسّرَ سببُ نشوئها في ضوءِ الشاهدِ الصرفيّ الذي يضمُّها، واستؤنس بآراءِ المتقدّمين والمتأخرين من النحاة والتصريفيين، واستُعين بالأدواتِ الحديثة، مثل: قوانين التطوّر اللغويّ والكتابة الصوتيّة عند الحاجة.

أمَّا المصادرُ والمراجعُ التي أفيدَ منها فكانت متعددةً، وحُرِصَ على الإفادةِ من المراجعِ القديمةِ والحديثةِ على تنوّعها، فكانت كتبًا ورسائلَ وبحوثًا، واستُعين ببعضِ المصادرِ الأجنبيّةِ في توصيفِ معنى الاختياريّةِ أو البدليّةِ في الصيغةِ البديلة.

وقد سُبِقَت هذه الرسالةُ بدراساتٍ تناولت جانبًا من الصيغ، وحُدّدَت بأداءاتٍ منضبطةٍ بالقاعدةِ موافِقةٍ للقياسِ وأخرى مخالفةٍ للقياس، والشكلُ الثاني وهو الأكثرُ حضورًا في دراسات المتقدّمين، إذ كان الاستعمالُ غيرُ الموافقِ للقياسِ يوصَف بالشذوذِ أو ما شابه ذلك.

وأمَّا الدراساتُ التي اتصلت بالصيغِ الاختياريّة وتوليدِها وسبقت هذه الدراسة فكانت اثنتين، الأولى جاءت في بحثٍ للأستاذة الدكتورة آمنة الزعبي والدكتور عمر أبو نواس بعنوان " الحذفُ الصّوتيُّ التاريخيُّ وأثرُه في توليدِ الصيغِ اللغويّةِ الاختياريّة"، والثانيُة جاءت ضمنَ إشاراتٍ للموضوعِ في دراسةِ الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة الموسومة بـ"القراءاتُ القرآنيةُ رؤى لغويّةٌ معاصرة" .

أمَّا الأولى فتناولت أثرَ الحذفِ التاريخيّ الذي يصيبُ بنيةَ الكلمة ودورَه في تشكيلِ هذه الصيغ، وهو الحذفُ غيرُ المتصلِ بسياق صرفيّ يؤدي معنى ما، بل هو الحذفُ الذي أصبحَ يميّزُ بنيةً لغويّةً من أخرى تُشارِكُها الجذرَ نفسَه والدلالةَ نفسَها، ووَضَّحت الدراسةُ الفرقَ بين الحذفِ التاريخيّ والسياقيّ، ودورَ الأوّلِ في تشكيلِ الصيغِ البديلة مُدَعَّمةً بشواهدَ استعماليّةٍ.

وأمَّا الثانيةُ فكانت في دراسةِ الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة التي تحمل عنوانَ " القراءاتُ القرآنيةُ رؤى لغويّةٌ معاصرة"، وكما يظهرُ من العنوانِ فهي دراسةٌ متَّكئةٌ على الشواهدِ القرآنيةِ وقراءاتِها المختلفةِ، وكانت هذه القراءاتُ في العديدِ من الأحيانِ تفرزُ نماذجَ استعماليّةٍ تختلفُ عن الأصليّة، وهو ما كانت توجهه الدراسةُ بالصيغِ البديلةِ أو الاختياريّة، ووصّفَت الدراسةُ ظاهرةَ الصيغِ الاختياريّةِ في التاريخِ اللغويّ بما كان يُطلق عليه لغات.

واللهَ أسألُ السدادَ في القولِ والعملِ والرأيِ، فإن كان من توفيقٍ فمن الله هو حسبي عليه توكّلتُ وإليه أنيب.

التمهيد

أشكالُ الأداءِ اللغويّ ومصادرُه

الأداءُ اللغويُّ هو طريقُة متكلمي اللغةِ في نطقهم لتركيبٍ ما، وهي وسيلةُ التعبير التي تلخّصُ عمليّةَ استحضارِ ابنِ اللغةِ الفكرة وصياغتَها في جملٍ منطوقةٍ أو مكتوبةٍ تمكّنُ الآخرين على اختلافِهِم من فَهْم مؤدَّاها، ووضعِها في نطاقِ الكلامِ والردِّ بما يناسبها، فهي عمليّة تبادليّة.

وقد عُرّفَ الأداءُ اللغويُّ بأنّه: "قدرةُ المتكلّمِ على معالجةِ اللغةِ إنتاجًا وتلقيًّا من خلالِ إنشاءِ الرسائلِ اللغويّةِ وترميزِها للتعبيرِ عن نفسِه في مواقفِ التواصل"[1]، فأشكالُ الأداءُ اللغويّ هي استعمالٌ مقبولٌ للغةِ ضمن عمليّة التواصل بين المُرسِل والمُستقبِل بما يصدقُ وصفُه بالرسالةِ اللغويّةِ على اختلافِ طرقِ التعبيرِ عنها.

وكانت وسيلةُ جمعِ اللغةِ وبناءِ قواعدِها بالنظرِ إلى طريقةِ الأداء، والطريقةُ السائدةُ في هذا المجالِ تفرضُ أن يُطلقَ على طريقةِ الأداءِ الأكثرِ انتشارًا وصفَ المطّردة، وتصاغُ القاعدةُ بناءً على هذه الكثرة.

وباختلافِ المناطقِ والتأثيراتِ وطبيعةِ قوانين التطوّرِ اللغويّ تتغيرُ طريقةُ الأداءِ اللغويّ، فقبيلةٌ ما كانت تتكلّمُ في محيطِها بطريقةٍ تميّزها من غيرِها من القبائل، لكنها سُرعانَ ما تعودُ إلى النمطِ الأشهرِ في الاجتماعاتِ القبليّة المتمثّلةِ في الأسواقِ الأدبيّةِ أو نظمِ القصائدِ بقصدِ نشرِها بين القبائل، أو غيرِ ذلك مما يتطلّبُ التخلّي عن المستوى اللهجيّ.

أما أشكال الأداء اللغويّ فهي مختلفة، فتكونُ نثرًا وتكونُ شعرًا، وللتدليلِ على ظاهرةٍ لغويّةٍ ما يُستحضرُ الأداء الذي يمثّلُها، وهو ما سمّي بالشاهد، وحُدّدَت أشكالُ الشواهدِ التي تورَدُ للتدليلِ على القولِ وبيانِ وجهِ الصحةِ والخطأ، ومنها: القرآنُ الكريمُ وقراءاتُه وهو شاهد لا يُردّ، والحديثُ النبويّ الشريف، وكلامُ العرب شعرًا _ ولا سيَّما الجاهليُّ والإسلاميُّ _ ونثرًا.

---

[1] سلّام، علي عبد العظيم، تعليم اللغة العربيّ بين النظريّة والتطبيق، دط، 1994م، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندريّة، ص105. نقلًا عن :عفيفي، أحمد عثمان، مدى فاعليّة المدخلين البنيويّ والوظيفيّ في الأداء اللغويّ لتلاميذ الأول الابتدائيّ العام والأزهريّ، ط1، 2013م، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندريّة، ص25.

وكانت النماذجُ التي يُستشهَدُ بها قد حُدّدَتْ زمانيًا ومكانيًا، وسميت بمصادرِ الاحتجاج، وكان ذلك التحديد الذي ألزمَ النحاةُ أنفسهم به مساعدًا في ضبطِ اللغةِ وبناءِ قواعدِها[1].

وكانت أشكالُ الأداءِ اللغويّ السابقةِ الذكرِ حاضرةً في مؤلَّف ابن جنّي الموسوم بالمُنصف، وهو شرحٌ لكتابِ التصريفِ لأبي عثمانَ المازنيّ، إذ كان يستشهدُ على الظاهرةِ المدروسةِ بنموذجٍ أو أكثر، ولا سيَّما الشعرُ، فكان كثيرَ العنايةِ به من حيثُ الاستشهادِ به وذكرِ قائله إن كان معروفًا له.

ومن جهةٍ أخرى فقد كان ابنُ جنّي يذكرُ الأشكالَ القريبةَ من الشكلِ المستعملِ في الشاهدِ المذكورِ في بعض رواياتِه أو الأوجه الجائزة في موضِعِه، وهو ما ستعالجُه هذه الدراسةُ في إطارِ ما يُسمّى بالصيغِ البديلةِ أو الاختياريّة، وكان يدللُ على رأيه ويوضّحُ ما يتعلّقُ بالشاهدِ المذكورِ.

الصيغة البديلة أو الاختياريّة :

للصيغةِ الصرفيّةِ موضعٌ ومعنىً مؤدًى في الكلام، ويكونُ هذا المعنى متأتيًا من استعمال الصيغةِ في الموضعِ الذي تصلحُ له، ومن هنا فإنها تصاغُ قياسيًا بحيث تُحكمُ الأداءاتُ اللغويّةُ بالقاعدة التي تهدفُ إلى ضبطِ الكلامِ من حيث الصّحة والخطأ.

أما مصطلحُ الصيغِ البديلةِ أو الاختياريّةِ (Alternative forms) فيعودُ إلى البدليّةِ بين الألفاظِ المختلفة التي يصحُّ استعمالُها في موضعٍ واحد، وهي العلاقةُ التي تجمعُ بين الألفاظِ ذات الجذرِ الواحدِ والدلالةِ الواحدة، فالصيغةُ البديلةُ تقتضي النظرَ في الأصلِ والدلالةِ الواحدةِ للألفاظِ المختلفة[2].

وقد تناولَ علماءُ اللغةِ المتقدّمون موضوعَ القياسِ بقداسة، فكلُّ ما لم يوافقِ الأبنيةَ القياسيّةَ يعدُّ شاذًا، وهذا الحكمُ قد يقصي العديدَ من الاستخداماتِ اللغويّة، مما يؤدي إلى تباينٍ بين ما ثبتت صحتُه وكان موافقًا للقاعدةِ وبين ما استُعمِلَ ولم يكن موافقًا لها[3].

---

[1] ينظر: مجاهد، عبد الكريم، علم اللسان العربيّ، دط، 2009م، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان، ص176.

[2] Crystal, David. A Dictionary of Linguistics and Phonetics. Sixth Edition.2008. Blackwell ,USA,UK, Australia. P: 22 .

[3] ينظر: عبد العزيز، محمّد حسن، القياس في اللغة العربيّة، ط1، 1995م، دار الفكر العربيّ، مصر، ص11- 13.

ولكي لا يُهضَمَ حقُ المتقدّمين من العلماء، فقد التَفتَ العديدُ منهم إلى الاستعمال المخالفِ للقاعدة، فبعضٌ منهم كان يشيرُ إلى صحّةِ هذا الاستعمالِ على عدم موافقته للقاعدة، وكان يُطلق عليه لفظَ لغة[1].

ومصطلحُ (لغة) هنا يُقصدُ به استعمالٌ جائزٌ للأداءِ اللغويّ لكنه غيرُ موافِقٍ للقياس، وقد وردت عدّةُ رواياتٍ عن علماء اللغةِ المتقدّمين استُعمِلَ هذا المصطلح بمعنى الاستعمالِ الجائزِ للغة، ومن ذلك ما رُوي عن عيسى بنِ عُمرَ (ت149هـ) أنّه أقدمَ على تأليفِ كتابٍ في النحو، فقال: "أرى أن أضعَ الكتابَ على الأكثرِ، وأسمّي الأخرى لغاتٍ" [2]، فعيسى بنُ عمرَ اختارَ الأكثرَ ليبنيَ عليه القاعدةَ ويكونُ الشكلَ القياسيَّ، وهذا يناسبُ مبدأ الاطّراد، وفي المقابلِ لم يغفل الاستخداماتِ الأخرى التي خالفت القاعدةَ بل عدّها لغاتٍ مما يُمكن الأخذ به.

وورد عن أبي عمرو بنِ العلاء (ت154هـ) أنّه سئل: "أخبرني عما وضعتَ مما سميتَه عربية، أيدخلُ فيها كلامُ العرب كلُّه؟ فقال: لا. فقلتُ: كيفَ تصنعُ فيما خالفَتْك فيه العربُ وهم حُجَّة؟ قال: أعملُ على الأكثرِ، وأسمي ما خالفني لغات"[3]، ولم يخالفْ أبو عمروٍ في هذا الأمر عيسى بنَ عمر.

ومما سبق يتبيّنُ أنّ فكرةَ الاستعمالِ لم تكنْ غائبةً عن أذهانِ العلماء المتقدّمين، وقد يُلحَقُ اسم قبيلة بهذا الاستعمال، كأن يقال لغة طيئ أو لغة قيسٍ أو غيرِهما من القبائل، فيكون هذا الاستعمال لهجة، أما التعددُ في نسبةِ الظاهرةِ أو الاستعمالِ اللغويّ إلى أكثرِ من قبيلةٍ فربَّما يكون ناتجًا عن الاستقراءِ الناقصِ، ويرجَّحُ أن يكونَ صيغةً بديلةً [4].

---

[1] ينظر: عبابنة ، يحيى ، القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة ، ط1 ، 2014م ، دار الكتاب الثقافيّ ، إربد ، ص355.

[2] الزبيديّ ، أبو بكر محمّد بن الحسن بن عبد الله بن البِشر (ت379هـ) ، طبقات النحويين واللغويين ، تحقيق : محمّد أبو الفضل إبراهيم ، ط2 ، دت ، دار المعارف ، مصر ، ص22

[3] الزبيديّ ، طبقات النحويين واللغويين ، ص39 .

[4] ينظر : عبابنة ، يحيى ، القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة، ص355.

وقد تنبّه ابنُ جنيّ (ت392هـ) إلى مثلِ هذه القضيّة، فكان يطرحُ اللفظَ الموافقَ للقاعدةِ، ويذكرُ الأوجهَ الصحيحةَ الأخرى، فيقول مثلًا: وهي لغةٌ [1]، أو وهما لغتان [2]، أو فيه لغات[3]، ويُرجِّح أنَّه لا يقصدُ التباينَ اللهجيَّ، بل تعددَ الصيغ.

لكنَّ السؤال الذي يُطرَح هنا: كيف يوجَّه ما يخالِف الأبنية القياسيّة؟ وهل الشذوذ هو المتكفّل بحلّ هذا الإشكالِ المُتمَثل بالاستعمالِ والخروج عن الأبنية؟

الإجابة عن السؤالين اللذين طُرِحا في الفقرة السابقة هي التي تقودُ إلى التعرُّف إلى فكرة الصيغ البديلة أو الاختياريّة، وهذه الصيغُ صحيحة من ناحيةِ الاستعمال لكنَّها لا تُوافِق الأبنيةَ القياسيّة، ويكونُ للمتكّلم الخَيارُ من حيث الأخذِ بالصيغةِ القياسيّة أو الاختياريّة، لكن ليس كلُّ ما ورد مخالفًا للصيغة القياسيّة يُعدّ من الصيغ البديلة، فالصيغ البديلةُ تخضعُ لبعض الشروط لكي تسمّى بديلة أو اختياريّة، وليكونَ الأخذُ بها صحيحًا في الاستعمال، وهذه الشروط تتقاسمها مع الصيغة الأصليّة، وهي:

1 . الاشتراك معها في الجذر:

يعدُّ الجذر المادةَ الأساسيّة للكلمة العربيّة، فيتفرّع عن الجذر أسماءٌ وأفعالٌ متعددة، فالفعل المجرّد والمزيد يتفرّعان عن جذر واحد أو مادة لغويّة واحدة، فبالضرورة أن تُحكَم الصيغة الاختياريّة بهذا الضابط.

2 . الاتحاد في المبنى الصّرفيّ:

يختلف التصنيف الصّرفيّ للكلمات عن التصنيف النحويّ، فيوجد في النحو الفعل والفاعل والمفعول، أما في الصَّرف فالاسم ويشمل المصادر والمشتقات وغيرَهما، والفعل ويُصنَّف حسب الصحّة والاعتلال، والتجرّد والزيادة وغيره من التصنيفات.

---

[1] ينظر : ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت 392هـ) ، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّيّ النّحويّ لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النّحويّ البصريّ (247هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط1 ، 1960م ، وزارة المعارف العموميّة . إدارة إحياء التراث ، ج1 / ص 256 ، 257 .

[2] ينظر : المصدر السابق ، ج1 / ص205 ، 208 ،257 .

[3] ينظر : السابق نفسه : ج1 / ص60 ، 202 ، 295 .

ومن هنا فتنوب الصيغة البديلة أو الاختياريّة عن الصيغة الأصليّة أو القياسيّة إذا كانت تشترك معها في التصنيف الصرفيّ، فالصّيغة البديلة لاسم المفعول مثلًا تنوب عن القياسيّة، ولا تعدُّ صيغة بديلة لأي مُكوّن صرفيّ آخر كاسم الفاعل مثلاً، وإن استخدمت فهو عدول صرفيّ[1] وليس صيغة اختياريّة، وحدّ ابنُ جنيّ العدول بأن " تلفظَ بناءً وأنت تريد بناءً آخر"[2]، وهو كذلك أن " يُقام بِنَاء مقَام بِنَاء آخر من لَفظه"[3] كما يرى العُكبريّ (ت616هـ)، ومن ذلك مثلاً: استعمال صيغة فعيل بمعنى مفعول، مثل: جريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول.

3 . الاتحاد في المعنى اللغويّ:

يطلق المتكلّم الرّسالة اللغوية المتمثّلة بالمكتوب أو المسموع ليوصل معنىً إلى طرف الخطاب الآخر، فلا بدّ أن ينتقي العباراتِ التي تخدم الرسالة ومعناها[4]، ويتوجّه هنا إلى المستوى الأول وهو القياسيّ الذي له الدور الكبير في الكلام[5]، وربما يستعمل صيغة أخرى – كما سيمرّ في الفصول التالية – لا توافق القياسيّة لكنها توصل المعنى نفسَه الذي توصِله الصيغة القياسيّة، وهي بهذا خدمت المعنى الذي من أجله أوجِدت الرسالة اللغويّة.

عندئذٍ يكونُ قد استعمَل الصيغة الاختياريّة، وهي صيغة لا بدَّ أن تؤدي معنى الصيغة الأصليّة، وإلا فلن تنوب عنها، فلو اشتُقّ من فعلٍ ما اسمَ الفاعل وكان للصيغة القياسيّة صيغةً أخرى بديلةً فبالضرورة أن تؤدّيَ البديلة معنى القياسيّة، وإلا فلا تعدّ صيغة بديلة لاسم الفاعل؛ لأن استعمال المُتكلّمِ لاسم الفاعل ليختصرَ الكلامَ في الدّلالة على الحدثِ ومن أو ما قام به[6]، فلا

---

[1] حسكور، ناديا، العدول في صيغتي اسم الفاعل والمفعول في القرآن الكريم، مجلّة التراث العربيّ، ع130– 131، ص279، (277– 294)، 2013م.

[2] ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت293هـ)، اللُّمَع في العربيّة، تحقيق: سميح أبي مغلّي، دط، 1988م، دار مجدلاويّ للنشر والتوزيع، عمان، ص108.

[3] العُكبريّ، محبّ الدين أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت616هـ)، اللُّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط1، 1995م، دار الفكر، دمشق، ج1/ ص502.

[4] أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه: كمال محمّد بشر، دط، دت، مكتبة الشباب، مصر– الجيزة، ص18.

[5] عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه، ط1، 1983، مطبعة المدنيّ ومكتبة الخانجيّ، القاهرة، ص67.

[6] ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصرف، ص94.

يتصوَّر أن تكونَ الصيغة الجديدة غير مؤدّية للمعنى الذي تؤديه الصيغة القياسيّة.

وأورد ابن جني (ت392هـ) في كتاب المنصف العديد من الشواهد التي تخدم فكرة الصيغة الاختياريّة لكن دون تصريحٍ بمصطلح أو ما شابه ذلك مما يمكن أن يشير به إلى الصيغة الاختياريّة، وكان يشير إلى أن الصيغتين حاملتان للمعنى نفسِه مما يدلّ على أنَّ المعنى أو الدلالة أمرٌ لا يُغفَل عند تحديد الأوجه الجائزِ استعمالها في موضعٍ واحد، فيقول مثلاً في قول عبيد بنِ العَرَندَس الكلابيّ:

هَيْنونَ لَيْنونَ أيسارٌ ذَوو يَسَرٍ سُوَّاسُ مكرُمةٍ أبناءُ أيسارِ [1]

إنّ هَيْن – هَيْنون بمعنى هَيّن، فالملاحظ من قوله أنَّ المعنى يجبُ أن يكون حاضرًا عند الإقرار بأنَّ الصيغة اختياريّةٌ، لكنَّ فكرة الصيغة الاختياريّة كما هي في هذا البحث لم تكن حاضرةً عند ابن جنيّ أو غيره من العلماء المتقدّمين، لكنّه كان يشير إلى وجود ما يشترك مع القياس في تأدية المعنى كما مرّ.

وقد يتبادر إلى الذهن أنّ الصيغ الاختياريّة هي لهجة، وهذا الكلام ليس صحيحاً، إذ إنَّ اللهجة كان يُتحدّث بها في حدود القبيلة، ولا تخرج عن هذه الحدود، وتعدُّ الخصائص اللهجيّة مميزة للقبيلة من سواها وبها تعرف، وقد تشترك مجموعة من القبائل في خصائص لهجيّة.

وعُدت بعض هذه الخصائص اللهجيّة عيوباً أو خروقاً في الفصاحة، فقد روى أبو العبّاس المبرّد (ت285هـ أو 286هـ) خبرًا يبيّن أنّ الفصاحةَ تكون في تجنُّب بعضِ الخصائص اللهجيّة، وكانت الإجابة على سؤال من يتّسمون بالفصاحة أنهم قومٌ "تباعدوا عن فُراتيّة العراق، وتيامنوا عن كشكشة تميم، وتياسروا عن كسكسة بكر، ليس فيهم غمغمة قضاعة، ولا طمطانيّة حمير"[2]، وقد

---

[1] ابن جنيّ ، أبو الفتح عثمان بن جنّيّ (ت 392هـ) ، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّيّ النّحويّ لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النّحويّ البصريّ (247هـ) ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط1 ، 1960م ، وزارة المعارف العموميّة . إدارة إحياء التراث ، ج3 / ص 60 .

[2] المبرّد ، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ) ، الكامل في اللغة والأدب ، تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم ، ط3 ، 1997م ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، ج2 / ص165 .

أفرد ابن فارس (ت 395هـ) بابًا للقول في اختلاف لغات العرب وآخر في اللغات المذمومة فعدّ بعض الخصائص اللهجيّة عيوبًا، وتجنُّبها يكون من الفصاحة [1].

ولا تشبِه الصيغ الاختياريّة مبدأ الألفاظ المثلثّة التي تختلف في المعنى، فالصيغ الاختياريّة تحمل المعنى نفسه وإن تغيّرت بنية الكلمة، أما المثلثات فالأمر فيها مختلف؛ لأنّ التغيّر في الحركة يقتضي التغيّر في المعنى، وهو المبدأ التي نشأت المثلّثات بناءً عليه، فالمعاني الثلاثة التي يحملها اللفظ المثلّث ليست متأتية منه في ذاته، أي أنَّ اللفظ الواحد لا يؤدي المعاني الثلاثة، إنما الحركة هي التي تكسب اللفظ معنىً جديداً[2]، فيكون للفظ في حال كسر عينه مثلاً معنىً، وفي حال ضمه آخر، وفي حال فتحه آخر.

أما سبب نشأةِ الصّيغِ البديلة فيُردُّ في الكثير من الأحيان إلى قوانين التطوّر اللغويّ، وبما أن القوانين قد عملت على إيجاد تفسير لنشوء تينك الصيغ فهي بالضرورة شكل من أشكال التطوّر اللغويّ، وسيحاول الباحث ردّ كلّ صيغة إلى سبب نشوئها من قوانين لغويّة أو غيره.

وتعدّ الصيغ البديلة من متعلقات علم اللغة الاجتماعيّ، وهي تشبه عمليّة صنع القرار عند التواصل مع شخص آخر، والسياق هو المُحدّد الأهم لاستخدامها[3]، وهذا الأخير أهم ما يربطها بعلم اللغة الاجتماعيّ الذي يسعى إلى ربط الظاهرة بالمجتمع[4]، وهو ما يمكن أن يُعبّر عنه بالجانب الاستعماليّ.

أما حاجة المتكلّم لمعرفة جميع الصيغ البديلة للفظ ما فهو أمر غير مطلوب حصوله[5]؛ لإنّه يَقصد إيضاح فكرته وموقفه، وتكفيه معرفة بعضها الذي يمكّنه من الاستخدام السليم لها.

---

(1) ينظر : ابن فارس ، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ) ، الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسننِ العربِ في كلامها ، علَّق عليه ووضع حواشيه : أحمد حسن بسج ، ط1 ، 1997م ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ص25 . 31 .

(2) البطليوسيّ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد (ت521هـ)، المُثلّث، تحقيق ودراسة: صلاح مهدي الفرطوسيّ، دط، 1981م،وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة – دار الرشيد، بغداد – العراق، ج1/ ص47.

(3) ينظر: Eastman, Carol, M, Aspects Of Language And Culture, Second Printing, 1978, Chandler And Sharp Publisher Inc, Sanfrancisco, P: 127- 130.

(4) ينظر: عبد العزيز، محمّد حسن ، علم اللغة الاجتماعيّ، ط1، 2009م، مكتبة الآداب، القاهرة، ص10– ص11.

(5) ينظر: Hockett, C F, The Fiew From Language Selected Essay, 1977, University Of Georgia Press, U.S.A, P: 190.

وبعدُ فيُمكنُ الخروج بتعريف للصيغة البديلة بالقول إنّها أداءاتٌ لغويّةٌ صحيحة تسيرُ جنبًا إلى جنب مع الصيغة المشهورة أو القياسيّة وتنوب عنها وتشترك معها في الجذر والفعل والمعنى الصرفيّ واللغويّ.

القاعدة الصرفيّة:

القاعدة لغةً :

يرجع لفظ القاعدة إلى الفعل (قَعَدَ) وهي الأساس، وقاعدة البيت أساسه [1]، وورد في قوله تعالى : ﴿ٱلۡقَوَٰعِدَ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾[2]، فهي الأساس الذي يُعتَمَد عليه في بناء البيت، كما أنّها الأساس الذي يُعتَمَد عليه في بناء الجملة.

القاعدة اصطلاحاً :

لفظ القاعدة يستعمل عند النظر في موضوعٍ يجب أن يُعطى حكمًا وتوجيهًا، أو يكون عند محاولة قياس شيء على آخر، فتكونُ القاعدةُ القالب الذي يقاس عليه ذلك الشيء، ومن التعريفات التي تُعرَّف بها: أنها" قضيّة كليّة من حيث اشتمالها بالقوّة على أحكام جزئيّات موضوعها، وتسمّى فروعاً واستخراجها منها تفريعاً" [3].

وعرّف الشريف الجرجانيّ (ت816هـ) القاعدة بأنها:" قضيّة كليّة منطبقة على جميع جزئياتها"[4].

وعند النظر في التعريفين السابقين يلاحظ أنهما يشتَرِكان في عدد من الأمور، أهمّها: الكليّة، والوجود بالقوّة، وهو ما عبرّ عنه الشريف الجرجانيّ بالفرع والأصل، أما الكليّة فهو لفظ يدلّ على

([1]) ينظر : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم (ت 711 هـ) ، لسان العرب ، ط3 ، 1414هـ ، دار صادر ، بيروت ، (قعد)، 3/ ص357 .

([2]) سورة البقرة / 127 .

([3]) الكفويّ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ (ت 1094هـ)، الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة، قابله على نسخة خطّيّة وأعدّه للنشر ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، ط 2، 1998 م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص728.

([4]) الجرجانيّ (الشريف)، عليّ بن محمّد بن عليّ (ت 816 هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، ط 1، 1405 هـ، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ص 219.

العموم واشتمال الأجزاء المُتحدَّث عنها، والاشتراك في الحكم، وبناءً على ما سبق فإن الكليّة التي توصَف بها القاعدة يُقصَد بها اشتمال الجزء الأكبر من حالات القضيّة التي تَحْكمها القاعدة، وإن وُجِدت جزئيات قليلة لا تَنْظمها القاعدة فلا يعدّ هذا خرقًا لها أو شاهدًا بعدم صحتها.

وأمّا الوجود بالقوّة فهو من متعلّقات الفلسفة، فيقال: هذا الشيء موجود بالقوّة، أي أنّه يحتفظ بكينونته ووجوده وإن لم يُتحدَّث عنه حديثاً مباشراً، فتكون معروفة بحكم وجودها، وهذا الوجود يملي على الناظر الاعتراف بها[1]، ولتوضيح الأمر يمكن إسقاطه على القواعد الصرفيّة مثل صياغة اسمي الفاعل المفعول، إذ يقتضي أن يسير على خط معين عند الصياغة وهو الوجود بالقوّة، أما عند الكلام فتنتقل القاعدة من الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل، بحيث يُنْظَم الكلام ويُصاغ بناءً على ما تمليه القاعدة، وعند الانتقال من الوجود بالقوّة إلى الوجود بالفعل لا يُتخلّى عن الوجود بالقوّة؛ لأنها تبقى من الأسس التي تضبط الكلام وتحكمه.

ومن المعروف أنّ لكلّ علم قواعده، وتختلف بعض الخصائص من علم لآخر، ولكنها مع هذا تحتفظ بخصائص لا تتخلّى عنها مهما تغيّر العلم، فيكون مقبولاً في القاعدة اللغويّة نحويّة كانت أم صرفيّة مثلًا أن تؤخذ القاعدة بالعموم، وهي بهذا "وصف لسلوك عمليّ معيّن في تركيب اللغة، ويلاحظ أن يكون هذا السلوك مطّردًا حتّى يعبّر عنه بالقاعدة "[2]، وأمر الاطّراد في القاعدة ومراعاته مما روعي عند المتقدمين ولا يخفى على من نظر في الأصول اللغوية.

ولا يَخْفى على أحد أثرُ التقعيد في الدرس اللغويّ، فهو كالميزان الضابط للكلام، ولم يكن التقعيد متروكًا بحيث لا يضبط بضابط، فتشهد كتب اللغة على الكيفيّة التي تمّت بها العمليّة، سواء أكان في جمع الألفاظ بداية أو بوضع القواعد التي وضعت على أكثر الكلام، وهو ما يسمى بالاطّراد[3].

فكانت للعلماء طرقٌ ومناهجُ مكّنتهم من وضع المعيار الذي يحكم صحّة الكلام، وهو ما أطلق عليه في العصر الحديث المنهج المعياريّ، وكان الهدف جمع اللغة وإيجاد القواعد التي

([1]) ينظر: كرم، يوسف، العقل والوجود، دط، 2014م، مؤسسة هنداويّ للنشر والثقافة، مدينة نصر – مصر، ص130.

([2]) حسّان ، تمّام ، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة ، ط4 ، 2001م ، عالم الكتب ، القاهرة ، ص158 .

([3]) ينظر: الطنطاويّ، محمّد، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، ط2، دت، دار المعارف، مصر، ص21.

تخصّها؛ لمنع الخطأ، والحدِّ من انتشار اللحن الذي قد يلحق ضرراً بلغة القرآن التي كانت الدافع الأوّل لنشأة الدراسات اللغويّة برمَّتها[1].

والقاعدة الصرّفيّة هي جزء من القواعدِ اللغويّةِ التي بُنِيَت عن طريق الاستقراء، ولا بدَّ لها من أن يعتمدَها المتكلمُ وتفعّلَ في لغته، لذا من الضروريّ أن تتصفَ بصفات تكون موضعَ إجماع المتكلّمين ومنها: أمن اللَّبس، والاستحسان[2]، والترتيب، والصّحة، والاتساق، والسلامة [3].

وتعدّ القاعدة الصّرفيّة الأساس الأوّل لبناء الجملة؛ لأنّها تحكم التغيّر الذي يجري على الكلمةِ وهي أساس الجملة، وتعملُ على إيجاد البنيةِ المناسبة للمعنى، ويكون بعد هذا ترتيب الألفاظ كما تقتضي القاعدة النحويّة، فسلامة الجملة في البداية تكون من سلامة اللفظ وصلاحه لتأدية المعنى.

([1]) ينظر: المرجع السابق، ص17.

([2]) ينظر: ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ (ت 769هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دط ، دت، مكتبة دار الهداية، أربيل، ج2/ ص53.

([3]) ينظر: عبد الرحمن، طه، اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ، دط ، 1998م، المركز الثقافي العربيّ، الدّار البيضاء، ص 138 . 144 .

الفصل الأوّل

أشكال الصيغ البديلة في أبنية الأسماء

المبحث الأول : الأسماء المشتقّة :

يُطْلَق الاسم في اللغة على ما يُعدُّ علامةً لتعريف شيء ما، ومن هذا المنطلق عرّفه ابن منظور (ت711هـ) بأنّه: " رسم وسِمة تُوضع على الشيء تُعرف به "[1]، وللاسم عدةُ تعريفاتٍ بُثّت في كتب النحو على أنّه قسم من أقسام الكلام العربيّ، يضاف إليه الفعل والحرف.

والاسم هو الشيء الذي يُتحدّث عنه، فعندما أراد سيبويهِ (ت180هـ) أن يبيّن الاسم ويميّزه من سواه من مكونات الكلام مثّل عليه بالرَّجل والفرس[2]، وربّما لم يضع له تعريفاً لاستقراره في الأذهان، فلو ذُكر الاسم لما انصرفت الأذهان إلا إلى الدلالة التي يعطيها للشيء.

وقد حده المبرّد (ت285هـ) بالتمثيل أيضاً، وبما يمكن أن يَدْخل عليه من حروف لا تدخل على غيره من أجزاء الكلام، فقال: هو" ما كان واقعاً على معنى، نحو رجل، وفرس، وزيد، وعمرو، وما أشبه ذلك، وتُعْتَبر الأسماء بواحدة: كلُّ ما دخل عليه حرف من حروف الجر فهو اسم، وما لم يدخل عليه فهو ليس باسم" [3].

فالملاحظ أنّ المبرّد استعمل الأسلوبَ نفسه في محاولته لتعريف الاسم وهذا مما يؤيد الرأي المذكور في الفقرة السابقة، وللفرّاء (ت207هـ) تعريفٌ آخر، إذ ذهب إلى أنَّ الاسم هو " ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام " [4]، ويتضح من التعريف الأخير أن المقصود بالاسم هو ما يدل دلالة مباشرة على صاحبه، فلا يستوعب مثلاً أسماء الاستفهام أو أسماء الإشارة.

والأسماء التي ستُدرسُ صيغُها البديلة هي الأسماء الظاهرة، ومن أشكال الصيغ البديلة في الأسماء التي رصدها الباحث:

([1]) ابن منظور ، لسان العرب ، ج14 / ص 401 (سما).

([2]) ينظر : سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت180هـ)، الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السّلام محمّد هارون، ط3، 1988م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ج1 / ص12 .

([3]) المبرّد ، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت285هـ) ، المقتضب ، تحقيق : محمّد عبد الخالق عضيمة ، ط3 ، 1994م ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة . لجنة إحياء التراث ، القاهرة ، ج1 / ص 141 .

([4]) ابن فارس ، الصّاحبي ، مرجع سابق ، ج1 / ص48 .

تسهيل الهمز

تخرج الهمزة من أقصى الحلق بحسب تعبيرِ علماءِ اللغة المتقدّمين، وبحسب علم اللغة الحديث فإنّها تخرج من الحنجرة بين الوترين الصوتيين، ومن صفاتها: الجهر والشدّة عند المتقدّمين، وأفاد علم اللغة الحديث أنها بين الجهر والهمس فلا هي بالمجهورة ولا هي بالمهموسة، وتتكوّن بانطباق الوترين الصوتيين انطباقًا تامًا، ثم بانفراج الانطباق ليخرج صوت الهمزة مشبهاً الانفجار [1]، وذهب بعض الدارسين المحدثين إلى أنّ الهمزة صوت مهموس [2].

ووصف الهمزة بالجهر " أمر مستحيل استحالة ماديّة ما دامت الأوتار الصوتيّة مقفلة في أثناء نطقه "[3]، فلن يهتزّ الوتران الصوتيّان لإحداث الجهر لذلك استحال أن تكون مجهورة، فالمسؤول عن الجهر هو اهتزازهما، وهما لا يهتزان في حالة نطق الهمزة.

ولكنّ نطقَ الهمزةِ بالتسهيلِ هو المسؤولُ عن القولِ بجهرِ هذا الصوت؛ لأنّ التسهيل قد يكون بإقفال الأوتار الصّوتيّة إقفالًا تامًا لحظة النطق به فيكون الجهر، ولكنّ الجهرَ ليس متأتيًا من الوقفة الحَنْجريّة المُسببة للهمزة، إنما هو تضييق حنجريّ، فيكون الصوت شبيهاً بأصوات العلّة [4].

وقد يعتري الهمزةَ شيءٌ من التغيُّر في النطق فتسهّل، وقد تنطق دون تغيُّر وهو ما يسمّى بتحقيق الهمز، ويكون التسهيل بنطقِ الهمزةِ بصوت يكون قريبًا من حركة الهمزة أو حركة الحرف السابقِ لها حسبَ قوّةِ الحركة، فيكون تسهيلها في حالة كون الضم أقوى بنطقها بصوت قريب من الواو، وإن كان الفتح فبنطقه قريبًا من الألف، وإن كان الكسرُ فبنطقه قريبًا من الياء[5]، فموضوع تسهيل الهمز يرتبط بمكوّنات الكلمة من الناحية الصّوتيّة.

([1]) هلال ، عبد الغفّار حامد ، اللهجات العربيّة نشأةً وتطوّراً ، دط ، 2011م ، دار الفكر العربيّ ، القاهرة ، ص 153 .

([2]) ينظر : حسّان ، تمّام ، مناهج البحث في اللغة ، دط ، 1955م ، مكتبة الإنجلو المصريّة ، القاهرة ، ص 125 .وكانتيو ، جان ، دروس في علم الأصوات العربيّة ، ترجمة : صالح القرماديّ ، دط ، 1966م ، الجامعة التونسيّة ، تونس ، ص 35 . وعبد التوّاب ، رمضان ، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ ، ط3 ، 1997م ، مكتبة الخانجيّ ، القاهرة ، ص 56 .

([3]) حسّان ، تمّام ، مناهج البحث في اللغة ، ص 97 .

([4]) المرجع السابق ، الصفحة نفسها .

([5]) ينظر : المبرّد ، المقتضب ، مرجع سابق ، ج1 / ص292 . 293 .

أما سبب تسهيل الهمز فهو صعوبة نطقها مقارنة ببقيّة الحروف، إذ ينبغي أن تُغلق الحنجرة – كما ذُكر –، وهي مفتوحة فيما سواها من الحروف، فينقطع الزفير المتواصل نتيجة لانغلاق الحنجرة أثناء الكلام [1].

وأما أثر هذه الصعوبة فإنّ اللغة تُطبّق عليها قانون السهولة والتيسير، ولكنّ هذا التطبيق لا يكون إلزاميًّا، بل هو تدخُّل اختياريّ[2]، فإذا تدخّل القانون فإنّ التسهيل يحدث في بعض صور الأداء، وإلا فإنّ الكلمة تظلّ على حالها، فتنشأ صيغتان: الأصليّة التي لم يتدخّل فيها القانون، والبديلة أو الاختياريّة الناشئة عن تدخّل القانون.

ومما سبق يتبيّن أنَّ تسهيلَ نطقِ الهمزةِ نابعٌ من تقليلِ الجهدِ المبذول في نطقِها، فعند نطقِ غيرها من الحروف أثناء الكلام يبقى مستمرًّا لاستمرار الزفير ومواصلته الخروج، ولكن بنسبٍ متفاوتة، أما عند خروجه فينقطع الاستمرار في الزفير مما يحتاج إلى جهد من المتكلّم لاستئناف الكلام، ولهذا كان تسهيل الهمز سبيلاً لإيجاد صيغة جديدة من شأنها التخفيف من الجهد المبذول في حال التكلّم.

ومن ذلك لفظ (منسأة) إذ أوردها الشاعر محققة الهمز في قوله:

أمِنْ أجْلِ حَبْلٍ لا أباكِ ضَرَبْتِهِ بِمِنْسَأةٍ قَدْ جَاءَ حَبْلٌ بِأحْبُلِ [3]

وقد كانت ثمة استعمالاتٌ أخرى لهذه الصيغة بتسهيل الهمز، ومن ذلك قول الشاعر:

إذا دَبَبْتَ على المِنْساةِ من كِبَرٍ وقَدْ تَباعَدَ عَنْكَ اللَّهوُ والغَزَلُ [4]

([1]) ينظر : برجشتراسر، التطوّر النحويّ، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبد التوّاب، ط2، 1994م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ص 42.

([2]) ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، ط3، 1961م، دار النّهضة العربيّة، القاهرة، ص169.

([3]) الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون ، ط7، 1988م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ج3 / ص30. وابن جنّي، المنصف، ج2 / ص59. والجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد (ت 393هـ)، الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت،(نسأ)، ج1 / ص 76، وهو غير منسوب ، والرواية " قَدْ جَرَّ حَبْلُكِ أحْبلُا " .

([4]) الجاحظ، البيان والتبيين، ج3 / ص31. وابن جنّيّ، المنصف، ج2 / ص59. والجوهريّ، الصّحاح، (نسأ)، ج1/ ص76 والرّواية : " من هَرَمٍ " .

وذكر الفرّاء أنَّ هذا الاستعمال وردَ في قراءة قوله تعالى: ﴿تَأْكُلُهُ مِنسَأَتَهُ﴾[1] بالتسهيل [2] ، و" الحجّة لمن همز أنّه أتى باللفظ على أصل الاشتقاق، لأن العصا سمّيت بذلك لأنّ الراعي يُنسئ بها الإبل عن الحوض أي يؤخرها، والحجّة لمن ترك الهمز أنّه أراد التخفيف "[3] ، فتسهيل الهمز تحقيق لفكرة تقليل الجهد أو الصعوبة التي يسببها تحقيق النطق.

يستخلص مما سبق أنّ الصيغة نتجت عن تخفيف الهمز، وعند النظر إلى بنية الكلمة المقطعيّة يلاحظ أنّها نقصت مقطعاً، فقد كانت الكلمة مكوّنة من أربعة مقاطع، وعند نشوء الصيغة الاختياريّة أصبحت الكلمة مكوّنة من ثلاثة مقاطع، وما يأتي يبيّن ذلك:

مِنْسأةٍ ⟵ مِنْسَ*ةٍ ⟵ منساةٍ

min/sā/tin ⟵ min/sa/*a/tin ⟵ min/sa/>a/tin

فالهمزة مع حركتها كانت تُشكّل مقطعاً صوتيّاً، وبعد حَذْف الهمزة أُطيلت حركة المقطع نتيجة تسهيل الهمز والتقاء حركتين متماثلتين، فكان المقطع قصيراً مفتوحاً، وأصبح بعد تسهيل الهمز طويلاً مفتوحاً، وبما أنّ الهمزة من أصعب الأصوات نطقًا فيكون تسهيل الهمز هو التفسير لنشوء هذه الصيغة؛ إذ إنّه المظهر الأكثر حضورًا.

يُستخلَص مما سبق أن نطق كلمة (بمنسأة) كما وردت في الشاهد يقتضي نطق الهمزة محرّكة، ثم استئناف الكلام من جديد لنطق المقطع الذي يليها، أما نطق كلمة (بمنساةٍ) فيكون بتسليم النطق في كلِّ مقطع صوتيّ إلى الذي يليه دون أن يحصل أيّ توقُّف، فتكون عمليةُ نطق الكلمة متواصلةً وكأنها وحدة متكاملة.

وتسهيل الهمز هو المسؤول عن إفراز صيغة (مَلَك) من (مَلْأك)، وورد الأصل في قول علقمة بن عبدة (ت 603م) وقيل لرجل من عبد القسي يمدح النعمان وقيل لأبي وجيزة السعديّ:

([1]) سورة سبأ / 14 .

([2]) ينظر : الفرّاء ، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت207هـ) ، معاني القرآن ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ومحمّد عليّ النّجار وعبد الفتّاح الشلبيّ ، ط1 ، دت ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ، مصر ، ج2 /ص256 .

([3]) ابن خالويه ، الحسين بن أحمد (ت 370هـ) ، الحجّة في القراءات السبع ، تحقيق وشرح : عبد العال سالم مكرم ، ط3 ، 1979م ، دار الشروق ، بيروت والقاهرة ، ص293 .

فلَسْتَ لإنسيٍّ ولكنْ لَمَلْأكٍ تَنَزَّلَ مِنْ جوِّ السَّماءِ يُصَوِّبُ [1]

ويرى المازنيّ أنّ هذا الشكل أُلزم الحذف لكثرة استعماله، فقال: " مما أُلزم الحذف لكثرة استعماله (ملك)، وإنّما هو (ملأك)، فلمّا جمعوه ردّوه إلى أصله، فقالوا: ملائكة وملائك" [2]، فالصيغة الأشهر في هذا الاسم هي ملك أو ملاك، أمّا صيغة ملأك فهي باتخاذ الأصل، وكانت كثرة الاستعمال مبيحة للتصرّف في الصيغة.

ويتضحُ من قولِه أنّ الأصلَ في الاسم (ملأك) أنّ الأمر الذي سوّغ انتقالها إلى (ملك) هو كثرةِ استعمالِ المتكلّمين للصيغة على هذا الشكل، أي (ملك) وليس (ملأك).

ووردت استعمالاتٌ حذف فيها الهمز من الفعل، ومن ذلك قولُ النابغة الذبيانيّ (ت602م):

ألكني يا عُيَينُ إليكِ قَوْلاً سَتَحْمِله الرُّواةُ إليكِ عَنّي [3]

وقول أبي ذؤيب الهذليّ:

أَلِكْنِي إليها وخَيْرُ الرَّسو لِ أعْلَمُهُم بِنَواحي الخَبَرْ [4]

([1]) الضبّيّ، المفضّل بن يعلى بن سالم (ت 186هـ)، المفضّليّات، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون، ط6، دت، دار المعارف، القاهرة، ص394 . والشنتمريّ، الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى (ت476 هـ)، أشعار الشّعراء الستة الجاهليين، شرح وتعليق: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، ط1، 1992م، دار الجيل، بيروت، ج1 / ص148. وسيبويه، الكتاب، ج4/ ص380. وابن السّراج، أبو بكر محمّد بن السريّ بن سهل (ت 316هـ) الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، ط1، 1985م، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ج3/ ص339. وابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسين (ت321هـ)، الاشتقاق، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، دت، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ص26. والعُكبريّ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج2 / ص258. والعينيّ، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى (ت855هـ)، المقاصد النحويّة المشهور بشرح الشواهد الكُبرى، تحقيق: عليّ محمّد فاخر ورفيقيه، ط1، 2010م، دار اللام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، مصر، ج4/ ص2046 الرواية فيه ولست بدلًا من فلست، ومنسوب لرجل من عبد القسي يمدح النعمان وقيل لأبي وجيزة السعديّ.

([2]) ابن جنيّ ، المرجع السابق، ج2 / ص 102.

([3]) النابغة الذبيانيّ، أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب (ت602م– 18ق.هـ)، ديوانه، تحقيق وشرح: كرم البستانيّ، دط، 1960م، دار صادر، بيروت، ص122. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ ص103. ألكني أي أرسلني، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ألك)، ج10/ ص394.

([4]) السّكريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين (ت 275هـ)، شرح أشعار الهذليين، حققه: عبد السّتار أحمد فرّاج، راجعه: أحمد محمّد شاكر، دط ، دت، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ج1/ ص113.

إذ يرى ابنُ جنيّ أنَّ أصل (ألكني) هو (ألئكني)، فهو يعدُّ اللام فاءً للفعل والهمزة عيناً والكاف لاماً، وبناءً على هذا فجذرها (لأك)، أمّا الطريقة التي تخلّص بها الفعل (ألئكني) من الهمز فكانت بنقل حركتها وهي الكسر إلى اللام [1].

وبهذا فإنّ (ملك) ناتجة عن (ملأك)، إذ إنّها تحوي حروف الأصل، وسببُ نشوئها حذفُ الهمز، ويلاحظ عند نطق الكلمتين السهولةَ في نطق (ملك) إذا ما قيست بنطق (ملأك)، والأداء اللغوي المتمثّل في استعمال كلا الصيغتين دفع إلى القول بنشوء صيغة بديلة، وكانت (ملأك) أغرب؛ لأنها ليست في شهرة (ملك).

التخلّص من الحركة المزدوجة :

تنشأ الحركةُ المزدوجةُ عن طريقِ وجود شبه الحركة (الياء أو الواو) متلوّةً أو مسبوقةً بحركة، وتُصنَّف حسبَ موقعِ شبهِ الحركةِ والحركة، فتكون الحركةُ مزدوجةً صاعدةً إذا تقدّمت شبه الحركة على الحركة (wa/ya)، وتكون هابطةً عند تقدّم الحركة على شبه الحركة (aw/ay)، وتسمى باسم شبهِ الحركةِ المُكوّنِ لها، فيُقال: حركة مزدوجة واويّة/ يائيّة صاعدة أو هابطة[2].

وعند تشكّلِ الحركةِ المزدوجة في الكلمةِ صاعدةً كانت أم هابطة تسعى اللغة في العديد من الأحيانِ إلى التخلّصِ منها بطرقٍ متعددةٍ، منها: الحذفُ وإطالةُ حركة المقطعِ السابق، أو الحذفُ وإقحام الهمز، أو الحذفُ وعدم التعويض[3]، والتخلّصُ من الحركةِ المزدوجةِ اختياريّ وليس إجباريًّا، وقد يؤدي حذفها إلى نشوء صيغ بديلة.

ومما ورد من أشكالِ التخلّصِ إقحامُ الهمز، فصيغةُ (النّئدُلان) نشأت من صيغة (النَّيدُلان) أو (النَّيدَلان)، وقد وردت صيغةُ الأصلِ في قولِ حُريث بن زيد الخيل:

([1]) ينظر : ابن جنيّ، المنصف، ج2 /ص 103.

([2]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، رسالة ماجستير، 1995م، جامعة مؤتة، الكرك، ص23– 24.

([3]) ينظر: المرجع السابق، ص258– ص259.

نِفْرِجةُ القَلْبِ قَليلُ النَّيلِ يُلقَى عَليهِ النَّيْدُلانُ في الليلِ [1]

ويصحّ أن تكون (النّيدُلان) و(النّيدَلان)، وهو ما يراه النائم ويسميه العامة الكابوس [2]، وذهب ابنُ جنيّ إلى أنّ الهمزةَ في لفظ (النِّئدُلان) زائدة [3]، ووافقه ابن عصفور (ت 669 هـ) في القول بزيادتها [4].

ويرجح الباحث أنّ الهمزة في الصيغة الاختياريّة (النّئدُلان) ليست زائدة في ذاتها، إنما كانت قد تشكّلت في الكلمةِ الأصليّةِ حركةٌ مُزدوَجةٌ يائيّة هابطة، وكان التخلّص من الحركة المزدَوجة سبباً في وجود الهمز، وذلك بأن سعت اللغةُ إلى التخلّصِ من الحركةِ المزدَوَجة والتعويضِ عنها بإحدى الطرق المتاحة، واختارت الحذف وإقحام الهمز، فكان كما يأتي:

النَّيدُلان ⟵ النّ*دُلان ⟵ النّئدُلان

">"an/nay/du/lā/nu ⟵ ">"an/na*/du/lā/nu ⟵ ">"an/ni>/du/l ā/nu

فبسبب وجود شبه الحركة اليائية والحركة تشكّلت حركة مزدوجة يائيّة صاعدة، وتم التخلّص منها بحذفها، وأدى هذا الحذف إلى خلخلة في التركيب المقطعيّ للكلمة (*) تمثّل في عدم وجود حدّ لإغلاق المقطع، ولتعويض هذا الحذف وتصحيح الخلل اجتُلبت الهمزة وأُقحمت في الكلمة، وحرّكت بالكسرة وهي حركة مناسبة لشبه الحركة المحذوفة.

وقد أدّى حذف الحركة المزدوجة إلى نشوء صيغة بديلة في قراءة سعيد بن جبير (ت95هـ) وعيسى الثقفيّ (ت149هـ) قوله تعالى:ٱ□□□□ني[5] ، "إعاء" بدلًا من "وِعاء" [6]، وقد علل ابن

([1]) ابن دريد ، أبو بكر محمّد بن الحسين (ت321 هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكيّ، ط1، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، ج3/ ص1235. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص106. وسر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداويّ، ط1، 1985م، دار القلم، دمشق، ج1/ ص111 و ج2 / ص444. والقيسيّ، أبو عليّ الحسن بن عبد الله (ت ق6هـ)، إيضاح شواهد الإيضاح، تحقيق: محمّد بن محمود الدّعجانيّ، ط1 ، 1987م، دار االغرب الإسلاميّ، بيروت، ج2/ ص891. وابن منظور ، لسان العرب ، (ندل)، ج11 / ص655.

([2]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ندل)، ج11 / ص655.

([3]) ينظر: ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1/ ص111.

([4]) ينظر: ابن عصفور، أبو الحسن على بن مؤمن بن محمّد الإشبيليّ (ت 669هـ)، الممتع الكبير في التّصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ص154 – 155.

([5]) سورة يوسف / 76.

([6]) ينظر: ابن جنيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمّد عليّ النجديّ وعبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، أعدّه وقدّم له: محمّد الإدلبيّ، ط2، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، ج1/ ص348. والمنصف،

عصفور (ت669هـ) نشوء هذه الصيغة بإبدال الهمزة من الواو في حال كسرها وضمّها؛ وذلك بسببِ ثِقَل الواو في حالتي الضّم والكسر، إذ إنَّ الضمّة مُجانسةٌ للواو والكسرة مُجانسةٌ للياء، فإذا كانت الواو في حالة الضم فكأنَّه قد اجتمعت واوان لأنّها من جنسها، وإذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمعت الواو والياء لأنّ الكسرة من جنس الياء، واجتماعُ الواو والياء أمر مستثقل مكروه، وكذلك اجتماع الواو والكسرة؛ لأنها تمثّل الياء، وثقل الكسر من ثقل الياء[1].

وقد عُدَّ هذا الحذفُ قياسيّاً، ويصحّ في كلِّ حالة مشابهة له، وخالف المازنيّ (ت247هـ) هذا القول، وأعاد المسألةَ للسماع [2]، وعند النظر في الأمثلة المطروحة يتّضح قرب عملية الحذف من القياس.

وعند النظر في الصيغة الناشئة (إعاء)، يظهر أنّ الهمزة وجدت بسبب حذفِ شبهِ الحركة (الواو) من الحركة المزدوجة الواويّة الصاعدة كما في المثال السابق، وما يأتي يوضّح ذلك:

وِعاءٍ ⟵ *عاءٍ ⟵ إعاءٍ

wi/<ā /<i ⟵ *i/<ā/ <i ⟵ >i/<ā/ <i

وما حصل في الصيغةِ السابقةِ حصل في صيغة (جُراوِض)[3]، والذي حذف هنا أيضًا الحركة المزدوجة الواويّة الصاعدة، إذ تليت الواو بحركة، وعُوِّض عن هذا الحذف بإقحام الهمز، فأصبحت (جِرائِض):

جُراوض ⟵ جُرا*ض ⟵ جُرائض

ğu/rā/wiḍ ⟵ ğu/rā/*iḍ ⟵ gu/rā/ >iḍ

وتكرر هذا الإجراء في قول تميم بن مقبل (ت 37هـ):

إلا الإفادةَ فاسْتَوْلَتْ رَكَائبُنا عِنْدَ الجَبابيرِ بالبَأسَاءِ والنِّعَمِ [1]

ج1/ ص230. وسر صناعة الإعراب، ج1 / 102. وابن الشجريّ، ضياء الدين أبو العادات هبة الله بن عليّ (ت 542هـ)، أمالي ابن الشجريّ، تحقيق: محمّد محمود الطناحيّ، ط1، 1991م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ج2/ ص189. والعلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلديّ (ت 761هـ)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق ودراسة: حسن الشاعر، ط1، 1990م، دار البشير، عمّان، ج1/ ص41.

([1]) ينظر: ابن عصفور: الممتع الكبير، ج1/ ص221 – 222.

([2]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص230 – 231. وابن عصفور، الممتع، ج1/ 222.

([3]) الجراوض: العظيم، وجمل جراوض: ضخم، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (جرض)،ج7/ ص130.

إذ تحوّلت (الوِفادة) إلى (الإفادة) بفعل التخلص من الحركة المزدوجة الواويّة وإقحام الهمز.

ورأى سيبويهِ أنّ ما حصلَ في مثلِ هذه الأنماطِ الاستعماليّة هو إبدال، ويكون هذا الإبدال أصلاً في الواو المكسورة، وأُلحقت الواوُ المضمومةُ بالمكسورة، ووردت بعض الاستخدامات في الواو المفتوحة، لكنّ هذا الإبدال ليس مطّرداً في المفتوحة كما هو في المضمومة كما نصّ سيبويهِ[2]، وإن وردت استعمالات أُبدل فيها المخفف أي الواو المفتوحة فالمستثقل أولى بذلك، أي الواو المكسورة أو المضمومة.

ومما ورد في ذلك أيضاً، قولهم: وِسادة وإسادة، وفي وِجاح قالوا: إجاح وهو الستر، وفي وَناة قالوا: أناة، وفي وَجَم قالوا: أجم، وفي وَج اسم للطائف قالوا: أَج، وفي وَبلة الطعام قالوا: أبلة[3]، وما مر من استخدامات يؤيد القول بإمكانيّة الإبدال في الحالات المختلفة للواو، والسبب في هذا الإبدال تشكُّل الحركةِ المزدوجةِ الواويّة.

المماثلة الصوتيّة :

للغةِ اختياراتٌ تُملى على المتكلّمين بها، ولا تَتجهُ اللغةُ في الاتجاه الذي يوافق هوى المتكلّمين، بل تختارُ الطريقَ الذي يناسِبُها وتسيرُ فيه، والقوانينُ اللغويّةُ ومنها الصّوتيّة طريقة لتوضيحِ اتجاه الاختيار الذي سارت فيه اللغةُ، وليست هي تفسير يبيّن سببَ الاختيار[4].

ومن هذه القوانين قانونُ المماثلةِ الصوتيّة، وهو قانون يقتضي جنوحَ الأصوات المختلفة إلى شيء من التماثلِ أو إلى التماثلِ التامّ، " فتتغيّر مخارجُ بعضِ الأصواتِ أو صفاتُها؛ لكي تتفقَ في

([1]) ابن أبي مقبل، تميم (ت 37هـ)، ديوانه، عني بتحقيقه: عزّة حسن، ط1، 1995م، دار الشرق العربيّ، لبنان . سوريا، ص279، والرواية فيه: أما بدلًا من إلا. وسيبويه، الكتاب، ج4 / ص332. والسيرافيّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمّد عليّ الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دط، 1974م، مكتبة الكليّات الأزهريّة ودار الفكر، القاهرة، ج2/ ص385. وابن جني، المنصف، ج1/ ص 229، وسر صناعة الإعراب، ج1 / ص102. وابن منظور، لسان العرب، ج3/ ص464.

([2]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص332.

([3]) ينظر: ابن جنيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1/ ص348.

(4) ينظر: الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة، ط1، 2004م، عالم الكتب الحديث، إربد، ص22.

المخرجِ أو الصفةِ مع الأصواتِ الأخرى المحيطةِ بها في الكلام، فيحدث عن ذلك نوع من التوافقِ والانسجام "[1].

وأشار علماء اللغة المتقدّمون إلى قانون المماثلة، وأطلقوا عدة مصطلحات تضارعه، ومنها: المضارعة، والتقريب[2]، وهي مصطلحات تحمل الدلالة على إيجاد المشابهة بين الأصوات بالتقريب أو التماثل التامّ.

إذن التغير الحاصل هو بحثٌ عن شيء من الانسجامِ بين الأصوات، ولا يُشترَط أن يكونَ هذا الانسجامُ تاماً، فقد يكون في صفةٍ من الصفات، وقد يكون في أكثر من ذلك لدرجة أن يتغيّرَ الصوت تغيّرًا تامًا بحيثُ يتشابه الصوتان تشابهًا تامًا.

وليس بالضرورة أن يتدخّلَ قانونُ المماثلةِ في جميع الأنماطِ الاستعماليّة، وكي يحصلَ التماثلُ يجب أن يوجدَ تجمعٌ صوتيّ مُعيّن[3]، فالتدخل اختياريٌّ، مما قد يوجِد صيغًا بديلةً أو اختياريّةً تُستعمل جنبًا إلى جنب مع الصيغة الأصليّة.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ □□□ ﴾ [4] فقد قرأ حمزةُ الزيّات (ت156هـ) والكسائيُّ (ت189هـ) " أُمه " بالكسر ولم يقتصر الكسر على هذا الموضع، إنما تعداه إلى مواضع أخرى وردت فيها (أُمّ) [5]، وتفسير ذلك تأثُّر حركة الهمزة بحركة الصوت التالي أو السابق فالتأثير مزدوج، إذ أثّر الكسر في الضّم، والتأثر في هذه الحالة مُدبِر/ مُقبِل كليّ في حالة الاتصال[6]، أما وصفه بالمُدبر فلتأثير الصوتِ اللاحقِ وهو صوت الكسر في السابق وهو الضمّ، وكليّ لتغيُّر الحركةِ تغيّرًا تامًا، وفي حالة الاتصالِ لعدم وجودِ فاصلٍ بين الصوتين.

([1]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه، ص22.

([2]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص477. وابن جنيّ، الخصائص، ج2/ ص145. والغرايبة، علاء، ظواهر صوتيّة في لهجة عجلون دراسة وصفيّة تاريخيّة، مجلّة دراسات: العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، م 35، ع1، ص55، (53– 75)، 2008م.

([3]) ينظر: المرجع السابق.

([4]) سورة النساء / 11 .

([5]) ينظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس (ت 324هـ)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، 1980م، دار المعارف، القاهرة، ص227–228.

([6]) عبابنة، يحيى، القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة، ص20.

والتغيّرُ توضّحه المعادلة الصّوتيّة الآتية:

لأُمِّهِ ⟵ لإمِّه

li/>im/mi/hi ⟵ li/>um/mi/hi

فيُلاحظ تغيّرُ الحركةِ من الضّمِ إلى الكسر بفعل تأثيرِ حركةِ الصوت التالي لصوت الهمزة (الميم) مما حدا بها إلى التماثل، وصيغةُ كسرِ الهمزةِ مُستعمَلة في بعضِ العاميّات في هذه الأيّام، فيقال: إمي، وإمه، والسببُ في نشوءِ مثل هذه الصيغِ البديلةِ التدخّلُ الاختياريُّ لقانونِ المماثلةِ الصوتيّة.

إبدال الأصوات:

المقصود في هذه الجزئيّةِ الصيغُ الناشئةُ عن الإبدالِ الذي يكون بين الأصواتِ المُشترِكة في بعضِ الصّفات، إذ إن الأصواتَ تشتركُ في سماتٍ منها: اتحادُ المخرج، والجهرُ أو الهمسُ، والشدّةُ والرَّخاوةُ، ولا يُتوقَّع أن يكونَ ثمة إبدالٌ بين صوتين لا يوجدُ بينهما اشتراكٌ في بعض هذه الصفات[1]، والإبدال بين الأصوات شكلٌ تطوّريّ فيكون أحد الشكلين أصل والآخر فرع[2].

ففي قول الشاعر:

كَأَنِّي بَيْنَ خَافِيَتَيْ عُقَابٍ تُريدُ حَمَامةً في يَوْمِ غَيْنِ [3]

([1]) ينظر: اللغويّ، أبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ (ت 351هـ)، الإبدال، حققه وشرحه ونشر حواشيه الأصليّة وأكمل نواقصه: عزّ الدين التنوخيّ، دط، 1960م، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق ج1/ ص9. سقال، ديزيرة، الصرف وعلم الأصوات، ط1، 1996م، دار الصداقة العربيّة، بيروت، ص139.

([2]) ينظر: أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، ط6، 1987م، دار الإنجلو المصريّة، القاهرة، ص75.

([3]) المبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ج3 / ص63 ، والرّواية فيه : أصاب بد يريد . والأنباريّ ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد (ت 328 هـ) الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: حاتم الضامن، ط1، 1992م، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ج2/ ص327. والأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمّد عوض مرعب، ط1، 2001م، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، (غين)، ج8 / ص174، برواية : أصاب. وابن جنّي، المنصف، ج3/ ص48. وابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المرسيّ (ت 458هـ)، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: حسن هنداويّ، ط1، 2000م، دار الكتب العلميّة، بيروت، (مقلوب غ ي ن)، ج6/ ص21. والمخصص، تحقيق: خليل إبراهيم فجّال، ط1، 1996م، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ج2/ ص325. خافيتي العُقاب ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خَفيت، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (خفي)، ج14/ ص236.

الصيغة البديلة هي (غَيْن)، ونشأت بسببِ إبدالِ صوتِ النون من الميم، وقد وُجّه اللفظُ توجيهاتٍ متعددة، فذهب ابنُ جنيّ إلى أنّها بمعنى (غَيْم) وشاركه ابن سيده (ت458هـ) في الرأي[1]، أما ابن الشجريّ فيرى أنها من مغيون أي مغطى على عقله [2].

ويرجّح أن تكون هذه الصيغة قد نتجت بسبب إبدال النون من الميم لاشتراكهما في الصفات وهو مما يُسوّغ الإبدال، فمن صفات الميم: الجهر، والتّوسّط بين الشدّة والرّخاوة، علاوة على مرور الهواء من الأنف عند النطق بها [3]، أي أنه حرف أنفيّ.

وتشتركُ النونُ مع الميم في الصفاتِ المذكورة، إذ إنه لا يصحّ أن يبدلَ حرف من آخر لا يشتركان في صفةٍ أو صفات، وإن غاب الاشتراكُ في شيء من الصفات فيصحّ أن تُبدل الحروف من بعضها دون قيد، مما قد يوجِدُ إشكاليّةً في هذا الموضوع، وهذا بدوره سيؤدي إلى العشوائيّة.

وعلّل المُبرّد الإبدالَ بأنّ الميمَ والنونَ يجتمعان في الغنّة، ومن هذا المنطلق قيل للحيّة: أيم وأين، وبذا صحّ جَمْعُ الشعراءِ في قوافي القصائد الميم والنّون[4].

ويرى ابنُ السكّيتِ (ت244هـ) أنّه يصحُّ أن يُقال: غين في غيم على اعتبار أنهما لغتان، وأورد رأيًا آخر ردّه إلى معنى الغيم، وهو إلباسُ الغيمِ للسماء[5]، وذلك عند توجيهه لبيت رؤبة بن العجّاج (ت90هـ):

أَمْسى بِلالٌ كالرَّبِيعِ المُدْجِنِ أَمْطَرَ في أَكْنَافِ غَيْمٍ مُغْنِنِ[6]

وعند النظر في الصيغة السابقة يلاحظ أنّ المعنى متأتٍ من الغيم وإلباسه للسماء، وذكر الفيروزآباديّ (ت817هـ) لفظ الغَيْن وفعله في الاستعمال، فقال: " أغان الغين السماء: ألبسها " [1]،

([1]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج3/ ص48. وابن سيده، المخصص، ج2/ ص325.

([2]) ينظر: ابن الشجريّ، أمالي ابن الشجريّ، ج1 / ص322.

([3]) ينظر: أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، ص46.

([4]) ينظر: المبرّد، الكامل، ج3/ ص63 – 64.

([5]) ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، الكنز اللغويّ في اللسن العربيّ، سعى في نشره وتعليق حواشيه: أوغست هفنر، دط، 1903م، المطبعة الكاثوليكيّة للآباء اليسوعيين، بيروت، ص17.

([6]) رؤبة بن العجّاج (ت145هـ)، ديوانه، مجموع أشعار العرب وهو مشتمل أشعار رؤبة، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دط، دت، دار ابن قتيبة، الكويت، ص163. وابن السكّيت، الكنز اللغويّ في اللسن العربيّ، ص17. مُدجن من الدَّجن وهو ظل الغيم في اليوم المطير، ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (دجن)، ج13/ ص147.

والاشتراك في الصفات على مستوى الصوتين والاشتراك في المعنى على مستوى الصيغتين أدى إلى القول بنشوء الصيغة الاختياريّة.

فالصيغة البديلة نشأت بسبب الإبدال الصوتيّ التاريخيّ المُقيّد، إذ لم يُبدل صوت الميم في جميع سياقاته الاستعماليّة[2]، فاحتفظت اللغة بالصيغة الأصليّة (الغيم) في سياقات استعماليّة أخرى، واتّخذت الصيغة الأخرى (الغين) بديلة للأصليّة تنوب عنها.

إطالة الحركة:

بعض الصيغِ في الاستعمالِ ناشئةٌ عن حذف شيء من بنية الكلمة، وبعضٌ آخر قد يزاد في بنيتها، فوزن (فُعَلِل) مثلاً كما يرى ابن جنيّ ناشئ عن حذف الألف من وزن (فُعَالِل)، ومما دلَّ على ذلك أنها محرّكة الحروف الأربعة، وهذا الوزن ذو الحروف الأربعة المُحرَّكة ليس من أوزان العربيّة، ودلّ استعماله تامّاً على أنّ هذا الوزنَ ناشئٌ عن الحذف [3].

فصيغة (عُلَبِط) مأخوذة من (عُلابِط) وقد استعملت دون حذف في قول الشاعر:

ما رَاعَنِي إلا جَنَاحٌ هَابِطاً على البُيوتِ قَوْطَهُ العُلَابِطا [4]

وقال آخر:

وَزَعَمُوا وكَذَبُوا بأنّه لَقِيَهُم عُلَابِطٌ فَشَرِبُوا [5]

وقد استُعملت هذه الصيغُ بعد تقصير الحركة، وكانت تسدّ مسدّ الصيغة التامة التي لم يعتريها التقصير، ولم يتغيّر المعنى في الصيغتين، وقياساً على ما سبق فإن صيغة (خُزَخِز) تحلّ محل

([1]) الفروزآباديّ، القاموس المحيط، (غين)، ص1125.

([2]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ط1، 2005م، دار الكتاب الثقافيّ، إربد، ص8.

([3]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص27 – 28.

([4]) ابن جنيّ، المصدر السابق، الصفحة نفسها. والخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، دط، 1952م، دار الكتب المصريّة والمكتبة العلميّة، القاهرة– بغداد، ج2/ص211. والأزهريّ، تهذيب اللغة ج2/ ص98 ، والرواية فيه : خيالٌ بد جناح. والجوهريّ، الصحاح، (علبط)، ج3/ ص1144. وابن منظور، لسان العرب، (علبط)، ج7/ ص355، الرواية فيه: خيال بدلًا من جناح. والعلابط: القطيع من الغنم بلغت الخمسين أو المئة.

([5]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص27.

(خُزَاخِز) في الاستعمال، وقد تحققت الشروط التي تمكّنُ الصيغةَ من أن تكونَ اختياريّةً، وهذا ما كان، فقال الشاعر:

أعْدَدْتُ للوِرْدِ إذا الوِرْدُ حَضَرْ غَرْباً جَرُوراً وجُلَالا خُزَخِزْ[1]

لكنّ الباحث يرجّح أنَّ الصيغة الناتجة صيغة إطالة الحركة، وليست صيغة تقصير الحركة؛ لإمكانيّة استعمال الصيغة دون أن تكون محركّة الحروف الأربعة، فتكون (خُزْخُز) بدلًا من (خُزَخِز) والمعنى واحد وهو القوّة[2]، ويرجَّح أن تكون علّة الزيادة التخلص من توالي المتحرّكات.

أما أصلها فرباعيّ، وذكرها ابن القطّاع في الأوزان الرباعيّة، وأورد عليها أمثلة، مثل: عُجَلِط، وعُثَّلِط، ودُلَمِز، وقد وُجدت أوزان مشابهة لهذا الوزن من حيث البناء مخالفة من حيث الحركات، مثل : فُعَلِل، وفَعَلِل، وفَعَلُل، وفَعَلَل [3].

ويمكن أن تقبل الزيادةَ كلماتٌ ولا تقبلها كلماتٌ أخرى، وذكر ابن جنيّ طائفة من المفردات يمكن أن تقبل الصيغتين، مثل: عُكَمِس، وهُدَبِد، وجُنَدِل، وذُلَذِل، وأصلها في رأيه: عُكامِس، وهُدابِد، وجُنادِل، وذُلاذِل [4].

المبحث الثاني : الأسماء المُعرَّبة :

يقتضي التعريبُ أن تحتكَّ اللغةُ العربيّةُ بلغاتٍ أخرى على سبيل التأثّر والتأثير، ومن الطبيعيّ أن يكونَ من نتائجِ هذا الاحتكاكِ أخْذُ مفرداتِ اللغاتِ الأخرى، وإعطاءُ مفرداتٍ للّغات الأخرى، وهذا يعنى أن تقترض اللغات من بعضها [5].

([1]) ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسن (ت 321 هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير البعلبكيّ، ط1 ، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت، ج2/ ص1167، والرواية فيه: حفز بدلًا من حضر. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ 27. وسر صناعة الإعراب، ج2/ ص477 والرواية: حفز. وابن سيده، المخصص، المحكم والمحيط الأعظم، (خزز)، ج4/ ص501، والرواية: حفز. وابن منظور، لسان العرب، (خزز)، ج5/ ص346، والرواية: حفز.

(2) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (خزز)، ج5/ ص346.

([3]) ابن القطّاع، أبو القاسم عليّ بن جعفر الصقليّ (ت 515 هـ)، أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق ودراسة: أحمد محمّد عبد الدّايم، دط، 1999م، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ص295.

([4]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص27.

([5]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، فصول في فقه العربيّة، ط6، 1999م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ص358.

وأخْذُ المفرداتِ هو الناحيةُ الأهمّ في إظهارِ التأثّر بين اللغات، وهو ما تتم عمليّة التعريب بناء عليه، وتتمُّ عمليّةُ التعريبِ في المفرداتِ بإكسابِ الألفاظِ المستعارة من اللغاتِ الأخرى صفاتِ الكلمات العربيّة، وإجراءِ الأساليبِ العربيّةِ عليها، فتتخلّى عن شيء من صفاتِها الأصليّة [1].

وإضفاء السماتِ المناسبة للنظامِ اللغويّ العربيّ ليس إلزاميًّا، فيمكن أن يحدثَ أو لا يحدثَ، وهذا بدوره يؤدي إلى نشوء عدة أداءات للمفردة المُعَرَّبة الواحدة، ومن الألفاظ المُعرّبة التي لم تتغيّر عن أصلها السندان والتنّور والسّندس [2]، وبإضفاء بعض هذه الصفاتِ تبتعدُ المفردةُ عن السماتِ التي كانت تتميّز بها في لغتِها الأصليّة وليس بالضرورة أن تتخلّى عن جميع السماتِ، لذلك تسمّى الكلمة معرَّبة وليست عربيّة.

وبما أنّ الألفاظ المُعرَّبة قد دخلت إلى المصادر التي تمثّل اللغة العليا فمن المرجح أن تكون قد وصلت في الاستعمال والتداول إلى جميع الجوانب الاستعماليّة[3]، ويقصد بهذا أنها وردت في القرآن والشعر والكلام اليوميّ، ولم يقتصر استعمالها على مستوىً دون آخر.

وسيكون التركيزُ هنا على النمط الصرفيّ في التعريب الذي يقتضي التغيُّر في بنية الكلمة لتناسبَ البناء العربيّ وتدخلَ ضمنَ الكلماتِ العربيّة، ويجري عليها ما يجري على اللفظِ العربيّ، ومما ورد في هذا الشأن وأفرز صيغًا بديلة:

التصرّف في الكلمة عند الاشتقاق :

الاشتقاق سمة من السمات التي تميّز اللغة العربيّة من غيرها من اللغات، فبإمكان المتكلِّم أن يشتقَّ من الفعل الواحد عددًا كبيرًا من المشتقاتِ حسب المعنى الذي يرمي إليه من الاستخدام، زيادة على الدلالة على الحدث الموجود أصلًا في الفعل.

ويعود المتكلّمُ عند اشتقاقِه إلى القاعدةِ التي تحكُم عمليّةَ الاشتقاقِ لكن دون وعيّ تامّ مسبق منه بهذا[1]، فعند اشتقاقِ اسمِ المفعولِ من الفعل غير الثلاثيّ رباعيًّا كان أو مزيداً، يُقْلَب حرفُ

([1]) ينظر: وافي، علي عبد الواحد، علم اللغة، ط9، 2004م، نهضة مصر، القاهرة، ص253.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (سند)، ج3/ ص223. و (تنر)، ج4/ ص95. و(سندس)، ج6/ ص107.

([3]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، فصول في فقه العربيّة، ص359 وما بعدها.

المضارعةِ ميمًا مضمومةً ويُفْتَح ما قبلَ الآخر، فالفعل (جَلْبَبَ) اسم المفعول منه مُجلبَب، والفعل (قَوْلَب) اسم المفعول منه مُقولَب، وهذا ما أجري على الألفاظ المعرَّبة، فهي ستدخلُ في اللغةِ العربيّةِ بفعل التعريب أي نقلُ اللفظِ إلى العربيّةِ بتغيير يسير في بنيته بما يناسبُ سننَ العربيّة مع احتفاظه بسماتٍ متعددة للأصل الذي نُقل منه، وتبعًا لذلك فإنها ستحتكمُ إلى القواعدِ الاشتقاقيّة للعربيّة[2].

فصيغة (زرجون) فارسيُّة الأصل، وأصل نطقها في الفارسيّة (زَرْكَون)، وهي مكوّن من مقطعين: الأول (زر) ويعني الذهب، والثاني (كون) ويعني لون، فمعناه مجتمعًا لون الذهب [3]، ومن معانيها شجر العنب، واسم للخمر ليس معروفًا في أسمائها[4]، وقيل صبغ أحمر، وبلغةِ أهلِ الطائف وأهلِ الغورِ تعني قضبان الكَرْم[5]، وأصبح بعد تعريبه (زَرْجون)، وقد رصده المعجمُ العربيُّ بوصفه معرَّبًا، ودخل استعماله في الشعر، فقال الشاعر:

إليكَ أميرَ المؤمنينَ بَعثْتُها مِنَ الرَّملِ تَنْوي مَنْبِتَ الزَّرَجونِ [6]

وعند اشتقاقِ اسمِ المفعولِ من الفعل (زرجن) فسيكونُ حسبَ القاعدةِ القياسيّةِ (مُزرجَن)، لكن وردت صيغة أخرى لهذا الاسم، وهي (مُزرَّج)، فقال الشاعر:

هَلْ تَعْرِف الدَّارَ لأمِّ الخَزْرَجِ مِنْها فَظَلْتَ اليومَ كالمزَرَّجِ [7]

وبما أنّ (النون) أصليّة كما مرّ في اللفظ وفي فعله، فيجب أن تكون موجودة عند الاشتقاق،

([1]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهره علله قوانينه، ص67.

([2]) ينظر: ابن كمال والمنشيّ، رسالتان في المُعرّب، تقديم وتحقيق: سليمان إبراهيم العايد، دط، دت، معهد اللغة العربيّة – جامعة أم القرى، ص78.

([3]) ينظر: المنجّد، صلاح الدّين، المفصّل في الألفاظ الفارسيّة المعرّبة، ط1، 1987م، بنياد فرهنك إيران، إيران، ص40 (الزَرْجَون).

([4]) الأزهريّ، تهذيب اللغة، (زرجن)، ج10/ ص320.

([5]) ابن منظور، لسان العرب، (زرجن)، ج10/ 196.

([6]) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (زرج)، ج7/ ص586. وابن منظور، لسان العرب، (زرجن)، ج13/ ص196.

([7]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص 148. والخصائص، ج1/ ص259. وابن سيده، والمحكم والمحيط الأعظم، 7/ ص586. والمخصص، ج/ ص188. وابن عصفور، الممتع، ص170.

ويشهد بذلك اشتقاق اسم المفعول من الفعل (عرجن)، وإبقاء النون عند الاشتقاق منه على اختلاف الاسم المشتقّ إذ إنها أصليّة، فقال تعالى :ُّٱ□□□□□□□□□□ٍّ[1]، وقال رؤبةُ مستعملًا اللفظ عند اشتقاق اسم المفعول:

أو ذِكْرُ ذاتِ الرَّبِذ المُعهَّنِ في خِدْرِ ميَّاسِ الدُّمى مُعَرْجَنِ [2]

وقد اشتُقَّ (المُزرَّج) من (الزَّرْجون)، وهو بهذا خالفَ القياسَ كما مرّ، والعلّة كما يرى الأصمعيُّ (ت216هـ) أنّ الأصلَ أعجميٌّ مما يبيحُ للعربيّةِ أن تغيّرَ في الكلمةِ عند الاشتقاق، ووافقه ابن جنيّ وابن عصفور[3]، والقصدُ أنّه عند الاشتقاقِ من الألفاظِ التي تعود إلى أصول غير عربيّة يُغيَّرُ فيها بما يناسبُ العربيّة.

المخالفة الصوتيّة :

مما تجريه اللغةُ العربيّةُ على الألفاظ الأعجميّة عند تعريبِها أن تخالفَ بين الأصوات المتماثلة، وهو ما يُعْرَف بقانونِ المخالَفةِ الصوتيّة، وهذا القانون كما يظهر من اسمه يهدف إلى إيجادِ مخالفة بين صوتين متماثلين، وبما أنّه يسعى إلى المخالفة فتكون المماثلة موجودة بين هذين الصوتين، فإذا كان هدف المماثلة أن توجِدَ التشابه بين الصوتين، فالمخالفةُ تسيرُ في الاتجاه الآخر[4].

ومبدأ عمل هذا القانون أن يؤثّر في صوتين متماثلين تماثلاً تاماً، ويغيّر أحد هذين الصوتين إلى صوت آخر، ويغلب أن يكون الصوت المختار من أصوات العلّة الطويلة، أو من الأصوات المائعة وهي اللام والميم والنون والراء[5]، وهذا غير إلزاميّ فقد تكون من غير هذه الأصوات.

([1]) سورة يس/ 39 .

([2]) ديوانه: مجموع أشعار العرب، ص161. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم ج2/ ص431. والمخصص، ج3/ ص213. الرَّبذ: الغبار، ميَّاس: مُتَبَختر، معرجن: معوجّ. ابن منظور، لسان العرب، (ربذ)، ج3/ ص170. (ميس)، ج6/ ص224. (عرجن)، ج13/ص248.

([3]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص148. ابن عصفور، الممتع، ص169 . 170.

([4]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه، ص37.

([5]) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها. وعبد التوّاب، رمضان، لحن العامة والتطوّر اللغويّ، ط2، 2000م، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ص45.

وأشار العلماء المتقدمون إلى هذه الظاهرة ومنهم سيبويه إذ وضعَ بابًا أسماه "باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام الياء لكراهة التضعيف وليس بمطَّرد"[1]، وقال: " اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وأن اختلاف الحروف أخف عليهم من أن يكون من موضع واحد"[2].

والملاحظ أنّ الأصوات التي اختيرت هي أصواتٌ سهلة، فهي أصواتٌ لا تحتاجُ إلى مجهودٍ عضليّ كبير [3]، والمرجّحُ أن يكونَ الهدفُ من المخالفة الصوتيّة تقليلَ الجهدِ المبذولِ أثناءِ النطق بالصوت المضعّف، ولتحقيق هذا الهدفِ فإنّ أحدَ الصوتين المتماثلين أُبدِلَ بصوت آخر من مجموعة الأصوات السهلة تلك.

ومن الأمثلة على ذلك لفظ (قيراط) و (دينار)، فالأصل فيهما (قِرَّاط) و(دِنَّار)، بدليل أنهما يجمعان على (قراريط) و (دنانير) [4]، والملاحظُ في اللفظين السابقين أنَّ الراء والنون كانا مشددين، مما يعني وجود صوت آخر مشابه لهما تماماً، ويلاحظ أيضًا أنّ أحدهما تغير إلى صوت من الأصوات المائعة بفعل قانون المخالفة، واختير هنا صوت الياء.

أما التغييرُ من وجهةِ نظرِ برجشتراسر (G.Bergstrasser) فيعودُ لأسبابٍ نفسيّةٍ محضة تُشابِه الخطأ في النطق، إذ إنَّ المتكلّمَ إذا ما عمد إلى التعبيرِ عن فكرةٍ ما فإنّه قد يخطئ في التعبير عنها، ويكونُ هذا عند تتابعِ الكلماتِ المتشابهةِ، فيَصْعُب عليه أن يُغيّرَ في الكلام؛ لوجود تصورٍ في ذهنه يَصْعُب أن يغيّره في وقت قليل ليغيّرَ الكلام [5]، وبهذا فإنَّ الخطأ يكونُ قد حصل، فلا يكون بإمكان المتكلّمِ أن يراجعَ فكرته، أو يعيدَ صياغتَها عند الإفصاحِ عنها.

وقد نبّه العلماءُ المتقدّمون على مسألةِ المخالفةِ الصوتيّة، فكانوا يدرسون مثلَ هذه الألفاظِ تحتَ تعليلِ كراهةِ اجتماعِ المتماثلين، أو كراهةِ التضعيف، فأفرد سيبويهِ بابًا أسماه "باب ما شذَّ فأبدل مكان اللام ياء لكراهيةِ التضعيفِ وليس بمطّرد "[6]، وفي هذا إقرار بأنَّ وجودَ الصوتين

---

(1) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص424.

(2) المرجع السابق، ج4/ ص417. وينظر: المبرّد، المقتضب، ص200.

(3) ينظر: عبد التوّاب، التطوّر اللغويّ مظاهره قوانينه علله، ص46.

(4) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ، مظاهره قوانينه علله، ص46.

(5) برجشتراسر، التطوّر النحويّ للغة العربيّة، ص34.

(6) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص424.

المتماثلين فيه كراهية لدى المتكلّمين؛ لما يحتاج إليه من جهد عند النطقِ بالصوتِ المضعّف، والإبدال كذلك ليس دائمًا، إذ إنَّ المخالفة لم تعملْ في جميعِ الألفاظِ التي تحوي صوتًا مضعفًّا.

ومن الألفاظ الُمعرَّبةِ (ديوان) [1]، فعند النظر في أصله يتبيّن أنّه كان في الفارسيّةِ (دوَّان)، ولكن أبدلت الياء بالواو، وكذلك فإنها عند الجمع تجمع على (دواوين) ، وقد استُعمِل في الحديثِ الشريفِ في قول النبيّ صلّى الله عليه وسلّم: " الدّواوين عند الله عزّ وجلّ ثلاثة ... " [2].

وتُجْمعُ صيغةُ (ديوان) على (دواوين)، وأنكرتْ بعضُ المعاجمِ أن تجمعَ غير هذا الجمع[3]، وعند النظرِ في صيغةِ الجمعِ يتبيّن أنّه اللفظَ قد عاد إلى أصلِه، فديوان في لغته الأصل كما مرّ (دِوَّان)، وعند جمعه بُنِي على صيغةِ منتهى الجموع، فكان الجمع (دواوين)، وقد استعمل جمع آخر لها هو (دياوين)، واعتُمِد في نشوء صيغة الجمع البديلة (دياوين) على اللفظ الذي وجد بفعلِ قانونِ المخالفةِ الصوتيّة.

فقال الشاعر مستعملًا صيغةَ الجمعِ البديلة:

عَدَاني أنْ أزُورَكِ أمَّ عَمْروٍ دَيَاوينُ تُشَقّق بِالمِدادِ [4]

وسبب وجود الياء في اللفظ المُعرب (ديوان) من وجهةِ نظرِ ابنِ جنيّ كسرُ الحرفِ السابقِ للواو [5]، وعند العودة إلى الصيغة الاختياريّة يتبيّن أنّها قد نتجت بسبب الاحتكام إلى المفرد الناشئ بسببِ المخالفةِ الصّوتيّة.

([1]) ينظر: المنجّد، صلاح الدين، المفصّل في الألفاظ الفارسيّة المعرّبة، ص116.

([2]) ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمّد (ت 241هـ)، مسند أحمد بن حنبل، تحقيق: السّيد أبي المعاطي النوريّ، ط1، 1998م، عالم الكتب، بيروت، ج6/ ص240.

([3]) ينظر: الأنباريّ، الزاهر في معاني كلمات الناس، ج1/ ص240. والفارابيّ، الصّحاح، ج5 / ص2115.

([4]) ابن دريد، جمهرة اللغة، (دبج)، ج1/ ص234. ابن جنيّ، المنصف، ج2/ص32. وسر صناعة الإعراب، ج3/ ص735. وابن منظور، لسان العرب، (دون)، ج13/ ص166، والرواية تنفّق بدلًا من تُشقق. عداني أي صرفني. ينظر: لسان العرب، (عدو)، ج15/ ص34.

([5]) ابن جنيّ، الخصائص، ج3/ ص158.

المبحث الثالث : المصادر

مفهوم المصدر :

المصدر هو " ما دلّ على الحدثِ لا غير، ويسمى حدثًا وحدثانًا واسم معنى "[1]، ويَرْجِع الفضلُ في إيجادِ مصطلحِ المصدر إلى سيبويه، إلا أنّه لم يحدد المقصودَ التامَّ من هذا المصطلح[2]، وربّما يرجِعُ السببُ في عدم بيانه إلى وضوحِ المفهومِ المتأتي من ذكرِ المصطلح في أذهان الطلابِ آنذاك، فلم تكنْ ثمة حاجةٌ إلى إيضاحه.

والذي يدعو إلى القولِ بالرأيِ السابقِ تعريفُه لبعضِ المصطلحاتِ الأخرى، مثل: الفعل[3]، والمبتدأ [4]، والمندوب[5] وغيرها من المصطلحات، وقد ذُكِرَ المصدرُ صراحةً في أبواب الكتاب[6]، وبالعودة إلى قضيّةِ التعريف فهي لم تكن ظاهرة تُلمح في (الكتاب)، وربما يعودُ هذا إلى أن أسماءَ الأبوابِ (العناوين) فيه كانت على شكلِ وصفٍ في أغلب الأحيان مما يُغني عن التعريف.

ومن المعروف أن المصدرَ من حيثُ تصنيفِ الكلمةِ اسمٌ، لكنَّه يشتركُ مع الفعلِ وهو النَّوعُ الثاني للكلمة في الدّلالةِ على الحدث، غير أن الفعل يدل على الحدث مقترنًا بزمن، وهو ما تخلو منه دلالة المصدر، فهو يدل على الحدث مطلقاً دون الاقتران بزمن، وبهذا فذكر المصدر في الأداء اللغويّ يكون للدلالة على الحدث مطلقًا، ولا يقصد الزمن في هذا.

وقد وردتْ مصطلحاتٌ مرادِفةٌ للمصدرِ في الدراساتِ اللغويّة المتقدّمة، منها: الحدث، واسم الحدث، وكان سيبويهِ يرى أن المصدر هو أصل المشتقات، وأصبحَ هذا الرأي معتمدًا لدى جمهور

([1]) الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد (ت 471هـ)، المفتاح في الصّرف، حققه وقدّم له: علي توفيق الحمد، ط1، 1987م، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ص52.

([2]) ينظر: منصور، وسميّة عبد المحسن، أبنية المصدر في الشعر الجاهليّ، ط1، 1984م، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، ص27.

([3]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج1/ ص12.

([4]) ينظر: المرجع السابق، ج2/ ص126.

([5]) ينظر: السابق نفسه، ج2/ ص220.

([6]) ينظر: نفسه، ج1/ ص97، 355، 367.

النحاة البصريين، واتبع هذا الرأي بعض الكوفيين مثل الفرّاء (207هـ)[1].

فقال سيبويهِ في تعليله هذا الرأي: " اعلم أنَّ بعضَ الكلامِ أثقلُ من بعض، فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنَّ الأسماءَ هي الأولى، وهي أشدُّ تمكّنًا ... ألا ترى أنَّ الفعلَ لابدّ له من الاسم، وإلا لم يكن كلامًا، والاسم قد يستغني عن الفعل "[2]، أي أنَّ الاشتقاق يكونُ من الأسماءِ فهي الأخفُّ في الكلام، ويمكن لها أن تستقلّ بنفسِها لتأديةِ المعنى، أما الفعلُ فلا قدرةُ له على تأديةِ المعنى إلا إذا استعانَ باسم.

ولا يقفُ في تعليلهِ عندَ المشتقاتِ إنَّما يتعداها إلى الأفعال، ويقول بأنّ الأفعالَ أُخِذَت من المصدر أيضًا؛ وبناءً على ما سبق فإنَّ المصدرَ هو صاحبُ الحظّ الأوفرِ من حيثُ الاستقلاليّةِ وعدمِ التبعيّة، أما غيرُه من المشتقاتِ والأفعالِ فتابِعةٌ له، وخالف الكوفيّون هذا الرأي، ورأوا أنَّ المصدر مشتقٌّ من الفعل، واحتجوا لذلك بصحّة المصدر واعتلاله لصحّة الفعل[3].

المصدر واسم المصدر :

بين المصدرِ واسم المصدرِ علاقةٌ وثيقة، وقد بدأ مصطلحُ اسمِ المصدرِ يتبلورُ في أذهانِ اللغويين في مرحلةٍ متأخرةٍ من الدراسة اللغويّة، فوردت في كتبِ المتقدّمين أمثلةٌ تُشكّلُ إرهاصاتٍ لهذا المصطلح، لكن لم يُصرَّح به تصريحًا مباشرًا[4]، فذكر سيبويهِ أمثلةً تُقرّبُ الفكرة، ومثل ذلك قولُه: توضّأتُ وَضوءًا حسنًا، وأولعتُ به وَلوعاً، وكان هذا في سياقِ الحديثِ عن بناء فَعول [5].

وقدّ تطرّق المبرّد إلى الحديث عن القضيّة نفسها (البناء على فَعول) ذاكراً الأمثلة نفسها، مشيراً إلى أن الضم أحسن وأكثر إذا كان البناء للمصدر[6].

([1]) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج1/ ص3. والمنصور، وسميّة، أبنية المصدر في الشعر الجاهليّ، ص28 – 29.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1/ ص20–21.

([3]) ينظر: ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد (ت 577هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق ودراسة: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط1، 2000م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ص192.

([4]) سالم، حنان حسن، اسم المصدر المصطلح والدلالة، رسالة ماجستير، 2011م، جامعة الشرق الأوسط، عمّان، ص53.

([5]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص42.

([6]) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج3/ ص267.

والفرقُ بينهما في أنَّ المصدرَ يدلُّ على الحدثِ كما مر، واسم المصدرِ يدلّ على معنى المصدرِ الدالّ على الحدث [1]، فالدّلالة التي يحملُها اسم المصدر مُتحصّلة من دلالته على المصدر، علاوة على أنه يجري على بناء المصدر، وهو كذلك يشتركُ معه في الحروف.

أما أبنية المصدر فكانت تختلفُ باختلافِ الفعل، فالبناء من الثلاثيّ فيه رأي، والبناء من غير الثلاثيّ فيه رأي، وذهب ابن الحاجب (ت646هـ) إلى أن مصدرَ الفعلِ الثلاثيّ يكون سماعيًّا في حين يكونُ مصدرُ غيرِ الثلاثيّ قياسيًّا [2]، وتعليلُ ذلك أنَّ مصدرَ الفعلِ الثلاثيّ كثيرًا ما يقعُ فيه الاختلاف وفُضّل السماعُ على القياسِ لحَسْمِ الخلافِ في ذلك، أي أنَّه عند صياغةِ مصادرَ لأفعالٍ ثلاثيّةٍ يلاحظُ أنها لا تكونُ على وزنٍ واحد، فمصدرُ الفعلِ حَضَرَ حُضُور، ومصدرُ الفعل آبَ إياب، ومصدر وَضَعَ وَضْع، فكان على وزن فُعول، وكان على وزن فِعال، وكان أيضًا وزن فَعْل، فالخلاف واضح بيّن لذلك رجع في مصدر الفعل الثلاثيّ إلى السماع[3].

وأضافَ المُبرّدُ أنَّ مصدرَ الفعلِ الثلاثيّ مُشْبِهٌ للاسمِ لذلك لا يُحْتَكَم فيه إلى القياس، وأنَّ الوزنَ الذي يعدُّ أصلًا لمصدرِ الفعلِ الثلاثيّ هو (فَعْل)؛ ذلك أنَّه يجمعُ أقلَّ الأصولِ ومُحرَّكٌ بأخفّ الحركات[4]، ويُقْصَدُ في شبهِه للأسماءِ أنّه يأتي على أوزانٍ كثيرة، شأنُه في ذلك شأنُ الأسماء، فهي أيضًا لا يُرْجَع فيها إلى القياس، ويُقْصَد بالوزنِ الأصلِ الوزنُ الذي يُقاسُ مصدرُ الفعلِ الثلاثيّ عليه، ويتميّزُ في نظرِهِ بعدمِ الزيادةِ في مبناه، فلا وجودَ لأحرفٍ زائدةٍ ليست من الأحرفِ الأصول للفعل، زيادةً على أنَّه ليس ثقيلًا على النّطق؛ لأنَّ الفتحةَ وهي أخف الحركات كانت حركته.

ولكنّ سيبويهِ يشيرُ إلى وجودِ أبنية قياسيّةٍ للمصادرِ ويستوي في هذا الأفعالُ الثلاثيّةُ وغيرُها، لكن دون توضيحِ سماتِ الفعلِ من ناحية التعدّي واللزوم أو التجرّد والزيادة، وقد يذكرُ أنَّ من أبنيةِ

([1]) ينظر: الأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ الأزهريّ (ت 905هـ)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، ط1، 2000م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج2/ ص3. وينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج3/ ص46.

([2]) ينظر: ابن الحاجب، جمال الذين بن عثمان بن عمر (ت 646هـ)، الكافية في علم النحو، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، 2010م، مكتبة الآداب، القاهرة، ص40.

([3]) ينظر: الحديثيّ، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ط1، 1965م، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ساعدت جامعة بغداد على نشره، ص211. والزعبي، آمنة، مصادر الأفعال الثلاثيّة دراسة وصفيّة تاريخيّة، ط1، 1996م، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكمبيوتر، ص177.

([4]) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج2/ ص122.

المصادر بناءَ كذا ودون تحديدٍ كذلك[1]، فيكتفي مثلاً بأنّ يقول: فَعَل يفْعَل ويضربُ أمثلةً دون أن يحددَ الوزنَ القياسيَّ الذي يُحتكَم إليه، ويمكن أن تُسْتَخلصَ القاعدة التي يُقاس عليها عند النظرِ في الأمثلة المطروحة.

أمّا مصدرُ الفعلِ غيرِ الثلاثيّ فيكونُ قياسيًّا، إذ إنّه لم يردْ كلامٌ فيما يخصُّ هذه الناحية، وقد أُثْبِتَت قياسيّةُ بناءِ المصادرِ باستحضارِ الأبنيةِ القياسيّةِ لمصادرِ الأفعالِ غيرِ الثلاثيّة.

وعند النظر في الصيغِ الاختياريّةِ للمصدرِ يتبيّنُ أنّها نشأت عن طريق:

المماثلة الصوتيّة

مرَّ فيما سبق أنَّ قانونَ المماثلةِ الصوتيّةِ يسيرُ في اتجاهٍ يخالفُ قانونَ المخالفةِ الصوتيّة، فبينما يسعى الأوّلُ إلى إيجادِ شيء من التوافُقِ الصوتيّ بين صوتين مختلفين، يسعى الآخر إلى شيء من المخالفةِ بين الصوتين المتماثلين، ولكلّ منهما عملٌ يؤدّي حتمًا إلى تغيُّرٍ في البنية الصوتيّة للكلمة.

ففي قولِه تعالى: ﴿آتي□□□□□□□□﴾[2] تعدّ كلمة (لِواذاً) مصدراً، ويرى ابنُ جنّي أنّ (لِوَاذاً) مصدرٌ للفعل (لاوَذ)، لكنها قرئت (لَواذاً) بالفتح، وبهذا فإنَّ الفعل هو (لاذ) [3] وليس (لاوذ).

والذي يرجّح ما سبق أمران، الأول أنَّ المعجمَ رصدَ كلا الاستخدامين، فأحدهما ثلاثيٌّ مجرّدٌ والآخرُ مزيدٌ بالألف، ويشتركُ الفعلان في وزنين مصدريين هما: لِواذاً ولِياذاً، أما الفعل (لاذ) فله أوزانٌ مصدريةٌ أخرى، هي: لَوْذاً ولَواذاً ولُواذاً [4]، وهي أوزان لا يشترك فيها مع الفعل (لاوَذ)، فـ (لَواذاً) مصدر للفعل (لاذ).

([1]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص4 – 45.

([2]) سورة النور/ 63.

([3]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص303. والزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل، رتّبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، ط3، 1987م، دار الرّيان للتراث– القاهرة، ودار الكتاب العربيّ – بيروت، ج3/ ص260. وأبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ (ت745هـ)، البحر المحيط في التفسير، مراجعة: صدقي محمّد جميل، دط، 1992م، دار الفكر، بيروت، ج8/ ص76.

([4]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (لوذ)، ج3/ ص507.

والأمر الآخر القراءة بـ (لَواذاً) وهي بنية مصدريّة تخصّ (لاذ) كما مرّ دون (لاوذ)، وبناءً على ما سبق فالمرجّح أنَّه مصدرٌ للفعلِ (لاذ).

أما رأي ابنُ جنّي في أنّ الفعلَ هو (لاوذ) فربَّما يكونُ مردُّه إلى النظرِ إلى القاعدةِ التي تحكمُ قياسَ مصدرِ الفعلِ المزيد، وتنص القاعدةُ على أنّ مصدرَ الفعل على وزن (فاعَل) الأصليّ هو (مُفاعَلة) [1]، ويصحّ أن يكون على وزن (فِعال)، مثل: نافق مُنافقةً ونِفاقًا، وواصل مُواصلةً ووصالاً، وقد ورد استعمال الوزن الثاني في الآية السابقة.

وبناءً على ما مرَّ فإن (لَواذاً) تخصّ الفعل (لاذ)، وهي لا تنسجمُ مع القاعدةِ التي تحكمُ مصدرَ الفعلِ (لاذ)، وتنصُّ القاعدةُ على أنَّ مصدرَ الفعلِ الأجوفِ اللازمِ على وزن (فَعْل)، فمصدر الفعل الأصليّ هو (لَوْذ)، وذهب سيبويهِ إلى أنَّ مصدرَ الفعلِ اللازمِ عمومًا يكون على (فُعول) ووافقه الأخفش، وهي صيغة مستثقلة [2]، ويظهر هذا من النطق.

وعلى سبيل المثال يكونُ مصدرُ الفعلِ (صاح) صياحًا، وحسب القاعدة ينبغي أن يكون صيوحًا، ويظهر ما في الكلمة من ثِقَل، وهو ما يقالُ في مصدر الفعلِ (لاذ)، وبناء على ما سبق فإنَّ صيغةَ (لَواذاً) صيغةٌ اختياريّةٌ نشأتْ من (لَوْذاً) أو من (لِواذاً)، ويرجَّح أنّها من (لِواذاً).

وقد سبَّب قانون المماثلة الصوتيّة الانتقال من (لِواذاً) إلى (لَواذاً)، إذ إنَّ صوت الحركة (a) في الكلمة: (li/wa/ḏan) أثّر تأثيرًا مدبرًا في حالةِ الاتّصال على الكسرةِ القصيرةِ (i)، فسعى إلى تغيير الكسرةِ إلى ما يناسبُ صوتَ الألف وهو الفتحة، فنشأت (لَواذاً)، وهو ما تساعد الكتابة الصوتيّة على بيانه:

لِواذاً ⟵ لَواذاً

li/wa/ḏan ⟵ la/wa/ḏan

التخلّص من الحركة المزدوجة

([1]) ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4/ص80. وابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (769هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: محمّد كامل بركات، ط1، 1982م، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة، ج2/ ص626.

([2]) ينظر: أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ (ت 745هـ)، ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط1، 1998م، مطبعة المدنيّ، القاهرة، ج2/ ص491.

مرّ سابقًا أنَّ الحركةَ المزدوجةَ تتشكّلُ بسببِ وجودِ شبه حركة (واو أو ياء) متبوعةً أو مسبوقةً بحركة، وتسعى اللغةُ في كثيرٍ من الأحيانِ إلى التخلُّصِ منها بالعديدِ من الطرقِ، فربما تحذفُها وتعوّضُ عنها كما في أمثلة سابقة، وربما تحذفها ولا تُعوّضُ عنها، ومثل ذلك: الفعل (وَزَن) فهو في المضارع (يَزِنُ) كان أصله (يَوْزِنُ)، وقد تخلصتْ اللغةُ من الحركةِ المزدوجةِ الواويّةِ الهابطةِ في هذه الكلمة، ولم تعوّضْ عنها، فكانت كالآتي:

يَوْزِنُ ⟵ يَزِنُ

ya/zi/nu ⟵ yaw/zi/nu

وقد تشكّلتْ حركةٌ مزدوجةٌ واويّةٌ هابطة (iw) في المصدر (حوقال) فحُذفت شبه الحركة وعُوّض عنها بإطالةِ الحركةِ السابقة، وذلك في قول الشاعر:

يَا قَوْمِ قَد حَوقَلْتُ أو دَنوتُ وبَعْضُ حِيقال الرِّجالِ المَوْتُ[1]

والملاحظُ أنَّه ذكرَ الفعلَ (حوقل) ومصدرَه (حيقال)، لكنَّه لم يوردِ الوزنَ القياسيَّ للمصدرِ وهو (حوقلة)؛ فالوزن القياسيُّ للفعل الرباعيّ سواءٌ أكان لازمًا أم متعديًا حسب القاعدة يكون (فَعْلَلَة)([2])، فنقول: دَحْرَج دَحْرَجةً، وزَلْزَل زَلْزَلةً.

وقد نصّ ابنُ منظورٍ على وجودِ روايةٍ أخرى للبيت، وهي (حِوْقال) بدلًا من (حيقال)[3]، وهي صيغةٌ تصحُّ قياسًا لمصدر الفعل الرباعيّ، وقد ورد وزن (فِعْلال) في قوله تعالى:﴿آتي﴾[1]، وقد نشأتْ الصيغةُ الاختياريّةُ (حيقال) عن صيغةِ (حوقال)، وتشكّلت هذه الصيغة عن طريق التخلّصِ من الحركةِ المزدوجة الواويّةِ الهابطة (iw) وإطالةِ الحركةِ السابقة، فكانت كالآتي:

([1]) منسوب في بعض المصادر لرؤبة ولم أجده في ديوانه. ينظر: الشيبانيّ، أبو عمرو إسحاق بن مرّار (ت 206هـ)، كتاب الجيم، حققه وقدّم له: إبراهيم الأبياريّ، راجعه: محمّد خلف الله أحمد، دط، 1974م، مجمع اللغة العربيّة . الهيئة العامة للمطابع الأميريّة، القاهرة، ج1/ ص197. دون نسبة والرواية أصبحت بدلاً من ياقوم. وابن السّراج، الأصول في النحو، ج3/ص114. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص39. وابن منظور، لسان العرب، (حقل)، ج11/ ص126، دون نسبة. واليوسيّ، أبو عليّ نور الدين الحسن بن مسعود بن محمّد (ت 1102هـ)، زهر الأكم في الأمثال والحكم، تحقيق: محمّد حجّي ومحمّد الأخضر، ط1، 1981م، الشركة الجديدة . دار الثقافة، الدار البيضاء، ج1/ ص339، دون نسبة. حوقلت أي كبرت وضعفت. لسان العرب، (حقل)، ج11/ ص162.

([2]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص85.

([3]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (حقل)، ج11/ ص126.

حوقال ⟵ حِ*قال ⟵ حيقال

īḥ/qāl ⟵ ḥi*/qāl ⟵ ḥiw/qāl

وتُظهِر المعادلة الصوتيّة حَذْفَ شبهِ الحركة والتعويضِ عن الحذفِ بإطالةِ الحركة السابقةِ للحركةِ المزدوجة، فالكسرةُ القصيرةُ (i) تحوّلتْ إلى كسرةٍ طويلة(ī).

الزيادة في بنية الكلمة

لابن اللغةِ الحريّةُ في اختيارِ الصيغةِ المناسبةِ للموقفِ الكلاميّ الذي يواجهُه، ويكونُ متاحًا له استعمال صيغة فيها زيادةٍ أو أخرى تخلو من الزيادة، وبين هذا الاستعمالِ أو ذاك يخيّر المتكلّم بما أنَّهما متاحان ويؤديان المعنى الذي يريد.

والزيادةُ في بنيةِ الكلمةِ طريقةٌ لإيجادِ صيغٍ اختياريّة، وقد تُفرِزُ الزيادةُ صيغةً شبيهةً بأخرى من حيث الوزن، والتفتَ ابنُ جنّي إلى الزيادةِ بوصفِها طريقةً للإلحاق من شأنها أن تعددَ الخياراتِ اللغويّة، وعدّ ذلك من بابِ التوسّع في اللغة، فقال:" اعلم أنَّ الإلحاقَ إنَّما هو بزيادةٍ في الكلمة تبلُغ بها زِنَة المُلْحَق به ضربٌ من التوسّعِ في اللغة" [2].

ومن ذلك بناء المصدر على وزنٍ في حين يقتضي القياسُ وزنًا آخر غيرَ الذي أُختير، فعلى سبيل المثال: تنصّ القاعدةُ على أنَّ مصدرَ الفعلِ الثلاثيّ المعتلِ اللامِ يكونُ على وزنِ (فَعْل)، نحو: رمى رمْيًا، أو (فِعَال)، نحو: لقي لِقَاءً، أو (فعْل) و (فعْلة) بضمّ الفاء وكسرها، نحو: كسا كِسْوةً وكِساً [3].

وبناءً على ما سبقَ فإنَّ مصدرَ الفعلِ (نزا) يكونُ نَزْوًا ونُزاء حسبما تقتضي القاعدة، وقد ذكر ابنُ منظورٍ مصدرًا آخر هو (نُزُوًّا)، وهو على زنة مصدر الفعل الثلاثيّ اللازم(فُعول)، وورد استخدام وزن آخر هو (نَزَوان)، وذلك في قول صخر بن عمرو الشَّريد:

([1]) سورة الزّلزلة/ 1.

([2]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص34.

([3]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص46 – 48.

أهُمُّ بِأمْرِ الحَزْمِ لَو أستَطيعُهُ وقَدْ حِيلَ بَيْن العَيْرِ والنَّزَوانِ [1]

فقد بُنيَ مصدرُ الفعلِ (نزا) على وزنِ (فَعَلان)، وهو وزن يخصُّ الحركةَ والاضطراب، وعُدَّ هذا الوزنُ وزناً قياسيًّا لمصدرِ الفعلِ اللازمِ الذي يدلُّ على الحركةِ والاضطراب [2].

أما المصادرُ التي ذكرت المصدرَ (نَزَوان) فكانت تؤخّرُه بحيثُ يكونُ آخرَ وزنٍ في أوزانِ مصدرِ الفعل (نزا) [3]، والمرجَّح أنّ هذا التأخيرَ ليس صدفةً، لكنَّه للتدليلِ على وجودِه مع قلةِ شهرته إذا ما قورِنَ بالأوزانِ السابقة، فيكون الترتيبُ حسبَ الشهرةِ والاستعمال.

وقد وردت صيغٌ مصدريّةٌ على وزنِ (فَعَلان) لأفعالٍ معتلّةٍ، مثل: نَفَيان مصدرٌ للفعل نفى، وكان القياسُ يقتضي أن تكونَ (نَفي)، وورد هذا الاستعمال في قولِ أمامةَ العامريّة:

وحَرْبٍ يَضِجُّ القومُ من نَفَيانِها ضَجيجَ الجِمالِ الجِلَّةِ الدَّبِراتِ [4]

وهو فعل يحمل معنى الحركة والاضطراب، وربما هذا الذي سوّغ البناء على (فَعَلان)، وكما هو ملاحظ غيَرت الزيادة في البنية المقطعيّة للكلمة كما هو مبيّن في المخطط الصوتيّ:

وقد لَحِقَتْ المصدرَ زيادةٌ في أوزان أخرى، فالمصدرُ (ترنُّم) هو الصريح للفعل (ترنَّم)، وثمة صيغةٌ أخرى هي (ترنموت) ووردتْ في قولِ طُفيلٍ الغنويّ (ت 13 ق_هـ):

تُجاوِبُ القَوْسَ بترنَموتِها تَسْتَخْرِجُ الحَيَّةَ مِنْ تابوتِها [1]

([1]) الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب (ت 216هـ)، الأصمعيات، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمّد هارون، ط7، 1993م، دار المعارف، مصر، ج1/ص146. والأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد (328هـ)، الزاهر في معاني كلمات النّاس، تحقيق: حاتم الضّامن، مراجعة: عز الدين البدويّ النّجار، ط1، 1992م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج2/ ص335، وص337. وابن جنيّ، المنصف، ج3/ ص60. وابن منظور، لسان العرب، (نزا)، ج15/ ص319، النزوان هو الوَثب.

([2]) ينظر: الحديثيّ، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص213.

([3]) ينظر: ابن جني، المنصف، ج3/ ص60. وابن منظور، لسان العرب، (نزا)، ج15/ ص319.

([4]) الجوهريّ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، (نفا)، ج6/ص2514. والمرزوقيّ، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسين (ت 421هـ)، شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط1، 2003م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص531 ، منسوب لامرأة من بني عامر. وابن منظور، لسان العرب، (نفي)، ج15/ 337، منسوب للعامريّة. واليوسيّ، زهر الأكم في الأمثال والحكم، ج1/ 344.

والزيادة في صيغة (ترنموت) غيّرت في بنيتها المقطعيّة، وكان التغيّر في شكل المقاطع الصوتيّة لا في عددها، إذ إنَّها مكوَّنة من أربعة مقاطع في الصورتين، والمقاطع في صيغة (ترنُّم) قصير مفتوح فقصير مغلق فقصير مفتوح فقصير مغلق:

tar/na/mū/tun ⟵ ta/ran/nu/mun

تَرَنُّمٌ ⟵ ترنموت

والمقاطع الصوتيّة في صيغة (ترنموت) أربعة كما ذكر، وهي على النحو الآتي: قصير مغلق فقصير مفتوح فطويل مفتوح فقصير مغلق.

ووُجِدَتْ مثلُ هذه الزيادةِ في مصادرَ أخرى، مثل: جبروت، ورحموت، ورهبوت [2]، وقد زيدت التاءُ وحدَها في مواضعَ متعددةٍ من الكلمة، فوُجِدَتْ في بدايتِها كما وُجِدَت في نهايتِها، ومن ذلك: تِجفاف، وتمثال، وتضراب، كما زيدَت في غيرِ المصدرِ مثل الظرف، فقيل في حين (تحين) وفي الآن (تلان) بالوصل وحذف الهمزة، وذلك في قول أبي وجيزةَ السعديّ (ت130هـ):

والعاطِفُونَ تَحينَ ما مِنْ عاطِفٍ والمُسْبِغونَ نَدىً إذا ما أنْعَموا [3]

وقال جميل بن معمر (ت82هـ):

نوِّلي قَبْلَ نَأيِ داري جُمانا وصِلِينا كَمَا زَعَمْتِ تَلانا [4]

([1]) ابن جني، المنصف، ج1/ ص139. وسر صناعة الإعراب، ج1/ ص158، دون نسبة. والجوهريّ، الصحاح، (رنم)، ج5/ ص1938، منسوب للغنويّ. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج10/ ص266، دون نسبة. وابن منظور، لسان العرب، (رنم)، ج12/ ص157، دون نسبة. وهو غير موجود في ديوان طفيل الغنويّ.

([2]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص139.

([3]) السعديّ، أبو وجيزة (ت 130هـ)، شعره، جمع ودراسة: وليد محمّد السرابقيّ، مراجعة: محمّد طاهر الحمصيّ، دط، 2000م، المجمع الثقافيّ، أبو ظبي، ص146، والرواية: والمطعمون يداً إذا ما أطعموا. والفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص280. والزجاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ)، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، 1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص70.

([4]) جمبل بن معمر (جميل بثينة) (ت 82هـ)، ديوانه، جمع وتحقيق وشرح: حسين نصار، دط، 1960م، مكتبة مصر، القاهرة، ص229. وابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد (ت 577هـ) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، ص93، الرواية فيه: قبل نأتي. وابن عصفور الممتع الكبير في التصريف، ص181. والبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط4، 1997م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ج4/ ص176.

تغيير الحركة

سبقت الإشارةُ إلى مثلِ هذا النوعِ من التغيير، وقد أفرزَ تغييرُ الحركةِ صيغًا اختياريّةً، وورد ذلك في أنماطٍ استعماليّةٍ متعددة، مما يؤكد أصالة هذه الخطوةِ في الأداءِ اللغويّ، فوردت في القراءاتِ القرآنية، ووردت في الشواهدِ الشعريّة، ووردت في كلامِ العرب، أي الاستعمال التداوليّ للغة.

ومن ذلك قراءة (الرَّضاعة) في قوله تعالى: ﴿أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾[1]، بكسر الراء، حيث " قرأَ أَبو حَنيفَةَ، وابْن أَبي عَبْلَةَ، والْجَارُودُ بن أَبِي سَبْرَةَ، ...(بكسر) الرَّاء من الرَّضَاعَةِ، وهي لغة: كالحَضَارَةِ وَالْحِضَارَةِ، والبصريون يقولون بفتح الرَّاء مع الْهَاء وبكسرها دون الهاء، والكوفيون يعْكسون ذلك " [2]، فرأي البصريين أن تكون الرَّضاعة أو الرِّضاع، أما رأي الكوفيّين بعكس هذا، فإما الرِّضاعة أو الرَّضاع.

ويوجَدُ المصدرُ نفسُه في مواقعَ مختلفةٍ من القرآن، فيؤخذ بالحركةِ في موضعٍ ويُتخلّى عنها في موضعٍ آخر، فالمصدر (كَرْهاً) ورد في أربعة مواضع، في ثلاثةٍ منها بالفتح، وذلك في سورة النساء وسورة التوبة وسورة فصلت، أما الموضع الرابع في سورة الأحقاف[3] فكان بالضم.

ففي قوله تعالى: ﴿أَن تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا﴾[4]، قُرأ حمزة والكسائيّ (كَرْهاً) بالضم، وذلك أينما وردت في القرآن، وقرأ عاصم وابن عامر بضمها في هذا الموضع وبفتحها في آخر[5]، والأخذ بها في موضعٍ وتركُه في آخر والاختلافُ في القراءاتِ يؤكدُ فكرةَ الاختياريّةِ التي تقتضيها الصيغةُ البديلة، فهي تسيرُ إلى جنبِ الصيغةِ الأخرى، ويصحُّ للمتكلّمِ أن يأخذَ بهذه أو تلك متى أراد.

ولم يخلُ الشعرُ من مثلِ هذا الأمر، فقال رؤبة:

([1]) سورة البقرة/ 233.

([2]) أبو حيّان، البحر المحيط، ج2/ ص498.

(3) ينظر: سورة النساء/ 19 . وسورة التوبة/ 53. وسورة فصلت/ 11. وسورة الأحقاف/ 15.

([4]) سورة النساء/ 19.

([5]) ينظر: الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن عبد الغفّار (ت 377هـ)، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ورفيقيه، ط1، 2007م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج2/ ص352- 353. وابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص229 وص569. وأبو حيّان، البحر المحيط ، ج3/ص567.

ولم يُضِعْها بين فَرْكٍ وعَشَق لا يَتْرُكُ الغَيْرَةَ مِنْ عَهْدِ الشَبَقْ [1]

والصيغةُ الأشهرُ لمصدرِ الفعل (عَشِقَ) هي (عِشْق)، وذهب ابن السّراج (ت316هـ) إلى أنّ التحريك ضرورة شعريّة [2]، ونظر بعض العلماء ومنهم سيبويهِ إلى وزن (فَعَل) فعدّه لما يدل على المشاعرِ من خوفٍ وحزنٍ وفرحٍ وغيرِها [3]، وعدّه بعضُهم خاصّا بالنماذج السماعيّة، فلا يكون للقياسِ فيه موضع ومنهم الرّضيّ (ت 686هـ) وابن عقيل (ت 769هـ) [4]، ووازن ابن السكّيت (ت 244هـ) بين الاستعمالين، فعدّ المعنى واحدًا في كليهما [5]، وبهذا يكون استعمالًا موازيًا للآخر ينوبُ عنه بما يمكنُ عدّه صيغةً اختياريّةً.

وعند النظرِ في الرأي القائلِ بأن الضرورةَ هي المسؤولةُ عن نشوءِ الصيغةِ يتبيّنُ أنَّ المعجمَ رصدَ كلا الاستخدامين[6]، ولو كانت الصيغةُ ناشئةً بسبب الضرورةِ الشعريّةِ لما رَصَدَها المعجمُ بوصفِها استعمالًا جائزًا، وبهذا فإنَّ التحريكَ أدى إلى نشوء صيغٍ اختياريّةٍ تتيحُ للمتكلّمِ استعمالَهما واستعمالَ الأخرى دون خطأ في ذلك.

ووردت نماذجُ أخرى استُعْمِلت فيها كلتا الصيغتين، ومن ذلك لفظة (الحزن) حيث ورد المصدر في موضعين، الأول كان بضمّ الحاءِ وسكونِ الزاي في قوله تعالى: ﴿□□□□□□□□ً [7]، إذ قرأها الجمهورُ بضمّ الحاءِ وسكونِ الزاي، وقُرئت كذلك بفتحِ الحاء والزاي [8] أي (الحَزَن)، والملاحظُ في هذه الصيغةِ أنَّها اتَّجهت إلى زيادةِ عددِ المقاطعِ في بنيتها، ويُمكِنُ إرجاعُ السببِ في

([1]) البروسيّ، مجموع أشعار العرب، ص140. والأزهريّ، تهذيب اللغة، (عشق)، ج1/ 118. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ ص207. وابن سيده، المخصص، ج1/ 378. وابن منظور، لسان العرب، (عشق)، ج10/ ص251.

([2]) ينظر: ابن السّراج، الأصول في النحو، ج3/ص407.

([3]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص10 – 26.

([4]) ينظر: الاستراباذي، رضيّ الدين محمّد بن الحسن (ت 686هـ)، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمّد نور الحسن ورفيقيه، دط ، 1982م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج1/ ص157. والحديثيّ، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، ص217.

([5]) ينظر: ابن السّكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، إصلاح المنطق، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، 1987م، دار المعارف، القاهرة، ج1/ ص98.

([6]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (عشق)، ج10/ ص251.

([7]) سورة يوسف/ 84.

([8]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج6/ ص314.

فتحِ الحاءِ إلى أنّها صوتٌ حلقيٌّ، والأصواتُ الحلقيّةُ في اللغةِ العربيّةِ وغيرِها من اللغاتِ الساميّةِ تؤثر الفتحَ[1]، نحو:البُخْل والبَخَل، والنَّهْر والنَّهَر[2].

أمّا عددُ مقاطعِ الكلمةِ في قراءةِ الجمهورِ فثلاثة (al/huz/nu"<")، وأمّا في القراءةِ الأخرى فأربعةُ مقاطع (al/ha/za/nu"<")، وهذا يشيرُ إلى أنَّ الصيغةَ البديلةَ لا تتجهُ دائمًا إلى السهولةِ والتيسيرِ وتقليلِ الجهد، بل قد تختارُ الصعوبةَ أو الزيادةَ في بعضِ الأحيان، وهو أمر أُشيرَ إليه في نماذجَ سابقةٍ بما يندرجُ تحت السيرورةِ اللغويّة.

أما الموضعُ الثاني فكانَ بفتحِ الحاءِ والزاي في قراءة الجمهور لقوله تعالى: ُأ□□□□□□ □□□□□□ً ً [3]، في حين قُرئت بضمّ الحاءِ وسكونِ الزاي [4]، وهنا كان اختيارُ النمطِ الأسهلِ من النمطِ الواردِ في القراءةِ الأخرى.

المبحث الرابع: المشتقّات

الاشتقاقُ مزيّةٌ تميّزُ اللغةَ العربيّةَ وتعطي المتكلّمَ بها فسحةً لبناءِ الكلامِ ليؤديَ معانيَ متعددةٍ دون أن يكونَ على عِلْم باستعمالِ النمطِ من قبل، وكلُّ ما عليه هو أنْ يبنيَ هذه الأنماطَ حسب القالبِ اللغويّ المحفوظِ في ذاكرتِه، مطوّعًا إيّاه للمعنى المرادِ إيصالُه[5].

والاشتقاقُ هو أخذُ لفظٍ من آخرَ بحيثُ يعدُّ أصلاً له، ويجمعُ بينهما المعنى [6]، وذلك كأن يُشتقَّ من الفعل كتب: اسمَ فاعلٍ (كاتِب)، واسمَ مفعولٍ (مَكْتوب)، واسمَ مكانٍ (مَكْتَب/ مكتبة)، وغيرها من الأشكال.

ويُعدُّ الاشتقاقُ طريقةً من طرقِ نموِ اللغةِ وتطوّرِها وزيادةِ مفرداتِها[1]، وهو طريقة للاستغناء عن الوصفِ بالجملةِ واستحضارِ البنية الصرفيّةِ المناسبةِ للوصفِ، فلو أرادَ شخصٌ أن يتحدّثَ عن

([1]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، مصادر الأفعال الثلاثيّة، ص195 وما بعدها.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (بخل)، ج11/ ص47. و(نهر)، ج5/ ص236.

([3]) سورة فاطر/ 34.

([4]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج9 / 34.

([5]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهره علله قوانينه، ص67.

([6]) ينظر: ابن جنيّ، الخصائص، ج2/ 134.

الحدث ومن قام به استحضرَ اسمَ الفاعل، ولو أرادَ الحديثَ عن الحدثِ ومن وقعَ عليه استحضرَ اسمَ المفعولِ، وهكذا.

ويختلفُ مجالُ الاشتقاقِ عند العربِ وغيرِهم، فهو عند العربِ عمليٌّ تطبيقيّ، ومهمَّتُه إيجادُ الألفاظِ وتوليدُها من بعض، وإرجاعُها إلى أصلٍ واحدٍ يعطي المعنى المُشْتَرَكَ الذي تؤديه المشتقاتُ زيادةً على المعنى المستقلّ[2]، فالمشتقات أصلٌ واحدٌ يدلّ على شيئين، الأولُ المعنى الأصليّ للمادةِ اللغويّة، والثاني المعنى الذي يُميّزُها من المشتقات الأخرى وهو الذي اشتقت من أجله.

وهو تطبيقيٌّ لأنّ ممارستَه أثناءَ الكلام، فالمتكلّمُ يكتسبُ القالبَ اللغويَّ المشتقّ أثناءَ اكتسابِ الكلام، ويقوم ببناءِ صيغٍ جديدةٍ تتناسبُ والمشتقَّ المعروفَ عنده، ويصبحُ قادرًا على ممارسته.

أما عند الغرب فهو نظريٌّ عمليٌّ يكون بـ " أخذِ ألفاظِ القاموسِ، وتزويدِ كلّ واحدةٍ منها بما يُشْبهُ أن يكونَ بطاقةً شخصيّةً يُذْكَر فيها: من أين جاءت؟ وكيف صيغت؟ والتقلّبات التي مرّت بها، فهو إذن علمٌ تاريخيٌّ يحددُ صيغةَ كلّ كلمةٍ في أقدمِ عصرٍ تسمحُ المعلوماتُ التاريخيّةُ بالوصولِ إليه، ويَدْرُسُ الطريقَ الذي مرَّتْ به الكلمةُ مع التغيّراتِ التي أصابَتْها" [3].

ويرتكزُ الاشتقاقُ في العربيّةِ على الأصل (المادة اللغوية) وهو الصوامتُ مجرّدةٌ من الحركاتِ والزيادة، فهو الأساسُ الذي تتفرّعُ عنه الصورُ الفرعيّةُ، والمشتقُّ يكونُ بأخذِ المادةِ الأصليّةِ وتطويعِها للقياس[4]، فيتمُّ التعاملُ مع الأصلِ المجرّدِ للكلمةِ وقولبتِها حسب المعنى، وإجراءِ التغييرِ اللازمِ لأداءِ المعنى المطلوبِ إيصالُه في الرسالةِ اللغويّة.

ويُلاحظُ أنّ الصيغَ الاختياريّةَ للمشتقاتِ قليلةٌ نسبيًّا إذا ما قيستْ بالأسماءِ الأخرى، وربَّما يكونُ سببَ هذه القلّةِ تعددُ الأوزانِ في المشتقات، فقد تصلُ أوزانُ مشتقّ منها كالصفةِ المشبهةِ أو

([1]) ينظر: حماد، عبد الرحمن أحمد، عوامل التطوّر اللغويّ دراسة في نمو الثروة اللغويّة، ط1، 1983م، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت، ص19.

([2]) ينظر: الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط9، 1981م، دار العلم للملايين، بيروت، ص174.

([3]) فندريس، اللغة، ص226.

([4]) ينظر: شاهين، عبد الصبور، المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربيّ، دط ، 1980م، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ص107.

صيغةِ المبالغةِ مثلًا إلى ما يزيد عن عشرةِ أوزان، وهذا بحدّ ذاتِه يتيحُ للمتكلّمِ التنقّلَ بين هذه الأوزانِ، إذ إنَّ الجامعَ بينها واحدٌ.

فالصيغةُ البديلةُ تتيحُ للمتكلّمِ شيئًا من التوسُّعِ بعدمِ الالتزامِ بالشكلِ القياسيّ أو المشهورِ، وهذا أمر لا تحتاجُه بعضُ المشتقاتِ لتعددِ أوزانِها كما مرّ.

أولًا: اسم الفاعل

يلجأُ المتكلّمُ إلى صيغةِ اسمِ الفاعلِ للتعبيرِ عن الحدثِ ومن قامَ به، أما الحدثُ فهو الشيءُ المشترَكُ بين الفعلِ ومشتقاتِه، وأما الدّلالةُ على من قامَ بالحدثِ فهي التي يتميّزُ بها اسمُ الفاعلِ من المشتقاتِ الأخرى.

ولاسم الفاعل وزنٌ قياسيٌّ إذا صيغَ من الثلاثيّ وهو وزنُ (فاعِل)، أما من غيرِ الثلاثيّ فيكونُ بقلبِ حرفِ المضارعةِ ميمًا مضمومةً وكسرِ ما قبلِ الآخر وُفقًا للقاعدة الصّرفيّة[1]، ومن أشكالِ الصيغِ البديلةِ لاسمِ الفاعلِ ما كان ناتجًا عن:

المماثلة الصّوتيّة

مرّ الحديثُ عن المماثلةِ الصوتيّةِ في صيغٍ سابقة، وهي عمليّةٌ تهدفُ إلى وجودِ شيءٍ من التماثلِ بين صوتين مختلفين، ويختلفُ تصنيفُ هذا التماثلِ، فإن كان في اكتسابِ صوتٍ صفاتَ صوتٍ آخر فهي مماثلةٌ كلّيّة، وإن اكتسبَ بعضَ الصفاتِ فالمماثلةُ جزئيّة.

ومن ذلك ما وردَ في قوله تعالى: ﴿ٱبن بي بي تر ﴾[2]، إذْ قُرِئت بضمّ العين في (المعُذّرون) وكسرها [3]، أمّا القراءةُ بضمّ العينِ فكانت بتأثيرِ حركةِ الميم، وهي مماثلةٌ مقبلةٌ إذْ أثَّر الصوتُ الأولُ (الميم) في الصوتِ الثاني (العين)، وفي حالة الاتصالِ لعدم وجودِ فاصلٍ بين الحرفين، وهو ما توضّحه المعادلة الصوتيّة:

المُعَذّرون ⟵ المُعُذّرون

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصرف، ص94.

([2]) التوبة / 90 .

([3])ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج2/ 223. والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات الإيضاح عنها، ج1/ ص60.

">"al/mu/<uḏ/ḏi/rūn ⟵ ">"al/mu/<aḏ/ḏi/rūn

وأمّا القراءةُ بكسرِ العينِ فبتأثيرٍ من صوت كسرِ الذال، وهي مماثلةٌ مدبرةٌ في حالةِ الاتّصال، أمَّا أنَّها مُدبِرةٌ فلتأثيرِ الصوتِ التالي (الذال) في السابقِ (العين)، وأمَّا أنَّها في حالةِ اتصالٍ فلعدم وجودِ فاصلٍ بين الصوتين كما هو موضّح أدناه:

المُعَذّرون ⟵ المُعِذّرون

">"al/mu/<iḏ/ḏi/rū/na ⟵ ">"al/mu/<aḏ/ḏi/rū/na

فيُلاحَظُ في الحالةِ الأولى أنَّ صوتَ العينِ اكتسبَ حركةَ الضمّ بتأثيرٍ من صوتِ الضمّ السابقِ له، وفي الحالةِ الثانية اكتسبَ حركةَ الكسرِ بتأثيرٍ من صوتِ الكسرِ اللاحق له.

وكذلك قوله تعالى: ﴿□□□□□□□□﴾[1]، إذ قُرِئت (مُرُدِّفين) بتأثير ضم الميم، وثمة رأي يقول بأنَّ الفعلين اللذين اشتق منهما اسما الفاعلين السابقين بنيا على وزن الافتعال، فأصل (المُعَذِّرون) المعتذرون، ثم قلبت التاء ذالاً بعد تسكينها ثم أدغمت في الأخرى،

ورأي آخر يقول إنّهما ناتجتان من التضعيف (رَدَّفَ/عَذَّرَ) [2].

وأصل (مُرْدِفين) (مُرْتَدِفين)، فقلبت التاء دالاً ثم أدغمت في الأخرى، وهو ما حصل في قوله تعالى: ﴿ٱلمزمل﴾[3]، إذْ كانت (المُتَزمِّل) فقلبت التاء بعد تسكينها (المُتْزمِّل) زياً

وأدغمت في الأخرى كما هو موضّحٌ في التحليلِ الصوتيّ:

المُتَزّمّل ⟵ المُتْزّمّل ⟵ المُزْزَمّل ⟵ المُزَّمّل

">"al/muz/zam/mil ⟵ ">"al/mut/zam/mil ⟵ ">"al/mu/ta/zam/mil

⟵ ">"al/muz/zam/mil

([1]) سورة الأنفال/9 .

([2]) ينظر: الزبيديّ، مرتضى محمّد بن محمّد بن عبد الرازق الحسينيّ (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعه: عبد الستار أحمد فراج، دط ، 1973م، وزارة الأنباء والإرشاد، الكويت، (عذر)، ج12 / ص557.

([3]) سورة المزّمل/ 1.

الحذف والتعويض

يُرادُ بهذه الجزئيّةِ أنْ تتغيّرَ بنيةُ الكلمةِ، فيُصيبُ الحذفُ بعضَ حروفِها ويُعوَّضُ عن هذا الحذف بشيءٍ آخر، وكانت النماذجُ الواردةُ من أفعالٍ جوفاء أصابَها بعدَ الحذفِ تغيّرٌ آخر وهو القلب، وبهذا عوملَت بعد القلبِ معاملةَ صيغةِ اسمِ الفاعلِ للأفعالِ الناقصة، فأصبحت محذوفةَ الآخر في موضعي الرفع والجر، ومن ذلك قول العجّاج:

ولا يَلوحُ نَبْتُهُ الشَّتيُّ ولاثٍ به الأشاءُ والعُبْريُّ [1]

وأصل قوله: (لاثٍ) هو (لائث) اسمَ فاعلٍ من الفعلِ (لاث _ لوث)، ويرى الخليلُ أنَّها مقلوبة، وذلك لكراهةِ وجودِ الهمزة، وكان من المستكرهِ عند العربِ إعلالُ عينِ الكلمةِ وقبلَها همزة، وبذلك تجتمعُ همزتان في الكلمة، فقُدّمت اللام للحيلولة دون اجتماع همزتين [2].

أمّا سيبويه فيرى أنَّ اللامَ لم تُقْلَب لكنَّ الهمزةَ حُذِفَت عند بناءِ صيغةِ فاعل [3]، ويشاركه ابن جنيّ في أنَّ الحذفَ أصابَ عينَ الفعل [4]، وعند النظرِ في رأيِ الخليلِ يتبيّنُ أنَّه استندَ على القياس بأنْ تكون على وزن (فاعِل) كما يقتضي القياس، وهو من الأوجُه المسموح بها لهذا الاسم علاوةً على معاملتها معاملةَ الاسمِ المنقوص بعد القلب أو إظهارِ الحركات الإعرابيّة الثلاثة بعد الحذف [5]، وفيما يلي توضيح للأوجه المسموحِ بها في مثلِ هذه الصيغة.

أما أولُها فمعاملةُ الاسم كما يوجِبُ القياسُ (لائث)، والهمزة نتجت في صيغة (لائث) بسبب التخلّص من الحركة المزدوجة في البنية الأصليّة (لاوِث)، فتكون (لائثٌ ولائثًا ولائثٍ).

([1]) العجّاج، عبد الله بن رؤبة (ت 90هـ)، ديوانه برواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت 216هـ)، شرحه وعني بتحقيقه: عبد الحفيظ السلطيّ، دط، دت، مكتبة أطلس، دمشق، ج1/ ص490. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ 52. والأزهريّ، تهذيب اللغة، (ليث)، ج3/ ص19، ج15/ ص95. وسيبويه، الكتاب، ج4/ ص378. والمبرّد/ المقتضب، ج1/ ص115. لاثٍ: التفّ ببعضه. الأشاء: النخل الصغير. العبريُّ: قديم السدر. لسان العرب، (لوث)، ج2/ 187. (أشأ)، ج1/ ص24. (عبر)، ج4/ ص530.

([2]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص377 – 378. والسيرافيّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد بن المرزبان (ت 385هـ)، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمّد علي هاشم الريح، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، دط، 1974م، دار الفكر، القاهرة، ج2/ ص351 – 352.

([3]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص377.

([4]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج2/ ص52. والخصائص، ج2/ ص477.

([5]) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5/ ص449.

وأما الوجهُ الثاني فأنْ يُعامَل الاسمُ معاملةَ الاسمِ المنقوصِ، ويكون ذلك بحذفِ الياء في حالتي الرفع والجر وتجرّدها من التعريف والإضافة كما مرّ، وثبوتها في حالة النصب عموماً، فصيغة اسم الفاعل من الفعل جاء تكون (جايئ) حصل فيها قلب فأصبحت (جائي)، وتُعامَل هذه الصيغة معاملة الاسم المنقوص، فتُحذَف الياء إذا لم يكن مُعرّفًا بـ(ال) أو مُضافًا في موضعي الرفع والجر فتصبح (جاءٍ) عند الرفع والجر، و(جائيًا) عند النصب[1].

وأما الوجه الثالث فيكونُ بظهورِ الحركاتِ الإعرابيّةِ بعد حذفِ العينِ من الاسم، الضمةُ عند الرفع (لاثٌ)، والفتحةُ عند النصبِ (لاثًا)، والكسرةُ عند الجر (لاثٍ).

والمرجَّحُ رأيُ الخليلِ الذي يقولُ بحصولِ القلب، ويكون بناءً على ذلك وزنُها (فالع)[2]، إذ إنَّها لو كانت غيرَ مقلوبةٍ لما عوملت معاملةَ المنقوص بوضع تنوين الكسر في موضع الرفع.

وقد وردت استخداماتٌ مُشابِهةٌ في صيغٍ أخرى، ومثل ذلك (شاكٍ) في قول طريف بن تميم العنبريّ:

فَتَعرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ شاكٍ سِلاحِيَ في الحَوادِثِ مُعْلَمُ [3]

فالشاعر استعمل الصيغة وفق الاسم المنقوص، إذ إنّ الاسمَ في موضعِ رفعٍ وحُرّكَّ بالكسر لعدم تعريفه أو إضافته.

ثانيًا: **الصفة المشبّهة**

الصفةُ المشبهةُ من المشتقاتِ التي لها أوزانٌ عديدة، فيمكنُ أن تُبنى على أيّ منها أو بعضِها لتأديةِ المعنى نفسِه، ويمكنُ أن يكونَ بعضُ هذه الأوزانِ أشهرَ من بعض، لكنَّها في جميعِ حالاتِها لا تؤخَذُ إلا من اللازم لتدلَّ على الثبوت[4].

([1]) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5/ ص448.

([2]) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ل و ث)، ج10/ ص214 .

([3])وسيبويه، الكتاب، ج3 / ص466، ج4 / ص378. والأصمعيّ، أبو سعيد عبد الملك بن قريب (ت 216هـ)، الأصمعيّات، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام هارون، ط7، 1993م، دار المعارف، القاهرة، ص128. والمبرّد، المقتضب، ج1/ ص116. والسيرافيّ، شرح أبيات سيبويه، ج2/ص366.

([4])ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصرف، ص97.

ومن الصيغِ الاختياريّةِ في الصفةِ المشبهةِ التي وصلَ إليها الباحثُ صيغٌ مشددة، وتُسْتَعْمَل في حالِ فكّ التضعيف، مما يؤدي إلى حذفِ المقطعِ الصوتيّ كاملًا، ومن ذلك أن يُمدحَ الرجلُ فيقالُ له: أنتَ هيّنٌ ليّنٌ، وأنت هَيْنٌ لَيْنٌ، وكانت صيغة التخفيف في قول عَبيد بن العرندس الكلابيّ:

هَيْنونَ لَيْنونَ أيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ سُوَّاسُ مَكرُمةٍ أبْناءُ أطْهَارِ [1]

ووردت كذلك في قولِ الكُميتِ (ت 126هـ)، وكأنَّها أصبحت بمنزلةِ قالبٍ أدبيّ:

هَيْنُونَ لَيْنونَ في بُيوتِهِمِ سِنْخُ التُقى الفَضَائلُ الرُّتَبُ [2]

ومما ورد بالتخفيفِ قولُ النبيّ صلى الله عليه وسلَّم: " المؤمنون هَيْنُون لَيْنون " [3]، وكانت للحديث رواية أخرى بالتشديد[4] .

والصورةُ الأصليّةُ لهذه الصيغةِ (هَيّنونَ) مكوّنة من أربعة مقاطع صوتيّة (hay/yi/nū/na)، وفي الصيغةِ البديلةِ (هَيْنونَ) حُذِفَ المقطعُ الصوتيُّ الثاني كاملًا (hay/nū/na)، والأمر نفسه حصلَ في صيغةِ (ليّنون)، فالصيغةُ الأصليّةُ مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطعَ صوتيّةٍ، والصيغةُ البديلةُ (لَيْنُون) مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطع، وبهذا فإنَّ الصيغةَ البديلةَ في كلتا الحالتين أصبحتْ مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّةٍ مما يمكنُ عدّه من قبيل السهولةِ والتيسير.

وكان هذا الشكلُ حاضرًا في صيغةِ (ميْت – ميّت)، إذ قرأ أبو جعفر "مَيْتًا" قوله تعالى: ﴿ٱ ﴾ بالتشديد[2]، وجُمِعت الصيغتان في شاهد شعريّ واحد، فقال عديّ بن رعلاء الغسّانيّ:

([1]) ابن جنيّ، المنصف، ج3/ص61 . والخصائص، ج2/ ص289. والمبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق : محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط3، 1997م، دار الفكر العربيّ، القاهرة، ج1/ ص68. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج1/ ص75.

([2]) الكميت، الكميت بن زيد الأسديّ (ت 126هـ)، ديوانه، جمع وشرح وتحقيق: محمّد نبيل الطريفيّ، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت، ص569. وابن منظور، لسان العرب، (لين)، ج13/ ص394. السنخ: الأصل. لسان العرب، (سنخ)، ج3/ ص26.

([3]) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ (ت 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطناحيّ، دط، 1979م، المكتبة العلميّة، بيروت، ج5/ ص289.

([4]) ينظر: المصدر السابق، الصفحة نفسها. والخطّابيّ، أبو سليمان حمد بن محمّد بن الخطّاب (ت 398هـ)، غريب الحديث، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، خرّج أحاديثه: عبد القيّوم عبد رب النبيّ، دط، 1982م، دار الفكر، بيروت، ج1/ ص529.

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إنما المَيْتُ مَيّتُ الأحياءِ[3]

ويقال في هذه الصيغة ما قيل في الصيغة السابقة بالنسبة لنقص مقطع من البنية المقطعيّة للكلمة، إذ إنَّ الصيغةَ البديلةَ مكوّنةٌ من مقطعين صوتيين، في حين كانت الصيغةُ الأصليّةُ مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّة كما هو موضّحٌ في المخططِ الصوتيّ:

مَيّتٌ ⟵ مَيْتٌ

may/tun ⟵ may/yi/tun

وذهبَ ابنُ جنيّ إلى أنَّ الصيغتين تحملان المعنى نفسَه، ووافقه ابنُ السكّيت (ت244هـ)، وابنُ يعيشٍ وغيرُهما[4]، وقال ابن السّكيت: "مات الرجل يموت مَوْتاً، وهو ميّت وميْت، بالتثقيل والتخفيف، كما يقال: هو هَيّنٌ وهَيْنٌ" [5]، ومن هنا فإنَّ هذه الصيغَ وما أشبهها من بابِ الاختياريّةِ في الصيغِ، وليس من باب اختلافِ اللهجات.

فلا يُعدُّ هذا الاستعمالُ لغةً لقومٍ وذاك لآخرين، ولو كان الأمر يختصُّ بلغةِ قومٍ أو باللغة العليا لاستعملَ الصيغةَ المقدّمةَ التي تناسِبُ هذا المستوى الأعلى، واستعمالُ الصيغتين في شاهدٍ واحدٍ يدلُّ على أنَّهما في مستوًى واحدٍ من الصحةِ والفصاحة.

ثالثًا: اسم المفعول

يُستعمَلُ اسمُ المفعولِ ليدلَّ على من أو ما وقعَ عليه الفعل، ووزنه القياسيُّ من الثلاثي (مفعول)، ومن غير الثلاثي كاسم الفاعل لكن بفتح ما قبل الآخر بدلًا من كسره[6]، والصيغُ البديلةُ

---

(1) سورة الزخرف/ 11.

(2) ينظر: ابن جنيّ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2/ ص253.

([3])ابن جنيّ، المنصف، ج3/ص62. والأصمعيّ، الأصمعيّات، ص152. وابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، كتاب الألفاظ، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، 1998م، مكتبة لبنان – ناشرون، لبنان، ص327. وابن دريد، الاشتقاق، ص51.

([4]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج3/ص61. وابن السكّيت، كتاب الألفاظ، ص327. وابن يعيش: شرح المفصّل، ج5/ ص438. وابن منظور، لسان العرب، (موت)، ج2/ ص91.

([5]) ابن السكيت، كتاب الألفاظ، ص327.

(6) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصرف، ص96.

الواردةُ في اسمِ المفعولِ كانت باستعمالِ الوزنِ القياسيّ دون تغيير، وذلكَ للفعلِ المعتلّ الأجوف، فعند صياغةِ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الأجوفِ تُحذَفُ واو (مفعول)، فيقال: في صان مصون.

وكانت مسألةُ الواوِ المحذوفةِ خلافيّةً بين اللغويين المتقدّمين، فذهبَ الخليلُ وسيبويهِ إلى أنَّ المحذوفةَ واوُ مفعول[1]، في حين خالفهما الأخفشُ ورأى أنَّ المحذوفَ عينُ الفعل، واستحسن المازنيّ كلا الرأيين، ووصف رأي الأخفش بأنه أقيس [2]، وبناءً على رأيِ الأخفشِ فالواوُ المحذوفةُ في (مقول) هي الواوُ الأصليّة.

ويرى الباحثُ أنَّ هذه الصيغةَ ناتجةٌ عن طريقِ حصولِ تغيُّرين في الكلمة، الأول بحصول مماثلةٍ صوتيّةٍ مُدبرةٍ في حالةِ الاتّصالِ بين الياءِ وهي شبه حركة والضمّةِ الطويلةِ التي تليها، فتحوّلت إلى كسرةٍ طويلةٍ، والتغيُّرُ الثاني كان في شبه الحركة إذ حُذفت، فكانت صيغة (مَبيع)[3]، والمخطط الآتي يوضّح ما سبق:

مَبْيوعٌ ← مَبْيِيعٌ ← مَب*يِعٌ ← مَبِيْعٌ

mab/yū/<un ← mab/yi/< un ← mab/*i/<un ← ma/bī/<un

والتفسيرُ السابقُ يلتقي مع قولِ الخليلِ وسيبويه، إذْ ذهبا إلى أنَّ الحذفَ أصابَ الواوَ الزائدة، وعندَ النظرِ في صيغةِ (مقول) يتبيّنُ أنَّ تشكُّلَ الحركةِ المزدوجةِ الواويّةِ الصاعدةِ هو المسؤول عن تشكُّلِ البديلِ، وهو ما يوضّحه المخططُ الآتي:

مَقْوولٌ ← مَقْ*ولٌ ← مَقولٌ

ma/qwū/lun ← maq/*ū/lun ← ma/qū/lun

ووردت بعضُ الاستعمالاتِ لاسمِ المفعولِ من الفعلِ الأجوفِ كما يقتضي القياسُ أي على وزن (مفعول) تامّةً دون حذف، فحكى الكسائيُّ عن العربِ أنَّهم يقولون: مطيوبة بها نفسي[1]، وقال علقمة بن عبدة:

([1]) ينظر : سيبويه، الكتاب، ج4/ ص348. والمبرّد، المقتضب، ج1/ ص238.

([2]) ينظر: ابن جنيّ، النمصف، ج1/ ص288.

([3]) ينظر: الكناعنة ، عبد الله ، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة دراسة لغوية، ص191.

حتّى تَذَكّرَ بَيْضاتٍ وهيَّجَه يَوْمُ رَذَاذٍ عليه الرّيْحُ مَغْيُومُ [2]

ومن ذلك أيضًا قولُ الشاعر:

والمِسْكُ في عَنْبَرِه مَدْوُوْفُ [3]

ويلاحظ أنَّ الصيغَ السابقةَ وردتْ على الأصلِ وكما يقتضي القياسُ للبنية، إذْ جاءت على وزنِ (مفعول) تامّةً ولم يُصَبْها الحذف، وليس كما هو مشهورٌ في الاستعمال، وهذا الأمر غيّر في صفاتِ المقاطعِ الصوتيّةِ للكلمة، ولم يغيّر من عدد المقاطع في كلتا الصيغتين.

أمّا الصيغة الأولى (مغيومُ) فإنّها مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطع، وصيغةُ (مغومُ) مكوّنةٌ كذلك من ثلاثة مقاطع:

مَغومُ ⟵ مَغْيومُ

maġ/yū/mu ⟵ ma/ūġ/mu

ويُلاحظُ حصولُ تغيّرٍ في صفةِ المقطعِ الأولِ، إذْ أصبح قصيرًا مُغلَقًا بعدما كان قصيرًا مفتوحًا، وبقي المقطع الثاني قصيرًا مفتوحًا، وتغيّر حدّ النهاية تبعًا لهذا التغيّر، فأصبحت الغين حدُ النهايةِ للمقطع الأول، وأما المقطع الثاني فتغيّر حد البداية فيه، فأصبحت الواوُ حدّ البداية بعدما كانت الغين، وأصبح المقطع مشتملًا على حركة مزدوجة يائيّة صاعدة.

وأصاب صيغةَ (مَدوفُ – مَدْووف) التغيّرُ المذكورُ في الصيغِ السابقة مع اختلافٍ يسيرٍ يوضّحه المخططُ الصوتيّ:

مَدُوفُ ⟵ مَدووفُ

([1]) ينظر: ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله (ت 672هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق : عبد الرحمن السيّد ومحمّد بدوي المختون، ط1، 1990م، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ج2/ ص326.

([2]) علقمة بن عبدة، ديوانه، شرحه وقدّم له وعلّق عليه: سعيد نسيب مكارم، ط1، 1996م، دار صادر، بيروت، ص53. والمفضّل، المفضّليات، ج1/ ص399. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص 286، والرواية فيه الدّجن بدلًا من الريح. والخصائص، ج1/ ص261 ، والرواية فيه الدجن بدلًا من الريح. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص300.

([3]) ابن جنيّ، المنصف، ج1 /ص285. وابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليّ (ت 643هـ)، شرح المفصّل للزمخشريّ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط1، 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ج5/ ص452. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص300.

mad/wū/f u ⟵ ma/dū/f u

وتمثّلَ التغيّرُ في صفةِ المقطعِ الأوّلِ والثاني وحدّ البدايةِ في المقطعِ الثاني، إذ كان المقطع الأول في الصيغة الأصليّة (مَدُوف) قصيرًا مفتوحًا، وأصبحَ في الصيغةِ البديلةِ (مَدْووف) قصيرًا مُغلَقًا، وبقي المقطع الثاني طويلًا مفتوحًا يبدأ حدّه بالواو وكانت بدايتُه بالدالِ في الصيغةِ الأصليّة (مَدوف)، وبهذا أصبح المقطع مكوَّنًا من حركة واويّة صاعدة.

ووردت صيغةٌ أخرى لاسمِ المفعولِ تناوبَ فيها الأصلُ بين الواويّ واليائيّ، فنُظِرَ إليه على أنَّه واويٌّ أو يائيّ، من ذلك (مهوب)، وكان هذا في قول حُميد بن ثور:

وتأوي إلى زُغْبٍ مَساكينَ دُونَها فلًا ما تَخطَّاهُ الرِّجالُ مَهُوبُ [1]

وهو خلافُ ما تقتضي القاعدةُ الصرفيّةُ عند بناءِ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الأجوفِ اليائيّ، فالوجهُ الاستعماليُّ لهذه الصيغةِ (مهيب)، ويرى سيبويهِ أنَّ الياءَ في هذا الموضعِ "أخفُّ من الواوِ والضّمةِ فلم يجعلوها تابعةً للضمة، فصار هذا الوجهُ عندهم، إذْ كان من كلامِهم أن يقلِبوا الواوَ ياءً ولا يُتْبِعوها الضمةَ فرارًا من الضمة، والواوُ إلى الياءُ لشبهها بالألف، وذلك قولُهم: مَشوبٌ ومَشيبٌ، وغارٌ مَنولٌ ومَنيلٌ، ومَلومٌ مَليمٌ" [2].

وتمثّلَ التغيُّرُ في هذه الصيغةِ باختلافِ مكوّناتِ المقطعِ الصوتيّ الثاني في الكلمة، إذْ إنَّه في صيغةِ (مَهوب) مُكوَّنٌ من والهاء وحركة الضمّ الطويلة، وكان في الصيغة الأصليّة مكوَّنًا من الهاء حرك الكسر الطويلة، أما بقية المقاطع في الكلمة فلم يتغيّر عددُها ولا صفاتُها، فكلٌّ من الصيغتين مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّةٍ، أولُها قصيرٌ مفتوح، وثانيها طويلٌ مفتوح، وثالثُها قصيرٌ مفتوح،

وهو ما يظهره المخطط الصوتيّ:

مَهيبُ ⟵ مَهوبُ

ma/hū/bu ⟵ ma/hī/bu

([1]) الهلاليّ، حميد بن ثور، ديوانه، صنعة: عبد العزيز الميمنيّ، ط1، 1951م، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ص54. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ف ل و مقلوبة)، ج10/ ص429. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج5/ ص451، والرواية دونهم بدلًا من دونها والرفاق بدلًا من العيون. وابن منظور، لسان العرب، (هيب)، ج1/ ص789، والرواية الرفاق بدلًا من العيون.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج4/ ص348 .

وثمةَ شكلٌ آخر للصيغِ البديلةِ الخاصةِ باسمِ المفعول، وهو بتحريكِ حرفِ الحلقِ، ومثالُ ذلك قراءة قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ﴾[1]، بتحريكِ الهمزةِ بالفتحِ، وسمةُ فتحِ حروفِ الحلقِ موجودةٌ في العديدِ من الساميّات، وقيل في: محْموم محَموم[2].

وزادت الصيغةُ البديلةُ عددَ مقاطعِ الكلمة، إذْ كانت الصورةُ الأصليّةُ مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّةٍ، والصيغةُ البديلةُ مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطعَ كما هو مُبيَّن:

مَأكولٍ ⟵ مَأكولٍ

ma/>a/kū/lin ⟵ ma>/kū/lin

وتبعَ زيادةُ عددُ المقاطعِ تغيّرٌ في صفاتِها، أمّا الصيغةُ الأصليّةُ فالمقطعُ الصوتيُّ الأوّل فيها قصيرٌ مُغلَق، والثاني طويلٌ مفتوحٌ، والثالثُ قصيرٌ مُغلَق، وأمّا الصيغةُ البديلةُ فمقطعُها الصوتيُّ الأولُ قصيرٌ مفتوحٌ، والثاني قصيرٌ مفتوحٌ وهو المقطعُ الزائدُ إذ اشتملَ على الهمزةِ التي كانت حدَّ إغلاقِ المقطعِ الأولِ في الصيغةِ الأصليّةِ بالإضافةِ إلى حركةِ الفتح، والثالثُ طويلٌ مفتوحٌ وكان في الأصليّةِ ترتيبُه الثاني، والرابعُ قصيرٌ مُغلَقٌ وكان في الأصليّة ترتيبُه الثالث.

المبحث الخامس: البنية العددية

يُقصَدُ بهذه الجزئيّةِ الكلماتُ التي تتغيَّرُ بنيتُها عند نقلِها من المفردِ إلى الجمعِ، وستُتناول الصيغُ البديلةُ التي تندرجُ تحت: الجمع، واسم الجمع.

أولًا: الجمع

الجمعُ هو إحداثُ تغييرٍ في بنيةِ المفردِ بحيثُ يدلُّ على أكثرِ من اثنين، وقد تعتري الكلمة تغيّراتٌ في بنيتِها الداخليّةِ عند جمعِها، وبعضُ هذه التغيُّراتِ لها شكلٌ مخصوصٌ عند الجمع، ومن أشكال التغيّر الذي يصيبُ البنيةَ ويُفْرِزُ صيغًا بديلة:

([1]) سورة الفيل/ 5.

([2]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج10/ ص545. وعبابنة، يحيى، القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة، ص17.

الإعلال

الصيغُ التي أفرزَها الإعلالَ كانت بقلبِ الواوِ ياءً، وذلك عندما تكونُ الواوُ عينًا للكلمة، ومن الصيغِ التي أوجدَها الإعلالُ (النُيَّام) بدلًا من (النُوَّام) وذلك في قولِ ذي الرّمة:

ألا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ مُنذِرِ فَمَا أرَّقَ النُيَّامَ إلا سَلَامُهَا [1]

فالصيغةُ البديلةُ في الشاهدِ (النُيّام) حلّت محلَّ (النوَّام)، ولم يتأثر في الصيغةِ البديلةِ عددُ المقاطعِ الصوتيّةِ ولا في صفاتُها، لكن تغيّرت حدودُ المقطعين الأول والثاني، أمَّا الأولُ فكانت نهايتُه واويّةٌ وتغيّرت إلى يائيّة، وأمَّا الثاني فكانت بدايتُه واويّةٌ وتغيّرت إلى يائيّة:

النوَّامَ ⟵ النُيوامَ ⟵ النُيَّامَ

">"an/nuw/wā/ma ⟵ ">"an/nuy/wā/ma ⟵ ">"an/nuy/yā/ma

وقد نُظِرَ إلى هذه الصيغةِ على أنَّها شاذة، ولا يَصحُّ الإعلالُ فيها؛ لموقِعها في الكلمةِ وبُعْدِها عن الطَّرَفِ، أي أنَّ الإعلالَ يكونُ في طَرَفِ الكلمةِ فقط، ولا يكونُ في وسطِها كما وردَ في الشاهد، فيصحُّ في جمعِ (عاتٍ) أن يكونَ عتياً مع أنَّ الأصل واويّ [2]؛ وذلك لقربها من طرف الكلمة.

ويرى ابنُ يعيش أنَّ هذا القلبَ صحيحٌ؛ لوجودِه في مفردِ الجمع[3]، وبما أنَّ الإعلالَ دخلَ المفردَ فلا بأسَ في دخولِه الجمع، ومما ورد من شواهدَ على هذه الحالةِ قول الأعشى:

فَباتَ عَذُوبًا للسَّماءِ كَأنَّما يُوائِمُ رَهْطاً للعَزوبَةِ صُيَّما [4]

([1]) ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة بن مسعود (ت 117هـ)، ديوانه، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، 1995م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص280، والرواية فيه: ألا خيّلت ميٌ وقد نام صحبتي فما نفَّر التهويمَ إلا سلامُها. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ص5. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج10/ص525. والمخصص، ج1/ص493.

([2]) ينظر: ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص321.

([3]) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5/ص567-569.

([4]) الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، ديوانه، تحقيق: محمّد حسين، دط، دت، مكتبة الآداب، الجماميز، ص295. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ص4. والخصائص، ج1/ص37، الرواية فيه العروبة بدلًا من العزوبة. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج5/ ص569.عذوبا: لم يأكل شيئًا. لسان العرب، (عذب)، ج1/ ص584.

وتغيّرت كذلك حدود المقطعين الأول والثاني في الصيغة البديلة (صُيَّمًا)، فحد النهاية في المقطع الأوّل في الصيغة الأصليّة (صُوَّمًا) واويّ، وحدُّ البدايةِ في المقطعِ الثاني واويّ، فتغيَّرَ حدُّ بدايةِ المقطعِ الأولِ في الصيغةِ البديلةِ إلى يائيّ، وتغيَّرَ حدُّ بدايةِ المقطعِ الثاني إلى يائيّ أيضًا كما هو موضّح:

صُوَّما ⟵ صُيوما ⟵ صُيَّما

ṡuy/ya/ mā ⟵ ṡuy/wa/ mā ⟵ ṡuw/wa/ mā

ومن ذلك أيضًا قولُ الحادرة (ت5هـ):

ومُعرَّضٍ تَغْلي المَراجِلُ تَحْتهُ عَجَّلْتُ طَبْخَتَهُ لِرَهْطٍ جُيَّعِ [1]

إذْ تغيَّرَ حدُّ نهايةِ المقطعِ الأولِ وبدايةِ الثاني من واويّ في الصورة الأصليّةِ (جُوَّعِ) إلى يائيّ في الصيغة البديلة:

جُوَّعِ ⟵ جُيْوَعِ ⟵ جُيَّعِ

ğuy/ya/>i ⟵ ğuy/wa/>i ⟵ ğuw/wa/>i

وبالنظر في الصيغِ السابقةِ يُلاحَظُ أنَّها سارت على غيرِ القياس، وهو ما ذهبَ إليه بعضُ اللغويين ورأوا عدمَ جوازِ مثلِ هذه الصيغ، ولكنَّ الاستعمالَ أخذَ بها على عدمِ موافقتِها للقياس.

القلب

تتناول هذه الجزئيّةُ الصيغَ التي نتجت عن طريقِ القلبِ المكانيّ للأحرفِ فيها، وهذا الشكلُ من الصيغِ عُدَّ عند بعضِ الصرفيين مما يُحفَظُ ولا يُقاس عليه[2]، أي جاء على غيرِ ما يقتضي القياس فهو سماعيٌّ وفيه شيءٌ من الشذوذِ في نظرِهم، وبهذا فلا يؤخذُ به على أنَّه نمطٌ يمثّلُ

([1]) الحادرة، قطبة بن أوس بن محصن الغطفانيّ (ت 5هـ)، ديوانه، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط1، 1973م، دار صادر، بيروت، ص58، والرواية فيه: جوّع بدلًا من جيّع. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ص3. والخصائص، ج3/ص213. وابن عصفور، الممتع، ص320. وابن منظور ج1/ ص727 دون نسبة.

([2])ينظر: ابن عصفور، الممتع، ص391.

الكلامَ المتداولَ المبنيَّ على القياسِ، وفي رأي آخرين هو من الكلامِ الصحيحِ [1]، ومن ذلك قولُ الأجدعِ بنِ مالك:

وكأنَّ أُولاهَا كِعابُ مُقامِرٍ ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فهنَّ شواعي [2]

وهو يريدُ (شوائع) وربما سُهّلَ الهمزُ لصعوبةِ نطقِه، ووجودُه في نهايةِ الكلمةِ يزيدُ نطقَه صعوبةً، وبقي عددُ المقاطعِ الصوتيّةِ في الكلمةِ على حالِه في الصيغتين، لكن تغيّرَ المقطعُ الثالثُ في الصيغةِ البديلةِ فأصبحَ طويلًا مفتوحًا، وكان في الأصليّة قصيرًا مُغلَقًا كما هو موضّح:

شَوائع ⟵ شَواعي

šaw/wā/<ī ⟵ šaw ā/>i<

وتكررَ الأمرُ نفسُه في صيغٍ أخرى في موقعٍ آخر من الكلمةِ، إذْ كان الهمزُ في منتصف الكلمة، وعند قلبه سُهّلَ، ومن ذلك قولُ ذي الرُّمة:

تَكَادُ أوَاليها تُفَرّي جُلودَها ويَكْتَحِلُ التّالي بِمُوْرٍ وحَاصِبِ [3]

وهو يريدُ (أوائلها)، لكنَّ الخلافَ بين الصيغتين أنَّ الصيغةَ البديلةَ مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطعَ صوتيّةٍ، في حين كانت الصيغةُ الأصليّةُ مكونةً من خمسةِ مقاطع، وهو سيرٌ باتّجاه السهولة التيسير، والبنية المقطعيّةُ للكلمتين موضحةٌ في المخطط الصوتيّ:

أوائلُها ⟵ أواليها

>a/wa/lī/hā ⟵ >a/wa/>i/lu/hā

([1]) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج1/ ص140.

([2]) ابن جنيّ، المنصف، ج2/ص57. وسر صناعة الإعراب، ج2/ص743. والمبرّد، المقتضب، ج1/ص140. والأزهريّ، تهذيب اللغة، ج3/ ص42، الرواية صرعاها بدلًا من أولاها ، ومنسوب للأجدع . وابن عصفور، الممتع، ص391، دون نسبة. شُزُن جمع شَزْن وهو الغليظ من الأرض. لسان العرب، (شزن)، ج13/ ص236.

([3]) ديوان ذي الرّمة، ص35. وابن جنّي، المنصف، ج2/ص57. وسر صناعة الإعراب، ج2/ص743. والسرقسطيّ، قاسم ابن ثابت بن حزم العوفيّ (ت 302هـ)، الدلائل في غريب الحديث، تحقيق: محمّد عبد الله القنّاص، ط1، 2001م، مكتبة العبيكان، الرياض، ج2/ص901، الرواية فيه بتربٍ بدلًا من بمورٍ. دون نسبة. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج10/ ص401، وهو منسوب لذي الرّمة.

ووُجِدَ القلبُ في صيغةِ (الترائق) بإثبات الهمز، وهي صيغة جمع اختياريّة لـ(التراقي)، وذلك في قولِ الشاعر:

هُمْ أوْرَدوكَ الْمَوْتَ حِين أتَيْتَهُم وجَاشَتْ إِلَيْكَ النَّفسُ بَين التَّرائقِ [1]

لكنَّ الصيغةَ البديلةَ لم تتجه في هذا الاستعمالِ إلى السهولة، بل اتَّجهتْ نحوَ الصعوبة، فاشتملت على الهمزِ وهو صوتٌ صعب، وربَّما يكونُ ذلك بسببِ وجودِ صوتِ مدّ في بنيةِ الكلمة، علاوةً على زيادةِ عددِ المقاطعِ فيها، فالصيغةُ البديلةُ مكوّنةٌ من خمسةِ مقاطع، وكانت الصورةُ الأصليّةُ مكوّنةً من أربعةِ مقاطعَ صوتيّة:

التَّراقي ⟵ التَّرائقِ

">"at/ta/rā/>i/qi ⟵ ">"at/ta/rā/qī

وفي ذلك إشارةٌ إلى عدمِ سيرِ الصيغِ البديلةِ باتّجاه السهولةِ والتيسير، بل قد تسيرُ في الاتجاه المعاكسِ فتختارُ النمطَ الصَّعبَ ليكونَ بديلًا للشكلِ السهل، كما اختارت في العديدِ من الأحيانِ النمطَ السهلَ ليكونَ بديلًا للصعب.

تقصير حركة المقطع

يُقصَدُ بذلك تقصيرُ مدةِ نطق الحركةِ الطويلةِ وكان ذلك في الواوِ، إذْ إنَّها قُصّرَت من ضمّةٍ طويلةٍ (ū) إلى ضمّةٍ قصيرةٍ (u)، فجَمْعُ كلمةِ خَطْب خُطوب، ووُجِدَت صيغةٌ أخرى للجَمْعِ هي (خُطُب)، ويلاحظ أنَّ الصيغةَ نشأت بسببِ تقصيرِ الحركة، وذلك في قول الأخطل (ت 92 هـ):

كَلَمْعِ أيدي مَثاكيلٍ مُسَلَّبةٍ يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَناتِ الدَّهْرِ والخُطُبِ [2]

([1]) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج6/ ص331. وابن منظور، لسان العرب، (وأل)، ج10/ص32، دون نسبة. المور: الغبار بالريح. حاصب: الحجارة والحصى. لسان العرب، (مور)، ج5/ ص187. (حصب)، ج1/ ص318.

([2]) الأخطل، غيّاث بن غوث بن طارقة (ت 92هـ)، ديوانه، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له: مهدي محمّد ناصر الدين، ط3، 1994م، المكتبة العلميّة، بيروت، ص36. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ص347. والخصائص، ج1/ ص333. وسر صناعة الإعراب، ج2/ ص632. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (خ ط ب)، ج5 / ص122. وابن منظور، لسان العرب، (خطب)، ج1/ ص360. مُسلَّبة يلبسن الواد. لسان العرب، (سلب)، ج1/ ص473.

والمخطط الآتي يبيّن التغيُّرَ الذي حصل:

الخُطوبِ ⟵ الخُطُبِ

">"al/ḫu/ṭu/bi⟵">"al/ḫu/ūṭ/bi

فالصيغةُ البديلةُ (الخُطُبِ) نشأت بسببِ تقصيرِ الحركة الطويلةِ (ū ⟵ u)، إذْ إنَّ الواوَ في هذه الكلمةِ حركةٌ طويلةٌ وليست شبهَ حركة.

ووُجِدَ هذا الشكلُ من الصيغِ في مواضِعَ أخرى، منها قول الشاعر:

إنّ الفقيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمْ أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غَابَ النُّجُمْ [1]

إذْ نشأت صيغةٌ بديلةٌ بسببِ تقصير الحركة الطويلة (ū ⟵u)، فتحولت من (النُّجوم) إلى (النُّجُم):

النُّجومْ ⟵ النُّجُمْ

">"an/nu/ğum⟵">"an/nu/ūğm

والمقطعُ الأخيرُ في الصورةِ الأصليّةِ مكوَّنٌ من صامتٍ وحركةٍ طويلةٍ ويَحُدُّ نهايتَه صامتٌ وهو مقطعٌ مكروهٌ وليس مرفوضًا فقد وُقِفَ عليه[2]، وربَّما لُجِئ إلى تقصيرِ الحركةِ لتجنُّبِ الكراهة، وحصلَ ذلك في قولِ الشاعر:

وكَانَ ممن أرْتَجي وأدَّخِرْ للدَّهْرِ عِنْدَ مُصَمْئِلَّات الأُمُرْ [3]

والصيغةُ البديلةُ في الشاهدِ (الأمُر) بدلًا من (الأمور) والسببُ في نشوئها تقصيرُ الحركةِ الطويلة، والمقطعُ الثالثُ – كما في الصيغة السابقة– في الصورة الأصليةِ للصيغةِ (الأمورْ) مقطعٌ مكروهٌ، وللتخلّصِ من الكَراهة ربَّما لُجِئ لتقصيرِ الحركةِ كما هو موضّح في المخطط الصوتيّ:

الأمورْ ⟵ الأُمُرْ

([1]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص349. وسر صناعة الإعراب، ج2/ ص632، دون نسبة.

([2]) ينظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربيّة، ط1، 2000م، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان، ص19.

([3]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص349، دون نسبة.

">"al/>u/mur ⟵ ">"al/>u/mūr

تغيير الحركة أو حذفها

عند جمعِ بعضِ الأسماءِ تُضافُ حركةٌ إلى المفرد، ويُغيَّرُ في البنيةِ لتنتقلَ الكلمةُ من طورِ

الإفرادِ إلى الجمعِ، فالفرق بين رسولٍ ورُسُل في حجمِ الصائت، وعُدَّت قراءةُ (رُسُل) بضم السين قراءة الجمهور في قوله تعالى:ﱡ□□□□□□□بجبحبخﱠ[1]، وقرأها الحسنُ البصريُّ (ت110هـ) ويحيى بن يعمر (ت124هـ) بتسكين السين، ووافق أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ) هذا الوجهَ إذا أضيفَ إلى ضمير، وعبّرَ أبو حيان عن هاتين القراءتين أنَّهما لغتان، وكان هذا التسكينُ لتوالي أربعةِ متحركات[2]، فيصحُ الأخذُ بهذه أو تلك لاتحادهما في مستوى الفصاحة.

وعندَ النظرِ في الصيغةِ الناتجةِ بحذفِ الحركةِ (بالرُّسْلِ) يتبيّنُ أنَّ التسكينَ أدى إلى تقليلِ عددِ مقاطعِ الكلمة[3]، فالكلمةُ في سياقِ الآيةِ مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطع، وأصبحت تتكوَّنُ من ثلاثةِ مقاطع، ويوضح المخطط الصوتيّ هذا الشيء:

بالرُسُلِ ⟵ بالرُسْلِ

bir/rus/li ⟵ bir/ru/su/li

وهذا ما حصلَ في قراءةِ أبي عمرو، إذْ قرأ باستعمالِ الصيغةِ البديلةِ (رُسْلُكم) في قوله تعالى:ﱡﱡﱠ[4]، فقلَّ عددُ مقاطعِ الكلمةِ من أربعةٍ في الصورةِ

الأصليّةِ إلى ثلاثةِ مقاطعَ في الصيغةِ البديلة:

رُسُلُكُم ⟵ رُسْلُكُم

rus/lu/kum ⟵ ru/su/lu/kum

([1]) سورة البقرة/ 87.

([2]) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص195. وأبو حيّان، البحر المحيط، ج1/ ص480.

([3]) ينظر: عبابنة، يحيى، القراءات القرآنيّة، ص93.

([4]) سورة غافر/ 40.

ونتيجةً لحذفِ الحركةِ من المقطعِ الثاني أصبحَ لزامًا أن يدخلَ الصامتُ في المقطعِ السابق، إذْ إنَّ المقطعَ في العربيّةِ يبدأ بصامتٍ ويثنى بحركة، ولا يصحُّ أن يُبنى المقطع بصامت وحده، فأصبح الصامت (s) حد نهايةٍ للمقطعِ الأول، وبهذا أصبحَ المقطعُ قصيرًا مُغلَقًا.

ووُجد تغييرُ الحركةِ في صيغةٍ أخرى بتحريكِ الساكن، وذلك في قول الشاعر:

أَبو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبينِ سَبُوحُ [1]

لكنَّ الصيغةَ الاختياريّةَ هنا (بَيَضات) لم تتجه نحوَ السهولة، بسببِ ازديادِ عددِ المقاطعِ الصّوتيّةِ في الكلمة، فكانت المقاطعُ بالتسكينِ ثلاثةَ مقاطع، ومع التحريكِ أصبحت أربعةَ مقاطع:

بَيْضاتٍ ⟵ بَيَضاتٍ

ba/ya/āḍ/tin ⟵ bay/āḍ/tin

ونتيجةً لتحريكِ الحرفِ الساكنِ تشكَّلَ مقطعٌ صوتيٌّ يضمُّ الصامتَ والحركة، وكان الصامت في حال سكونِه من مكوّناتِ المقطعِ الأولِ كما هو موضَّح أعلاه، لكن بعدَ تحريكِه لم يَعُد الأمرُ ممكنًا؛ فالمكوّناتُ التي تتيحُ إيجادَ مقطعٍ صوتيّ مقبولٍ موجودةٌ (الصامت والحركة)، وهو ما سبَّبَ زيادةَ عددِ مقاطعِ الكلمة.

وهذا مثالٌ آخر يبيّنُ أنَّ الصيغَ البديلةَ لا تتجهُ بالضرورةِ نحو السهولةِ والتيسيرِ وتقليلِ الجهد.

ثانيًا: اسم الجمع

يدلُّ اسمُ الجمعِ على "ما لا واحدَ له من لفظِه، وليس على وزنٍ خاصّ بالْجموع أو غالبٍ فيها، كقومٍ ورهطٍ، أو له واحدٌ لكنَّه مُخالفٌ لأوزانِ الجَمْع، كرَكْب وصَحْب"[2]، ووُجِدت صيغٌ بديلة لبعضِ أسماءِ الجمع، وكان شكلها بتغيير الحركة أو إطالتها.

فـ(قِنوانٌ) في قوله تعالى: ﴿ٱ□□□□□بجٌ [1] قرئت (قُنوانُ) بضم القاف، وقرئت كذلك بفتحها، وهي بهذا اسمُ جمعٍ على وزنِ (فَعْلان)؛ وهذا الوزن ليس من أوزانِ التكسير[2]، وكانت قراءةُ

([1]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ 343. والخصائص، ج3/ص184. وسر صناعة الإعراب، ج2/ص778، والرواية المنبِطينِ بدلًا من المنكِبينِ، دون نسبة.

([2]) الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصّرف، ص147.

الجمهورِ بالكسرِ، وقراءةُ الجمهورِ لـ(صنوان) فيقوله تعالى:ُ □ □ □ □ ً [3] بكسر الصاد، وقرئت كذلك بضمّها وفتحِها[4].

وفي قولِه تعالى: ُ□ □ □ □ ً [5] قرأ عكرمة ويحيى بن يعمُر: الباقر[6]، ووُجدت بهذه الصيغةِ في قولِ الحارث بن خالد المخزوميّ:

مَا لِي رَأَيْتُكَ بَعْدَ عَهْدِكَ مُوحِشًا خَلَقًا كَحَوْضِ الْبَاقِرِ الْمُتَهَدِّمِ [7]

فالصيغةُ البديلةُ (الباقر) تشكَّلتْ بسببِ إطالةِ الحركةِ (a ⟵ ā) ولم يُحْدِث هذا اختلافًا في عددِ المقاطعِ الصوتيّةِ في الصيغتين، بل بقيت كلٌّ من الصيغتين مكوّنةً من أربعةِ مقاطع، لكن تغيّرَ المقطعُ الذي أُطيلت حركتُه وأصبحَ طويلًا مفتوحًا بعدما كان قصيرًا مفتوحًا:

البَقَرَ ⟵ الباقِرَ

>al/bā/qi/ra ⟵ >al/ba/qa/ra

المبحث السادس: النسب والتصغير

كانت الصيغُ البديلةُ في النسب عموماً كانت قليلة، إذ حُكِمت في كثير من الأحيانِ بالسماع، فالصيغُ المستعمَلةُ اعتمَدت على التداول، أمَّا الصيغُ البديلةُ فنشأت بسبب:

الحذف

يصيبُ الحذفُ بعضَ أجزاءِ الكلمةِ عند النسبة[1]، ومن ذلك النسبُ إلى (خُراسان) فتُزاد ياء النسبة في آخر الاسم، فيصبحُ (خراسانيّ)، وقد وردت صيغتان اختياريّتان بالحذفِ، ويمكنُ أنْ

([1]) سورة الأنعام/ 99.

([2]) ينظر: الزمخشريّ، الكشّاف، ج4/ ص589. وأبو حيّان، البحر المحيط، ج4/ ص597.

([3]) سورة الرعد/ 4.

([4]) ينظر: ابن جنيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1/ ص223. وأبو حيّان، البحر المحيط، ج6/ص349 .

([5]) سورة البقرة/ 70.

([6]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج1/ ص410.

([7]) ابن دريد، جمهرة اللغة، (ب ر ق)، ج1/ ص322، والرواية فيه: قَفْراً بدلًا من خَلَقاً، دون نسبة. وأبو حيّان، البحر المحيط ، ج1/ ص410.

يكونَ الحذفُ للسهولةِ والتيسير، والصيغتان هما (خراسيّ) و(خُرسيّ)، وليُبعِدَ سيبويهِ السمةَ اللهجيّةَ عن استعمالِ (خُراسيّ) وصفَها بأنَّها لغة[2].

وبالنظرِ إلى الصيغتين البديلتين يُلاحَظُ أنَّ إحداهما حُذِفَ منها صامتٌ وحركةُ مقطعٍ سابق له (ān)، وهي (خُراسيّ)، فكانت كالآتي:

خُراسانيّ ⟵ خُراسيّ

ẖu/rā/sā/niy/yun ⟵ ẖu/rā/siy/yun

أمّا الصيغةُ الثانيةُ (خُرَسِيّ) فحُذِفَ منها صامتٌ وحركةُ مقطعٍ كما في السابقة وقُصّرت حركة المقطع الثاني(ā ⟵ a)، وكانت كالآتي:

خُراسانيٌّ ⟵ خُراسيٌّ ⟵ خُرَسِيٌّ

ẖu/rā/sā/niy/yun ⟵ ẖu/rā/siy/yun ⟵ ẖu/ra/siy/yun

وبناءً على الرسمِ الصوتيّ فربَّما تكونُ الصيغةُ الثانيةُ ناتجةٌ عن الصيغة السابقة لها، لكن قُصّرتْ حركةُ المقطعِ الثاني، والسهولةُ في هاتين الصيغتين ناتجةٌ من تقليلِ عددِ المقاطعِ، إذ كانت الصيغةُ الأصليّةُ مكونةً من خمسةِ مقاطع، أمَّا الصيغتان الأخريان فكلٌّ واحدةٍ منهُما مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطع.

وكان الحذفُ حاضرًا في صيغة أخرى، لكنَّه حذفٌ تاريخيٌّ أدى إلى إفرازِ صيغةٍ منحوتةٍ من لفظين، وهي صيغة النسب إلى عبد شمس، والصيغةُ الاستعماليّةُ عَبْشَميٌّ، ووردت في قولِ عبدِ يغوث بنِ وقاص الحارثيّ:

وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشميَّةٌ كأنْ لَمْ ترَ قَبْلِي أسِيرًا يَمانِياً [3]

---

(1) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص63-64.

([2]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3/ ص363.

([3]) المفضّل، المفضليّات، ص158. وابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1/ ص76. ابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص365.

وعَبْدُشَمْسِيٌّ الأصلُ عند النسب إلى (عَبْدِ شَمْس) إذا كان النسب للصيغة كاملة، أو عَبْدِيٌّ إذا كان للمقطع الأوّل، أو شَمْسِيٌّ للمقطع الثاني، والملاحظ أنّ الصيغة المستخدمة لم تنتج بسبب حذف واحد أصاب بنية الكلمة، إنما حذفان كان الأوّل بحذف الدال، والثاني بحذف السين والمخطط الصوتيّ الآتي يوضح ما سبق [1]:

عَبْدُ شَمْسِيٌّ ⟵ عَبْشَمْسِيٌّ ⟵ عَبْشَمِيٌّ

<ab/du/šam/siyyu ⟵ <ab/šam/siyyu ⟵ <ab/ša/miyyu

ويندرج تحت ما سبق عبدريّ وعبدليّ وما أشبههما.

إجراؤه على الأصل

بعضُ الأداءاتِ الاستعماليّةِ اعتمدت التداوليّةِ، واشتهرت هذه الأداءاتُ أكثرَ من الأصل، ومن ذلك النّسبةُ إلى (قُرَيش)، فالمشهورُ في هذه الحالةِ (قُرَشِيٌّ)، والأصلُ القياسيّ (قُرَيْشِيٌّ)، وهو الوارد في قول الشاعر:

بكلِّ قُرَيْشِيٍّ إذا ما لَقيتُهُ سَريعٍ إلى داعي النَّدى والتَّكرُّمِ [2]

وكانت الصورةُ القياسيّةُ تساوي الصيغةَ البديلةَ من حيثُ عددِ المقاطعِ فيها، فكلٌ منهما مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطع، لكنَّ الخلافَ كان في أنَّ الصيغةَ المشهورةَ تخلصت من الحركةِ المزدوجةِ اليائيّةِ الهابطةِ في المقطعِ الثاني بحذفِ شبهِ الحركةِ (الياء) وعدمِ التعويضِ عنها:

قُرَيْشِيٍّ ⟵ قُرَشِيٍّ

qu/ray/šiy/yin ⟵ qu/ra/šiy/yin

وتَبِعَ هذا الحذفُ تغيُّرٌ في صفةِ المقطعِ الثاني، فأصبحَ قصيرًا مفتوحًا، وكان قبل الحذفِ قصيرًا مُغلقًا، أمَّا عددُ المقاطعِ فلم يتغيَّر.

([1]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، وعمر أبو نواس، الحذف الصّوتيّ التاريخيّ وأثره في توليد الصيغ اللغويّة الاختياريّة، مجلة كليّة التربية – جامعة عين شمس/ القسم الأدبيّ، مج 17، ع 1، ص255، (223–276)، 2011م.

(2) سيبويه، الكتاب، ج3/ ص337. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج6 /ص158. والمخصص، ج4/ ص160. وابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ص286، دون نسبة.

وقال آخر يجمعُ الصيغةَ القياسيّةَ لـ(هذيل) وهي (هُذَيْلِيٌّ) والصيغةُ البديلة الأكثر شهرةً (هُذَليٌّ):

هُذيليَّةٌ تَدْعُو إذا هِيَ فاخرَتْ أَبًا هُذَليًّا من غَطَارِفةٍ نُجْدِ [1]

فاستعمل الصيغة القياسيّة (هُذيليّة) وهي الأقلُ شهرةً، وفي تركيبِها مشبهةٌ الصيغةَ القياسيّةَ (قريشيّ)، وفي الوقت نفسِه استعملَ الصيغةَ المشهورةَ (هذليّة)، والذي أوجد الصيغةَ المشهورة هو التخلّصُ من الحركةِ المزدوجةِ الواويّةِ الهابطةِ بحذفِ شبهِ الحركةِ (الياء) حدِ النهايةِ في المقطعِ الصوتيّ الثاني:

هُذَيْلِيّةٌ ⟵ هُذَلِيّةٌ

hu/ḏa/li/ya/tun ⟵ hu/ḏay/li/ya/tun

وما حصلَ في الصيغةِ السابقةِ حصل في هذه الصيغة، إذْ تغيّرت صفةُ المقطعِ الصوتيّ الثاني في الكلمة، فأصبحَ قصيرًا مفتوحًا بعد حذفِ شبهِ الحركة اليائيّةِ (ḏa)، وكان قبل حذفها قصيرًا مُغلَقًا (ḏay).

وبهذا كانت الصيغُ المشهورةُ هي التي تخالفُ القياس، أمَّا الصيغُ القياسيّةُ فقد حُصرت في شواهدَ قليلةٍ، وهذا مما يؤيد فكرةَ التداوليّةِ وسيرِ اللغةِ في الاستعمالِ بما لا يتماشى مع القياس، فالتداوُل هو الذي يحكمُ الاستعمال، والقاعدة تسيرُ إلى جانبِ التداولِ بما يضمن قياسيَّتَها.

والتصغيرُ في صيغِه البديلةِ مشبهٌ للصيغِ البديلةِ للنَّسب، فكانت الصيغُ البديلةُ قليلةً نسبيًا إذا ما قورِنت بالأسماءِ الأخرى، أمَّا هذه الصيغ فناتجةٌ عن طريق:

التخلّص من الحركة المزدوجة

([1]) ابن الورّاق، أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن العبّاس (ت 381هـ)، علل النحو، تحقيق: محمود الدرويش، ط1، 1999م، مكتبة الرشد، الرياض، ص530. وابن الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ص278. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج3/ ص474، دون نسبة.

مرّ الحديثُ عن الحركةِ المزدوجةِ وتعريفِها وأشكالِها في موضعٍ سابقٍ في هذا البحث، وللتذكيرِ فالحركةُ المزدوجةُ مكوَّنةٌ من شبهِ حركةٍ (واو أو ياء) مسبوقةٍ أو متلوّةٍ بحركة، أمَّا فيما يخصُّ التصغيرَ فإنَّه يلتقي مع أسماء أخرى، من حيث أثرِ الحركةِ المزدوجةِ في بنيةِ الكلمة.

فتصغيرُ (قائم ونائم)، وهما صيغتان ناتجتان عن التخلّصِ من الحركةِ الواويّةِ الصاعدةِ، هو (قُوَيئم) و (نُوَيئم)، وهو رأي قال به سيبويه، وثمة قول آخر وهو أن تصغّرا على (قُوَيِّم) و (نُوَيِّم)[1]، أمَّا الشكلُ الأولُ فناتجٌ عن إقحامِ الهمزِ للتخلّصِ من الحركةِ المزدوجة، إذْ إنَّ الكلمةَ واويّةُ العين، والبنية القياسيّةُ للتصغيرِ (قُوَيْوِم) فحُذِفَت شبهُ الحركةِ وأُقحِم الهمزُ لوضعِ حدّ بدايةٍ للمقطع المبدوءِ بحركةٍ وهو مقطعٌ غيرُ مقبول في هذا الموطن، وكان التغيّر كالآتي:

قُوَيْوِمٌ ⟵ قُوَيْ*ـمٌ ⟵ قُوَيْئِمٌ

qu/way/wi/mun ⟵ qu/way/*i/mun ⟵ qu/way/>i/mun

وأمَّا الصيغةُ الأخرى (قُويّم) فنشأت بسبب الإعلال، إذْ قُلِبَت الواوُ ياءً لمناسبةِ السابق، وأدغمت فيه، مما يعطي سهولة في النطق مع الإبقاء على الحركة المزدوجة، لكنها في الصيغة البديلة يائيّة صاعدة وفي القياسيّة واويّة صاعدة، وكانت كالآتي:

قُوَيْوِمٌ ⟵ قُويْ*ـمٌ ⟵ قُوَيِّمٌ

qu/way/wi/mun ⟵ qu/way/*i/mun ⟵ qu/way/yi/mun

ومما يجدرُ قولُه إنَّ الصورتين لم تُغيّرا في مقاطعِ الكلمةِ عددِها ولا صفاتِها، فبقيت الكلمةُ مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطع، الأولُ قصيرٌ مفتوحٌ (qu)، والثاني قصيرٌ مغلقٌ (way) والثالثُ كذلك كان قصيرًا مغلقًا (wim/>im/yim)، لكنَّ التغيّرَ تمثّلَ في تحوُّلِ حدِ بدايةِ المقطعِ الثالثِ في الصيغة البديلةِ (قويّم) إلى ياء (yim)، في حين كان في الصيغةِ الأخرى (قويئم) يبدأُ بهمزة (>im).

وكان للحركةِ المزدوجةِ تأثيرٌ عند تصغيرِ كلمةِ (وزّة)، فالوجهُ القياسيُّ أن تكونَ (وُزيزة)، ويجوزُ فيها (أُزيزة)[2]، وهي صيغةٌ ناتجةٌ عن إقحامِ الهمزِ للبدء بمقطعٍ صحيحٍ من البدءِ بعدَ

([1]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج3/ ص463. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ ص92.

([2]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص113.

حذفِ الواوِ للتخلّصِ من الحركةِ المزدوجةِ الواويّةِ الصاعدةِ من بداية الكلمة، وهو ما يفسّره المخطط الآتي:

وُزَيْزةٌ ⟵ *ـُ زيزةٌ ⟵ أُزَيْزةٌ

>u/zay/za/tun ⟵ *u/zay/za/tun ⟵ wu/zay/za/tun

الإعلال

دورُ الإعلالِ في تشكيلِ الصيغِ البديلةِ جاء تاليًا للتخلّصِ من الحركةِ المزدوجة، وكان الإعلالُ بين الواوِ والياءِ عند تصغير (أسْوَد) و (جَدْوَل)، والقياسُ أن تصغرا على (أُسيوِد) و (جُدَيْوِل) وهو مستعملٌ متداوَل، لكنّ الأكثر استعمالاً وتداولًا (أسيّد) و (جُديّل)[1] وهما الصيغتان الاختياريّتان.

ومرت كل صيغة بمرحلتين الأولى بعد التصغير القياسيّ وكانت بقلب الواو ياء، ثم أدغمت الياء في الأخرى المماثلة لها، فكانت (أسيّد وجديّل)، فكان الأمر كما هو في المخطط الصوتيّ الآتي:

أُسَيْوِدٌ ⟵ أُسَيْ*ـِ دٌ ⟵ أُسَيِّدٌ

>u/say/yi/dun ⟵ >u/say/*i/dun ⟵ >u/say/wi/dun

جُدَيْوِلٌ ⟵ جُدَيْ*ـِلٌ ⟵ جُدَيِّلٌ

ğu/day/yi/lun ⟵ ğu/day/*i/lun ⟵ ğu/day/wi/lun

وبقلبِ الواوِ ياءً أصبحَ حدُّ بدايةِ المقطعِ الصوتيّ الثالثِ في كلتا الصيغتين يائيًا(yi)، بعدما كان واويًا (wi) في كلتيهما.

المبحث السابع: التذكير والتأنيث

([1]) ينظر: ابن جنّي، المنصف، ج1/ ص336 – 337.

سأبحثُ في هذه الجزئيّةِ بعضَ الألفاظِ التي يصحُّ أن تذكَّر وتؤنَّثَ، فيكونُ التذكيرُ استعمالاً والتأنيثُ صيغةً بديلةً أو العكس، و(العنكبوت) من الألفاظِ التي يصحُّ أن تُذكّرَ وتؤنثَ [1]، فمن تأنيثِها قولُ اللهِ تعالى:ُ □ □ □ □□ ً [2]، ومن تذكيرِها قولُ الشاعر:

على هَطَّالِهِمْ مِنْهُمْ بُيوتٌ كأَنَّ العَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتَنَاها [3]

ومن هذه الألفاظِ (أضحى)، فيصحُّ أن تُستعمل مذكّرةً ومؤنثةً، ومن استعمالها مذكرة قول الشاعر:

رَأَيْتُكُمُ بَنِي الخَذْوَاءِ لَمَّا دَنَا الأَضْحَى وَصَلَّلَتِ اللِّحَامُ [4]

ومن استعمالها مؤنثة قول الشاعر:

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي هَل تَعُودَنَّ بعدَها عَلَى النَّاسِ أَضْحَى تَجْمَعُ الناسَ أَو فِطْرُ [5]

ومن الأسماء التي يصحّ أن تُذكّر وتؤنَّث (الفُلْك)، ومن استعمالها مؤنثّة قوله تعالى:ُ □ □ □ □ □ نم نى □ً [6]، وكانت مذكّرة في قوله تعالى:ُ**ٱخ لم لى لي**□□□□□ً [7]، فالملاحظ أنَّ الكلماتِ السابقةَ استُعمِلَت تارةً مذكرةً وأخرى مؤنثةً، وأُخِذت الشواهدُ من مصدرين من مصادر الاستشهاد ليُلاحَظَ وجودُ هذا الشكلِ في أكثرِ من مستوى لغويّ.

فللمتكلّمِ أنْ يستخدمَ الألفاظَ السابقةَ وغيرَها من الألفاظِ مما يذكّرُ ويؤنَّثُ ويكون بين التذكير والتأنيث مخيّرًا، فهما صيغتان صحيحتان وله أن يستعملَ واحدة ويعدَّ الأخرى صيغةً بديلةً أو اختياريّةً، وهذا مما يوجِدُ له فُسْحةً لغويّةً تمكّنُه من تأنيثِ اللفظِ وتذكيرِه دون أنْ يقعَ في الخطأ.

([1]) ينظر: المرجع السابق، ج1/ ص139.

([2]) سورة العنكبوت/ 41.

([3]) الأزهريّ، تهذيب اللغة، (عنكب)، ج3/ ص198. وابن سيده، المخصص، ج5/ ص142. وابن منظور، لسان العرب، (عنكب)، ج1/ ص168، دون نسبة.

([4]) ابن السكّيت، إصلاح المنطق، ص171. الأزهريّ، تهذيب اللغة، ج5/ ص100. ابن منظور، لسان العرب، (لحم)، ج12/ ص535. اللحام جمع اللحم. لسان العرب، (لحم)، ج12/ ص535.

([5]) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ض ح و)، ج3/ ص4714. والمخصص، ج5/ ص149. وابن منظور، لسان العرب، (ضحا)، ج14/ 477، دون نسبة .

([6]) سورة البقرة/ 164.

([7]) سورة يس/41 .

الفصل الثاني

أشكال الصيغ البديلة في أبنية الأفعال

المبحث الأول : الأفعال الصحيحة

للفعلِ في العربيّةِ تقسيماتٌ عدة، منها ما يَحْتكمُ إلى الزمنِ بوصفِه معيارًا للتَّقسيم، ويُقْسَمُ الفعل حسب هذا المعيارِ إلى ماضٍ ومضارعٍ وأمر، ومنها ما يَحْتَكِمُ إلى حروفِ الفعلِ من حيثُ الصحّةِ والاعتلالِ، ويُقْسَم إلى صحيحٍ ومعتلّ، ومنها ما يَحْتَكمُ إلى تجرّد الفعل والزيادة فيه فيُقْسَم إلى مجرَّدٍ ومزيد.

والتقسيمُ المعتمدُ في هذه الدراسةِ حسبَ الصحّةِ والاعتلال، ويُقْسَم الفعلُ كما مرَّ إلى صحيحٍ ومعتلّ، ويُقْسَم الصحيحُ إلى سالمٍ ومضعَّفٍ ومهموزٍ، ويُقْسَم المعتلُّ إلى مثالٍ وأجوفَ وناقصٍ ولفيفٍ (مقرون ومفروق).

أولا : السالم

سُمّيَ الفعلُ السالمُ سالماً؛ لسلامةِ أحرفِه الأصليّةِ من أحرفِ العلّةِ، وهي الألفُ والواوُ والياءُ، ومن الهمزةِ ومن التضعيفِ، أمَّا ما كانَ مزيدًا وكانت العلّةُ من غيرِ الأصولِ فلا يُعدُّ مُعتلًا، لذلك نُظِرَ إلى الأحرفِ الأصولِ في الفعلِ ولم يُنْظَر إلى الزيادة فيه[1].

أمَّا أشكالُ الصيغِ البديلةِ في بنيةِ الفعلِ السالم فتشكّلت عن طريق:

الإبدال

وذلك بأنْ يُبدَل صوتٌ من أصواتِ الكلمةِ بآخر يشتَرِكُ معه في صفاتِه أو بعضِها، ومن ذلك ما ورد في صيغةِ (سَرْهَف) إذ أبدِلت الهاء عينًا (سَرْعَف) لاشتراكِ الصوتينِ في صفاتٍ منها قُرْبُ

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصرف، ص27.

المخرجِ، فالعينُ تخرجُ من وسطِ الحلقِ، والهاءُ صوتٌ وتريٌّ، ومن الصفاتِ المشتركةِ بينهما الهَمْسُ والرّخاوة[1].

ومما ورد في استعمالِ (سرهف) قولُ العجّاج:

سَرْهَفْتُه ما شِئْتُ من سِرهافِ حتى إذا ما آضَ ذا أعرافِ [2]

وقال أيضًا في استعمالِ الصيغةِ البديلةِ لـ (سَرْهَف) وهي (سَرْعَف):

بِجِيْدِ أدْماءَ تَنوشُ العُلَّفا وقَصَبٍ لو سُرْعِفْتُ تَسَرْعَفا [3]

وأشارَ ابنُ منظور في تعقيبِه على صيغة (سَرْعَف) إلى هذا الإبدالِ، فقال:" السَّرْعَفةُ: حُسْنُ الغِذاء والنَّعمة، وسَرْعَفْتُ الرجلَ فَتَسَرْعَفَ: أَحْسَنْتُ غِذاءه، وَكَذَلِكَ سَرْهَفْتُه، والمُسَرْعَفُ والمُسَرهفُ: الحَسَنُ الغِذاء[4]، وكان الكلام نفسُه عند الحديثِ عن صيغةِ (سَرْهَف)[5].

وتجدرُ الإشارةُ إلى أنَّ هذا المظهرَ من الإبدالِ في الصيغِ مألوفٌ في اللغاتِ الساميّة، فهو موجودٌ في العبريّةِ والسريانيّة، ومما وردَ في العبريّة (behālā) أي بَعَلَ بمعنى الفزع والخوف،

([1]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص26.

([2]) رؤبة بن العجاج، ديوانه رواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه، ج1/ ص169، الرواية: سرعفت بدلًا من سرهفت. والمبرّد، المقتضب، ج2/ ص95. وابن السرّاج، الأصول في النحو، ج2/ ص230. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص41. والخصائص، ج1/ ص222. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج4 / ص56. والزّبيديّ، تاج العروس، (س ر هـ ف)،ج23/ ص435.

([3]) ديوان العجّاج، ج2/ ص222، والرواية فيه الصدر عجزٌ لبيت والعجز صدرٌ للتالي. وابن جنّي، المنصف، ج3/ ص5 . وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ع س)، ج2/ ص448. وابن القطّاع، كتاب الأفعال، ج2/ ص173، والرواية فيه وقصباً إذ بدلًا من وقصبٍ لو. وابن منظور، لسان العرب، (سرعف)، ج9/ ص 151، والرواية إن بدلًا من لو. تنوش أي تتناول. العلَّف هو ثمر الطلح. لسان العرب، (نوش)، ج6/ ص361. و(علف)، ج9/ ص256.

([4])ابن منظور، لسان العرب، (سرهف)، ج9/ ص151.

([5]) ينظر: المرجع السابق، الصفحة نفسها.

ووردت أشكال مشابهة في السريانيّة [1].

ومما ورد أيضًا (سَرْهَج وسَرْهَد) فأبدلت الجيمُ دالًا، وصوتُ الدالِ من مكوّناتِ صوتِ الجيم؛ لأنَّ صوتَ الجيمِ صوتٌ مركّبٌ من الدال والشين، فهو مشتملٌ في نطقِه على صوتِ الدال، فيُبدأ به عند النطق ويختم بالشين[2]، ونطقُ الجيم بهذه الطريقةِ المركّبةِ فيه صعوبة، مما سوّغ انحلالها إلى أحد الصوتين (الدال والشين)[3]، ومن هنا فإنَّ انحلالَ الصوتِ المركّبِ أدى إلى نشوء صيغة بديلة تمثّلت في أنّ صيغة (سَرْهَج) تحوّلت إلى (سَرْهَد).

ويقتضي قانونُ الأصواتِ الحنكيّةِ (الكاف والجيم الخالية من التعطيش) أنْ ينتقلَ نطقُ هذه الأصواتِ في مخرجِها إلى نظائرِها الأماميّة، فصوتُ الجيمِ في اللغات الساميّة يُنْطَقُ مجهورًا، ففي العبريّة (gāmāl) تعني جمل، وفي الحبشيّة (gamal) وفي الآراميّة (gamlā) [4]، فعملُ هذا القانونِ في العربيّة إلزاميٌّ وليس اختياريًّا[5]، إذْ عُمّم النطق بهذا الصوت على جميع الأحوال الاستعماليّة.

وبذلك أصبحَ النطقُ المزدوجُ (المركّب) للجيمِ هو النطقُ المعتمدُ في المستوى الفصيحِ للعربيّة دون غيرها من أخواتِها الساميّات، أي أنَّه يبدأ دالاً وينتهي شيناً، وبهذا فقد انتقل مخرجه إلى الأمام من الطبق إلى الغار، أما تغيّر الكاف فاقتصر على مستويات استعماليّة أدت إلى ظواهر لهجيّة

([1]) ينظر: كمال، ربحي، الإبدال في ضوء اللغات الساميّة دراسة مقارنة، دط، 1980م، منشورات جامعة بيروت العربيّة، بيروت، ص17. والزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص27.

([2]) ينظر: عبد التوّاب، التطوّر االلغويّ مظاهره قوانينه علله، ص94.

([3]) ينظر: عمايرة، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، ط1، 1996م، مؤسسة الرسالة/ دار البشير، عمّان، ص204.

([4]) ينظر: المرجع السابق، ص92.

([5]) ينظر: الزعبي، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص57.

عُرفت بالكشكشة والكسكسة[1].

ومن استعمال الصيغةِ البديلةِ قولُ طرفةَ بنِ العبد:

فَظَلَّ الإماءُ يمتلِلْنَ حُوَارَها ويَسْعَى عَلَينا بالسَّديفِ المُسَرْهَدِ [2]

حذف الحركة

مرَّ تغييرُ الحركات وحذفُها في موضع سابق، وتبيّنَ أنَّ له دَوْرًا في إيجادِ صيغٍ بديلةٍ للأسماء، وشَكْلُ تأثيرِه في الأسماء ليس بعيدًا عنه في الأفعال، وستتناولُ هذه الجزئيةُ حذفَ الحركةِ ودورها في نشوء الصيغ البديلة في بنيةِ الأفعال.

يؤدي تسكينُ الحرفِ المتحركِ في الكلمةِ إلى تغييرٍ في بنيتِها، إذْ يتغيّرُ نوعُ المقطعِ الصوتيّ، وقد يتغيّرُ عددُ المقاطعِ في الكلمة، وهذا التغيّرُ قد يؤدي في النهاية إلى سهولةٍ أو صعوبةٍ في النطق، فاللغة كما مرّ لا تتجه دائمًا إلى السهولةِ في اختياراتِها وتطوّرِها.

فالفعلُ (حَصَدَ) عند بنائه للمفعولِ يصبح (حُصِد)، فلو حُذِفَت حركةُ الصادِ على سبيل المثال وسُكّنَ الحرف سيقلُّ عددُ مقاطعِ الكلمة، وهي ثلاثةٌ في الأصلِ لكنَّها بعد التسكينِ تُصبِحُ اثنين، ويتبعُ تغيُّرُ عددِ المقاطعِ تغيّرٌ في صفاتِها فيتغيَّرُ نوعُ المقطع، وهو قصيرٌ مفتوحٌ في جميعِ مقاطعِ الكلمة، أمَّا بعد تسكينِ أوسطها فيصبحُ كلٌّ من المقطعين قصيرًا مغلقًا.

([1]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره قوانينه علله، ص92-93.

([2]) طرفة بن العبد، ديوانه، تحقيق: مهدي محمّد ناصر الدين، ط3، 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص29. وابن السّكيت، كتاب الألفاظ، ج1/ ص215. والأنباريّ، أبو بكر محمّد بن قاسم بن بشّار (ت 328هـ)، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط5، دت، دار المعارف، القاهرة، ص222. وابن منظور، لسان العرب، (سرهد)، ج9/ ص148. والبغداديّ، خزانة الأدب، ج3/ ص154. يمتللن يأكلن اللحم المشويّ. السديف لحم السنام. المسرهد السمين. لسان العرب، (ملل)، ج11/ ص229. (سدف)، ج9/ ص149. (سرهد)، ج3/ ص212.

ومن الأمثلة على ذلك قولُ الأخطل:

فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجَرَ بازِلٌ مِنَ الأُدم دَبْرَتْ صفحتَاه وغاربُه[1]

ويُلاحَظُ أنَّ التسكينَ وردَ في موضعينِ الأول في (ضَجْرَ) والثاني (دَبْرَت)، وعَمِلَ على تقليلِ عدد المقاطعِ في الكلمتين، فكلٌ من الكلمتين مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطع، وأصبحت مكونةً من مقطعين كما هو مبيّن:

ضَجِرَ ←——ضَجْرَ

ḍağ/ra ←—— ḍa/ği/ra

دَبِرَتْ ←——— دَبْرَتْ

dab/rat ←—— da/bi/rat

وتبعَ نقصُ عددِ المقاطعِ تغيّرٌ في نوعِها، فكانَ المقطعُ الثاني في كلا الكلمتين قصيرًا مفتوحًا (bi/ği) وأصبحا قصيرين مغلقين بعدما اتصل الصامت في كلّ منهما بالمقطع السابق له (dağ / dab)، وهذا من شأنه أن يُسَهّل النطقَ بتقليلِ الجهد المبذولِ في الصيغةِ الأولى.

ووردَ هذا في نماذجَ متعددةٍ، منها مبنيٌّ للمعلومِ ومنها مبنيٌّ للمجهول، ومن ذلك قولُ الأخطل كذلك:

([1]) الأخطل أبي مالك غيّاث بن غوث (ت 92هـ)، شعره، صنعة السكّري رواية عن أبي جعفر محمّد بن حبيب، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط4، 1994م، دار الفكر، دمشق ، ص517. وابن جنّي، المنصف، ج1/ ص21. والمبرّد، الكامل في اللغة والأدب، ج3/ ص131. وابن السّكيت، إصلاح المنطق، ج1/ ص31. والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص101. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج4/ ص391. "والبَازِلُ مِنَ الإبل: الَّذِي يَبْزُل نابُه أَي يَشُقّ فِي السَّنَةِ التَّاسِعَةِ وَرُبَّمَا بَزَل فِي الثَّامِنَةِ. والأُدْم: جَمْعُ آدَمَ، وَيُقَالُ: الأُدْمة مِنَ الإبل الْبَيَاضُ. وصَفْحتاه: جَانِبَا عُنُقه. والغَارِب: مَا بَيْنَ السَّنَامِ وَالْعُنُقِ" لسان العرب، (ضجر)، ج4/ ص481.

وما كلُّ مبتاعٍ ولوْ سَلْفَ صَفْقُهُ يُرَاجِعُ ما قدْ فَاتَهُ بِردَادِ [1]

وهو يقصدُ (سَلَفَ)، والفعل هنا مبنيٌّ للمعلوم وأصلُ الحركةِ الفتح، أي أنَّ الأمرَ لم يقتصرْ على المكسور، وما حصل في الصيغتين السابقتين حصل في هذه، إذْ قلَّ عددُ مقاطعِ الكلمةِ وتغيّرت صفاتُها، أمَّا عددُ المقاطعِ فأصبح اثنين بعدما كان ثلاثة، وصار المقطعُ الأولُ قصيرًا مغلقًا، وكان في صورتِه الأصليّةِ قصيرًا مفتوحًا، واشتملَ المقطع بهذا التغيّرِ على صوتِ اللام حدًّا لنهايةِ المقطعِ بعد حذفِ حركتِه وعدمِ استقلالِه في مقطع صوتيّ:

سَلَفَ ⟵ سَلْفَ

sal/fa ⟵ sa/la/fa

ووردت استعمالاتٌ للفعلِ المبنيّ للمجهول، منها قولُ القطاميّ:

ألم يُخْزِ التَّفرُّقُ جُنْدَ كِسرى ونُفْخُوا مَدائِنِهم فَطارُوا [2]

فاستعملَ الصيغةَ البديلةَ (نُفْخوا) بحذفِ الحركة، وأدَّى حذفُ الحركةِ إلى تقليلِ عددِ المقاطعِ في الكلمة، وصَحِبَه تغيّرٌ في صفةِ المقطعِ الأوّل، وكان عددُ المقاطعِ ثلاثةً وأصبح اثنين، وبعد حذف الحركة أصبح المقطعُ الأولُ قصيرًا مُغلَقًا وكان قبلَه قصيرًا مفتوحًا، ذلك أنَّه اشتملَ على الفاء التي لم تَعُدْ تصلحُ لتكونَ مقطعًا صوتيًّا مُستقلًّا:

نُفِخوا ⟵ نُفْخوا

nuf/ūẖ ⟵ nu/fi/ẖū

([1]) شعر الأخطل، ص132. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص21. والخصائص، ج2/ 338. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (س ل ف)، ج8/ ص500. وابن يعيش، شرح المفصّل، ج4/ ص 624. وابن منظور، لسان العرب، (سلف)، ج9/ ص158، والرواية صَفْقَةٍ بدلًا من صَفْقُه.

([2]) ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص24. والخصائص، ج2/ ص269.

وتكرر ذلك في قول الشاعر:

ألا يا لَيتَها لُدْغَتْ وأُدْعى كَيْمَ ذي أَرْقي [1]

والصيغة البديلة (لُدْغَت) نشأت بسببِ حذفِ حركةِ الكسر، مما قللَ عددَ المقاطعِ الصوتيّةِ في الكلمةِ إلى اثنين بدلًا من ثلاثة، وغيّرَ صفةَ المقطعِ الأولِ إلى قصيرٍ مغلقٍ بدلًا من قصيرٍ مفتوح:

لُدِغَتْ ⟵ لُدْغَتْ

lud/ġat ⟵ lu/di/ġat

ومما يجدر قولُه أنَّ الاستعمالَ بحذف الحركةِ لم يكن للضرورةِ الشعريّة، فالوزن يستقيم بالصيغتين الأصليّة والبديلة.

وجمعَ رمضان عبد التوّاب العديدَ من هذه الأمثلة، ونظرَ إليها على أنَّها تُمثّلُ مرحلةً من المراحلِ الثلاثِ لتطوّرِ اللغةِ، وهي: إمَّا أنْ تكونَ بقايا دالةً على مرحلةٍ اندثرت ولم يَعُدْ لها وجودٌ، وهو ما أطلقَ عليه (الركام اللغويّ للظواهر المندثرة في اللغة)، أو أنْ تكونَ مؤشرًا يدلُّ على مرحلةٍ جديدةٍ تحملُ ظاهرةً لغويةً ولا ترتبطُ هذه الظاهرة بفترة زمنيّةٍ معينةٍ فقد تقصرُ وقد تطول، أو أنْ تكونَ ظاهرةً مستعارةً من نظام لغويّ مجاور [2].

ثانياً : المضعّف

الفعلُ المضعّفُ هو النوعُ الثاني من الأفعالِ الصحيحة، ويكونُ المضعّفُ ثلاثيّاً ورباعيّاً، أمَّا الثلاثيُّ فتكونُ عينُه ولامُه من جنس واحد، نحو: مدّ، عضّ، ملَّ، وأمَّا الرباعيُّ فتكونُ فاؤه ولامُه

([1]) المعرّيّ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (ت 449هـ)، رسالة الصاهل والشاحج، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط2، 1984م، دار المعارف، مصر، ص486.

([2]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ط1، 1982م، مكتبة الخانجيّ – القاهرة ودار الرفاعيّ – الرياض، ص 58 – ص63.

من جنس واحد، نحو: زلزل، عسعس[1].

وكانت الصيغُ البديلةُ للفعلِ المضعّفِ في الثلاثيّ أكثرَ حضورًا أكثر من الرباعيّ، وبأشكالٍ مختلفة، فكانت ناتجةً عن:

فكّ التضعيف

يفكُّ التضعيف في الفعل المضعّف في مواطنَ استعماليّةٍ معيّنةٍ تبعًا لما يُسنَدُ له من ضمائرَ كضمائرِ الخطابِ مثلًا، أما عند إسناده إلى واو الجماعة فلا يُفكُّ التضعيف، ووردت بعضُ الاستعمالات للفعل المضعّفِ وقد فُكَّ تضعيفُه ليؤديَ المعنى نفسَه في حال كونه لم يفكّ، فعند إسنادِ الفعلِ المضعّفِ (ضَنّ) إلى واو الجماعة مثلًا لا يفكُّ التضعيف، ولكن وردت استعمالات فُكَّ التضعيفُ فيها، ومن ذلك قول قَعْنَب بن أم صاحب (ت95هـ):

مَهلاً أعاذِلُ قَدِ جَرَّبْتِ من خُلُقي أنَّي أَجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا [2]

والاستعمال الذي يقتضيه القياسُ (ضنّوا)، والصيغةُ البديلةُ الناتجةُ عن فكّ التضعيفِ لم تكن أسهلَ من الصيغةِ الأصليّة، فقد زادَ عددُ المقاطعِ من مقطعين إلى ثلاثةِ مقاطع، مع تغيّرٍ في أشكال المقاطع.

فكانت (ضنّوا) مكوّنةً من مقطعين صوتيين، أولُهما قصيرٌ مغلق، وثانيهما طويلٌ مفتوح، وصيغةُ (ضَنِنُوا) مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّةٍ، أولها قصيرٌ مفتوح، وثانيها قصيرٌ مفتوحٌ كذلك، وثالثُها طويلٌ مفتوح، فالتّغيُّر ناشئٌ من المقطعِ الأول في الصيغة الأولى، وهو ما يوضّحُه المخطط

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصرف، ص27.

([2]) سيبويه، الكتاب، ج1/ ص29. والمبرّد، المقتضب، ج1/ ص253. وابن السرّاج، الأصول في النحو، ج3/ ص441. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص338. والخصائص، ج1/ ص160.

الصوتيّ الآتي:

ضَنُّوا ⟵ ضَنِنوا

ḍan/nū ⟵ ḍa/ni/nū

الحذف

يصيب الفعلَ المضعّفَ حذفٌ في بنيتِه ولا يؤثر هذا الحذف في استعمالِه، فتبقى دلالتُه واحدةً قبل حذفِ أحدِ المتماثلينِ وبعده، فالفعلُ (أحسّ) عند تصريفِه مع بعضِ الضمائرِ يكون: أحسستُ، وأحسستِ، وأحسّوا، وأحسَسْن، ووردَ أداءٌ لغويٌّ حُذِفَت فيه إحدى السينين، وذلك في قول أبي زُبيد الطائيّ (ت42هـ):

خَلا إنَّ العِتاقَ من المَطايا أحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوشُ [1]

ويلاحَظُ أنَّ الفعلَ (أحْسسن) اعتراهُ حذفٌ، ونُقِلَتْ حركةُ الحرفِ المحذوفِ إلى الحرفِ السابقِ، فكان الفعلُ (أحْسَسْن) وأصبحَ (أحَسْن)، وعومِلَ الفعلُ المضعّفُ معاملةَ المعتلّ لشبهه به [2]، أي أنَّ الفعلَ المعتلَّ عند إسنادِه إلى بعضِ الضمائر يُحذَفُ منه حرفُ العلّة، ومثال ذلك الفعل أراد، فيصبح: أردتُ، أردتَ، أردنا ... .

وأثّرَ الحذفُ في البنيةِ المقطعيّةِ للكلمةِ من حيثُ صفةِ المقطعِ الصوتيّ ومكوّناتِه وليس من حيث العدد، فبقيت الكلمةُ مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطع، وأصبحَ المقطعُ الأولُ قصيرًا مفتوحًا وكان قبلًا

([1]) لم أجده في شعر أبي زُبيد الطائي: الطائيّ، أبو زبيد حرملة بن المنذر (ت حوالي 62هـ)، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسيّ، دط، 1967م، دار المعارف، مصر. المبرّد، المقتضب، ج1/ ص245. وابن جنيّ، المنصف، ج3/ ص84. والخصائص، ج2/ ص 438. والثمانينيّ، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت 442هـ)، شرح التصريف، تحقيق : إبراهيم البعيميّ، ط1، 1991م، مكتبة الرشد، الرياض، ص520. والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1 / ص222.

([2]) ينظر: المبرّد، المقتضب، ج1/ ص245.

قصيرًا مغلَقًا، وبقي المقطع الثاني قصيرًا مغلَقًا لكنّ حد البداية فيه اختلف فأصبحت الحاء حد بداية المقطع وكانت السين المحذوفة، وذلك لجعل المقطع الصوتيّ مقبولًا ولا يبدأ بحركة:

أحْسَسْن ⟵ أحسن

>a/ḥas/na ⟵ >aḥ/sas/na

ويمكن أنْ يعدَّ الحذف للسهولةِ والتيسيرِ، إذْ يجنُّب المتكلمَ الصعوبةَ المتمثلةَ في النطقِ بالصوتين المتماثلين المتتاليين.

ووجد هذا في أداءاتِ استعماليّةٍ أخرى، منها قوله تعالى: ﴿ظَلْتَ﴾ [1]، وقرأ الأعمشُ (ظَلْت) على الأصل بلامين[2]، ومن ذلك قولُ يعلى بن الأحول الأزدي (ت90هـ):

فظَلْتُ لدى البَيْتِ العَتيقِ أُخيلُه ومَطْوايَ مُشْتَاقانِ لهُ أرِقانِ [3]

ويقال ظَلْتُ وظِلْتُ بالفتح والكسر ولا يختلف المعنى[4]، ونشأت صيغة (ظَلْتَ) بسبب حذفِ صوتِ اللامِ وحركتِه من المقطعِ الصوتيّ الثاني، مما جعلَ اللامَ الأخرى من مكوّناتِ المقطع الصوتيّ الأول فأصبحَ قصيرًا مغلَقًا وكان قبلًا قصيرًا مفتوحًا، وهذا بدوره قلّلَ عددَ المقاطعِ في الكلمةِ فأصبحت مكوّنةً من مقطعين صوتيين بدلًا من ثلاثة:

ظَلِلْت ⟵ ظَلْتَ

żal/ta ⟵ ża/lil/ta

([1]) سورة طه/ 97.

([2]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج6/ ص257.

([3]) المبرّد، المقتضب، ج1/ 39، 267. وابن جنّيّ، المنصف، ج3/ ص84. والخصائص، ج1/ ص128. وسر صناعة الإعراب، ج2/ ص727. وابن منظور، لسان العرب، (مطو)، ج15/ ص287. والبغداديّ، خزانة الأدب، ج5/ ص269، 275. مطواي صاحبايَ. لسان العرب، (مطو)، ج15/ ص287.

([4]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج3/ ص84. والبغداديّ، خزانة الأدب، ج5/ ص267.

ثالثاً : المهموز

الفعلُ المهموزُ هو الفعلُ الذي كانت الهمزةُ أصلاً في أحدِ حروفه، فتكونُ فاءً نحو: أكل، أو عيناً نحو: سأل، أو لاماً نحو: ملأ، أمَّا إنْ كانت الهمزةُ زائدةً للمضارعة مثلاً فلا يعدُّ الفعلُ مهموزاً[1].

أمّا الصيغ بديلة للفعلِ المهموزِ فتشكَّلتْ بسبب:

الإبدال

يكونُ الإبدالُ بين الأصواتِ التي تشتركُ في صفةٍ أو صفاتٍ كما مرّ، وعند إبدال الهمزة يرُاعى اختيار صوتٍ أسهلِ نطقًا منها، إذْ إنَّ نطقَ الهمزةِ صعبٌ، أمَّا تحوُّلُ بعضِ الأصواتِ إلى همزةٍ كالقاف مثلاً فهو ناتجٌ عن وجودِ اللغةِ تحت تأثيرِ ما يسمى الرغبةَ في التمدُّن، وهي رغبة المتكلّمين باللغة، وهذا التحول يشيرُ إلى المستوى الحضريّ في الكلام، وبهذا فهو استجابة المتكلمين لعواملَ نفسيّةٍ اجتماعية [2].

وكان الإبدالُ بين الهمزةِ وأصواتٍ أخرى، مثل: الهاء والحاء والعين، وحدوثُ تبادلٍ صوتيّ بين الهمزة وأحد هذه الحروف مقبولٌ وله ما يسوّغُه، فإبدال الهمزةِ هاءً يسوّغُه أنَّ كليهما صوتٌ حنجريٌّ، وبهذا فهما متحدان في المخرج، وتختلفُ الهمزةُ عن الهاء بصفة الانفجار، والهاء صوت احتكاكيّ، أما من ناحية الجهرِ والهمسِ فالهمزة لا توصف بالجهر ولا بالهمس – كما مرّ – وأمَّا الهاء فهي صوتٌ مهموس [3]، وجاءت نسبةُ إبدالِ الهمزةِ هاءّ أكثرَ من غيرها.

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فن الصرف، ص27.

([2]) ينظر: عمايرة، إسماعيل، تطبيقات في المناهج اللغويّة، ط1، 2000م، دار وائل للنشر، الأردن، ص204.

([3]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص17.

ومن هذه الصيغِ (هَرَقْتُ) الماءَ في (أَرَقْتُه)، و(هَنَرْتُ) الثوب في (أَنَرْتُه)، و(هَرَحْتُ) الدابة في (أَرَحْتُها)، و(هَرَدْتُ) فِعْل ذا في (أَرَدْتُ)، وكان هذا الإبدالُ حاضرًا في الأسماء، فإياك في قولِه تعالى:ٱ [1]قرئت هيّاك [2]، ووردت هذه الصيغة في قولِ طفيل الغنويّ أو مضرّس بن ربعيّ:

فهيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ توسَّعتْ مَواردُهُ ضاقَتْ عَليكَ مَصادرُهْ [3]

ففي الاستعمالين السابقين أُبدِلت الهمزةُ هاءً مما أوجدَ سهولةً في نطق الكلمة، فقانون السهولةِ والتيسيرِ فعلَ فعلَه في هذه النماذج، أما الصيغتان من حيثُ البنيةِ المقطعيةِ وصفاتِها فلم يصبها التغيير وتوقَّفَ الأمرُ عند إيجاد السهولةِ في مثلِ هذه النماذج.

فصيغة (إيّاك) مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّة، أولُها قصيرٌ مُغلَق، وثانيها طويلٌ مفتوحٌ، وثالثُها قصيرٌ مفتوح، وكذلك الأمرُ في الصيغةِ البديلةِ، والتغيُّر المقطعيُّ تمثَّلَ في حدِ بدايةِ المقطعِ الصوتيّ الأوّل، إذْ أصبحت الهاءُ حدَّ البدايةِ وكانت الهمزةُ في الصورة الأصليّة هي حدّ البداية كما هو موضّح في المخطط الصوتيّ:

إيَّاكَ ⟵ هيَّاكَ

hiy/yā/ka ⟵ >iy/yā/ka

([1]) سورة الفاتحة/ 5.

([2]) ينظر: السرقسطيّ، الدلائل في غريب الحديث، ج2/ ص658. ابن جنيّ، المنصف، ج2/ ص145. والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج1/ ص39.

([3]) الغنويّ، طفيل بن كعب (ت حوالي 13ق.هـ)، ديوانه بشرح الأصمعيّ، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، ط1، 1997م، دار صادر، بيروت، ص143. والسرقسطيّ، الدلائل في غريب الحديث، ج2/ ص685. وابن جنيّ، المنصف، ج2/ ص145. وسر صناعة الإعراب، ج2/ ص552، دون نسبة. والأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1/ ص174، دون نسبة. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ج1/ ص462.

أما الإبدالُ بين الهمزةِ والحاء والهمزةِ والعينِ يجيزُه قُرْبُ المخرجِ أو اتِّحادُه، ومن الصيغ الواردة على إبدال الهمزة حاءً (لَحَم ولَأَم) " فالتحم الصدع والتأم بمعنى واحد" [1]، وقد أوردَ أبو الطيّبِ اللغويّ (ت351هـ) نماذجَ متعددةً على هذا الإبدال، ومن ذلك: رفأ ورفح أي دعا بالرفاء، حرّش وأرّش بين القوم أي أفسد بينهم، لمأ الشيء ولمحه [2].

ومما يجدرُ ذكرُه أنَّ الصيغَ الاختياريّةَ التي نشأت بسببِ الإبدال كانت محتفِظةً بِسِماتِها في الصيغتين، فلم يتغيّر عددُ المقاطعِ في الصيغتين، ولم يتغير شكلُ المقاطعِ فيهما، فالصيغتان (رفأ) و(رفح) مثلاً اشتركتا في عدد المقاطعِ وصفاتِها، فكلٌّ واحدةٍ منهما مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّة، وثلاثتها من نوع القصيرٌ المفتوح، وتغيّرَ حدُّ البدايةِ كما في الصيغة السابقة نتيجة للإبدال:

رَفَـأَ ⟵ رَفَـحَ

ra/fa/ḥa ⟵ ra/fa/>a

أما إبدالُ الهمزة عيناً فكان قُرْبُ المخرج بين الحرفين مجيزًا لهذا الأمر كما مرّ، ومن الصيغِ التي جاءت على هذا الإبدال آداه وأعداه أي أعانه وقوّاه، ووردت في قول يزيد بن خَذَّاق:

ولَقَدْ أَضَاءَ لَكَ الطَّرِيقُ وأَنْهجَتْ سُبُلُ المَسَالكِ والهُدَى يُعْدِي [3]

فالصيغةُ البديلةُ المستعمَلة في الشاهد (يُعدي) نشأتْ بسببِ إبدالِ الهمزةِ عينًا في صيغة (يُؤدِي)، وما قيل في الصيغ الاختياريّة الناتجة عن إبدال الهمزة حاءً يقالُ هنا، إذ لم تتغيّرْ

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (لحم)، ج 12/ ص538.

([2]) اللغويّ، أبو الطيّب، كتاب الإبدال، ج2/ ص550-552.

([3]) الضبيّ، المفضّل، المفضّليّات، ص296. والدِّينَوَريّ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، المعاني الكبير في أبيات المعاني، ط1، 1984م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص1254. وابن السّكّيت، الكنز اللغويّ في اللسن العربيّ، ص22. وابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1/ ص237.

المقاطع الصوتيّة أو صفاتها، والتغيُّرُ كان في المقطعِ الذي يحوي الحرف المُبدَل، إذْ تحوّلَ حدُّ النهايةِ في المقطعِ الأولِ إلى عين وكان في الصورة الأصليّة الهمزة:

يُؤدِي ⟵ يُعدِي

yu</dī ⟵ yu>/dī

ومما أُبدلت الهمزة فيه عينًا: (كَثَأَ) اللبن و(كَثَع) أي علا دسمه وخثوره على رأسه في الإناء، و(لأط) و(لَعَط) بالعين والسهم أي أصاب، و(انْجَفَأَت) النخلة و(انْجَفَعَت) أي انخلعت من موضعها، و(التُمِئ) و(التُمِعَ) لونُه[1].

والإبدالُ الذي حصلَ بين الهمزةِ وبين الأحرفِ السابقة يندرجُ تحت السهولة والتيسير، فنُطقُ الهمزة يحتاج إلى جهدٍ يفوقُ نطقَ غيرِها من الأصوات، وعندما أُبدِلت أزيلت الصعوبةُ وقلَّ الجهد، فتكون الصيغ الاختياريّة هنا ساعيةً إلى السهولةِ والتيسير.

صيغة الافتعال

لبناء صيغة الافتعال خصوصيّةٌ مع بعض الحروف، وذلك حين يكونُ ثمة بَونٌ في صفاتِ الحروف كتجاورِ التاءِ والزاي في كلمة (ازتهر) فتتحوّل إلى (ازدهر)؛ وذلك لإيجاد المناسبة في صفة الجهر التي تتصف بها الزاي، فاختير نظير التاء المجهور، وقد يعدّ هذا التحوّل تاريخيًا إذْ يحصل أينما تجاور الصوتان، ولا يقتصر على أطر استعماليّة دون غيرها كما هو الحال في الخصائص اللهجيّة[1].

([1]) ينظر: اللغويّ، أبو الطيّب، الإبدال، ج2/ ص552 – 558.

وكانت ثمة صيغٌ بديلةٌ لبعضِ الأفعالِ عند بناءِ صيغةِ الافتعال، ومنها الفعل (اضطجع)، والتحوّل فيه كان في البنية الأصليّة (اضتجع)، فتحوَّل صوتُ التاء المرقّقِ إلى صوت مفخَّمٍ يشارِكُ التاءَ في بعضِ الصفاتِ وهو الطاء[2].

أمَّا التحوّلُ السابقُ فهو تغيُّر مُطلَق ذلك أنَّ إحدى الصيغتين غيرُ مستعملة، وأمَّا الصيغةُ البديلةُ فكانت (الطجع)، وذلك في قول منظور بن حبة الأسدي:

لمّا رَأى أنْ لا دَعَه ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ[3]

فصيغة (الطجع) صيغةٌ بديلة لـ(اضطجع)، وسببُ نشوءِ هذه الصيغةِ انحلالُ الصوتِ المركّب، إذْ إنَّ الضاد في صورتها القديمة مركّبةٌ من الدالِ المفخّمةِ واللام الجانبيّة، وطلبًا للسهولة انحلَّ صوتُ الضادِ إلى أحد مركّبيه[4]، وفي الحالة السابقة اختيرت اللام.

والمرجّحُ أنَّ هذا ما أفرزَ هذه الصيغةَ البديلة، ووُجِدت صيغةٌ أخرى هي (اضّجع)، والغالِب أنّها نشأت بسببِ المماثلةِ الصوتيّة بالتأثيرِ المقبلِ للضادِ على التاء، فقُلِبَت ضادًا وأدغمت في الأخرى:

اضْتَجَع ⟵ اضْضَجَع ⟵ اضّجع

">"iḍ/ta/ğa< ⟵ ">"iḍ/ḍa/ğa< ⟵ ">"iḍ/ḍa/ğa<

([1]) ينظر: عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره قوانينه علله، ص26. والزعبي، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص72.

([2]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص77.

([3]) ابن جني، الخصائص، ج2/ ص350. سر صناعة الإعراب، ص321. المنصف، ج2/ ص329. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ض ج ع)، ج1/ ص292. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص268، دون نسبة. "الأَرطاة: وَاحِدَةُ الأَرْطَى، وَهُوَ شَجَرٌ يُدْبَغُ بِوَرَقِهِ. والحِقْفُ: المُعْوَجُّ مِنَ الرَّمْلِ" ابن منظور، لسان العرب، (أبز)، ج5/ ص304.

([4]) ينظر: عمايرة، إسماعيل، بحوث في الاستشراق واللغة، ص214. والزعبي، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص104.

وهو ما حصل في قراءة قوله تعالى: ﴿ٱلخ لم لى لي□□□□□□□□□□□□﴾ [1](أن يصَّلحا) على وزن يفتعلا[2]، إذْ بُنِيَ الفعلُ على وزنِ يفتعل (يصتلح)، فقُلِبت التاءُ صادًا لمماثلةِ السابقةِ لها وجارَتْها في التفخيم، ثم أُدغِمَ الصوتين المتماثلين:

يصتلحا ⟵ يصصلحا ⟵ يصَّلحا

yaṡ/ṡa/li/āḥ ⟵ yaṡ/ṡa/li/āḥ ⟵ yaṡ/ta/li/āḥ

وهو ما حصلَ في قولِ زهير بنِ أبي سُلمى:

هو الجَوادُ الذي يُعْطيْكَ نائِلَهُ عَفْوًا ويَظْلِمُ أحيانًا ويَظَّلَمُ[3]

إذ استعملَ الصيغةَ البديلةَ (يظَّلم) للقياسيّة (يظطلم)، وهي ناشئةٌ بسببِ المماثلةِ الصوتيّةِ أيضًا، فقُلِبت التاءُ في الصورةِ الأصليّةِ (يظتلم) وأدغمت في الأخرى:

يَظْتَلِمُ ⟵ يَظْظَلِمُ ⟵ يَظَّلِمُ

yaż/ża/li/mu ⟵ yaż/ża/li/mu ⟵ yaż/ta/li/mu

ولهذه الصيغةِ صيغةٌ بديلة أخرى (يطّلم) وهي الصيغة الأكثر استعمالًا بحسب وصف ابن منظور[4]، إذ قلبت تاء الافتعال طاء وأثرت في الظاء السابقة لها فماثلتها فقلبت طاء وأدغمت في الأخرى:

([1]) سورة النساء/ 128 .

([2]) ينظر: الفارسيّ، الحجّة في علل القراءات السبع، ج2/ ص382. وابن جنيّ،المنصف، ج2/ ص329 . وأبو حيّان الأندلسيّ/ البحر المحيط، ج3/ ص379 .

([3]) زهير بن أبي سلمى (ت 13ق.هـ)، ديوانه، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، ط1، 1988م، دار الكتب العلميّة، بيروت، ص115. وابن جنّي، المنصف، ج2/ ص329. وابن منظور، لسان العرب، (ظلم)، ج12/ ص377.

([4]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (ظلم)، ج12/ ص377.

يَظْتَلِم ⟵ يَظْطَلِم ⟵ يَطْطَلِم ⟵ يَطَّلِم

yaż/ta/lim ⟵ yaż/ṭa/lim ⟵ yaṭ/ṭa/lim ⟵ yaṭ/ṭa/lim

المبحث الثاني : الأفعال المعتلّة

الفعلُ المعتلُّ هو ما كان أحدُ حروفِه الأصليّةِ حرفَ علةٍ، ويُقسَمُ إلى ثلاثةِ أقسام حسب موقع حرفِ العلةِ في بنية الفعل، فإن كان في موقع الفاء منه مثل: وعد، وينع سمّيَ مثالاً، وإن كان في موقعِ العينِ مثل: قال، وبات سمي أجوفَ، أي وُجِدَ حرفُ العلةِ في جوفِ الفعلِ أي وسطِه، وإن كان في موقعِ اللامِ مثل: سقى، ودعا سُمّيَ ناقصًا[1].

أولًا : المثال

مر في الفقرةِ السابقةِ الحديثُ عن الفعلِ المثال، ولم يكن لجميع الأفعالِ صيغ اختياريّة، وكان لأفعال أخرى صيغ اختيارية متعددة نتجت عن التخلص من الحركة المزدوجة، فكان ثمة أصلٌ للفعل، وحصل بعد ذلك تحوّلٌ عن الأصلِ بصيغ متعددة، وبهذا تكونُ اللغةُ قد أوجدت صيغًا اختياريّةً لأفعال ولم توجِد لأفعالٍ أخرى، فالصيغُ الاختياريّةُ لا تكونُ لجميعِ الأفعالِ المتَّحدةِ في التصنيف، فربمَّا تكونُ لأفعالٍ ولا تكون لأخرى مع أنها تشترك في أشياء متعددة، وهذا عائد إلى أنَّ اللغةَ هي المتحكّمُ في هذا الشأن، فتختار ما يناسبها في الوقت الذي تريد.

ومثال ذلك الفعل (وَجِل)، والصيغةُ الأصلية لمضارعه (يَوْجل)، لكن وُجِدَت صيغٌ اختياريّةٌ أخرى لها، مثل: يَيْجل، وياجل، ويِيْجَل[2]، وبالعودة إلى الظواهر المرصودة لهذا الفعل يلاحَظُ

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصَّرف، ص28

(2) ينظر: ابن جني، المنصف، ج1/ ص203.

أنَّ هذه الصيغَ لم تنشأ دفعةً واحدة، لكنَّ التحوّلَ أخذ يُصيبُ صيغةً ليُنْتِج منها صيغاً أخرى.

أمَّا التحوّلُ الأوّلُ فكان بإيجادِ التماثلِ بين صوتينِ في مقطعٍ واحدٍ وهو المقطعُ الأول، دون التخلّص من الحركةِ المزدوجة، فـ(يَوْجَل) أصبحت (يَيْجل)، ولم تتغير صفةُ المقطعِ عند التحوّل فكان قصيرًا مغلقًا وبقي كذلك، وتغيَّر حدُّ النهايةِ في المقطعِ فأصبح يائيًّا بعدما كان واويًّا[1]، وما حصل يوضّحه المخطط الصوتيّ:

يَوجَل ⟵ يَيْجل

yay/ğa/lu ⟵ yaw/ğa/lu

وعللَ سيبويهِ هذا التغيّر بكراهة اجتماع الواو مع الياء [2]، أي أنَّ هذا التماثلَ بين الصوتين كان للتخلصِ من الانتقالِ من صوتِ الواوِ إلى الياء، وهذا ما كان في مضارع الفعل وجع (يَوجع)، فقال متمم بن نويرة :

قَعيدَكِ ألّا تُسمِعيني مَلَامَةً ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيَيْجَعا [3]

فكانت الصيغةُ المستعملةُ في الشاهد (يَيْجعا) بديلةً لـ(يَوْجَعا)، وهي صيغةٌ ناتجةٌ بسبب المماثلة، إذْ قُلِبَت الواوُ ياءً بتأثيرِ مُقبلٍ من الياء في بداية الكلمة في حالة الاتصال:

يَوْجَعا ⟵ يَيْجَعا

([1]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص43، وقام بتحليل الصيغ البديلة الخاصة بالفعل (وجل) ص42– 44.

([2]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص111.

([3]) المفضّل الضبيّ، المفضّليّات، ص269. وابن المثنّى، أبو عبيدة مَعْمر التميميّ (ت 209هـ) ، شرح نقائض جرير والفرزدق، تحقيق: محمّد حُوَّر و وليد محمود خالص، ط2، 1998م، المجمع الثقافيّ، الإمارات، ج1/ ص341. ابن دُريد، جمهرة اللغة، (د ع ق)، ج2/ ص662. والأزهريّ، تهذيب اللغة، (ق ع د)، ج1/ ص136. وابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص206.

yay/ğa/< ā ⟵ yaw/ğa/< ā

وقال جوّاس بن نُعيم المعروف بابن أمّ نهار مستعملًا الصيغةَ البديلة:

ولا يَزالُ رَأسُهُ يُصَدَّعُ وكُلُّ شَيْءٍ بَعْدَ ذاكَ يَيْجَعُ[1]

وهي ناشئةٌ بسببِ المماثلةِ الصوتيّةِ كما مرّ في الصيغة السابقة، وتغيّرَ حدُّ إغلاقِ المقطعِ الأولِ في الصيغتين من واويّ إلى يائيّ:

يَوْجَعُ ⟵ يَيْجَعُ

yay/ğa/< ū ⟵ yaw/ğa/< ū

والصيغةُ الاختياريّةُ الثانية كانت (يِيْجل) بالكسر، ونشأت بسببِ التخلّصِ من الحركةِ المزدوجةِ اليائيّةِ الهابطةِ الواردةِ في المقطع الأول من صيغةِ (يِيْجَل) والتعويض عن حذفِ شبهِ الحركةِ بإطالة الحركة السابقة، وما كان يوضّحه المخطط الصوتيّ الآتي:

يِيْجَل ⟵ يِ*جَل(قبل التعويض) ⟵ ييجل

yī/ğa/lu[2] ⟵ yi*/ğa/lu ⟵ yiy/ğa/lu

أمَّا الشكلُ الأخيرُ لهذا النَّمطِ فهو (ياجل)، وهو ناتج عن التخلّصِ من الحركةِ المزدوجةِ الواويّةِ أو اليائيّةِ الهابطةِ، وهي معرّضةٌ للانكماشِ ويعوَّضُ عن الواويّةِ بضمّةٍ طويلةٍ مُمالة (ō)، وعن اليائيّة بكسرةٍ طويلةٍ مُمالة(ē)[3]، والمخطط الصوتيّ يوضّح التغيّر:

([1]) ابن السكّيت، كتاب الألفاظ، ص462 . والمبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ) ،الفاضل في اللغة والأدب، تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ، ط2، 1995م، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة، ص70 . ابن منظور، لسان العرب، (رثي)، ج14/ ص309.

([2]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص44.

([3]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص43.

يَيْجلُ ⟵ بِيْجَلُ ⟵ ياجَل

yā/ğa/lu ⟵ yē/ğa/lu ⟵ yay/ğa/lu

فكانت الصيغةُ المُمالة (بِيْجَل) ناشئةً بسبب انكماش الحركة كما مرّ، وتمّ التخلّص من الإمالة فنتجت الصيغة المتضمّنةُ الفتحَ الخالص (ياجل)، ويُشارُ إلى أنَّ الجنوحَ إلى الفتحِ الخالصِ من السمات اللغويّة للعديد من اللغاتِ، منها العربيّة ببعض لهجاتِها كلهجة قبيلة طيّء والعبريّة والآراميّة، وهو ليس مقصورًا على الأفعال بل يوجد في الأسماء[1]، وهذا ما حدا بالباحث إلى القول بأنّ هذا التحوّل هو المسؤول عن إيجاد الصيغة الاختياريّة في مرحلة الفتح الخالص.

وكان تطوّرُ الصيغةِ في مراحلها إلى أنْ وصلت إلى مرحلةِ الفتحِ الخالص كالآتي:

يَوجلُ ⟵ يَيْجلُ ⟵ بِيجلُ ⟵ ياجلُ

yaw/ğa/lu ⟵ yay/ğa/lu ⟵ yē/ğa/lu ⟵ yā/ğa/lu [2]

وبهذا تكونُ الصيغُ الاختياريّةُ الناتجةُ قد مرّت بمراحلَ سلّمتْ كلٌّ مرحلةٍ منها إلى الأخرى بعد أن استمرَّ الاستعمالُ فترةً زمنيةً طالت أم قصرت، ومن الطبيعيّ ألا تكونَ الصيغُ جميعُها وُجِدَت في جميع البيئات الاستعماليّة.

ثانيًا : الأجوف

يظهرُ من تسميةِ هذا النوعِ من الأفعالِ أنَّ لشكلِ الفعلِ ورسمِه أثرًا في تسميته بهذا الاسم، فكان حرفُ العلة في وسط الفعلِ أي في جوفِه فخلا من الحرف الصحيح، ولهذا سمي بالأجوف، ويستوي في هذا الواويّ واليائيّ من الأفعال[1].

([1]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص296.

([2]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص42– 44.

ويختصُّ الفعلُ الأجوفُ دون غيرِه من الأفعالِ بكثرةِ التحوّلِ في بنيته، وذلك بقلبِ يائه أو واوِه حرفًا آخر، فتُقْلَب الواوُ والياء في بنيةِ الفعلِ الأجوفِ ألفًا إذا " اجتمعت ثلاثةُ أشياءَ متجانسةٍ، وهي الفتحة والواو أو الياء وحركة الواو والياء، [لذلك] كُرِه اجتماعُ ثلاثةِ أشياءَ متقاربةٍ فهربوا من الواو والياءِ إلى لفظٍ تؤمَنُ فيه الحركةُ وهو الألف وسوَّغَها أيضًا انفتاحُ ما قبلها "[2].

أمَّا اختيارُهم الألفَ دون غيرِها فلأنّها لا تقبل الحركة، علاوةً على أنَّها تُعادِل حرفًا متحركاً[3]، ولو لم يحصل القلبُ للزِمَ الاستثقالُ النطقَ في المضارع [4]، فيكون مضارعُ الفعل (قام وسار) يقوُم ويسيِر، ولحصل التباس في بعض الصيغ بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول [5].

ومما يوضّحُ ذلك الفعلان (قال وسار)، فأصلُهما قَوَلَ وسَيَر، لكنّ الاستعمالَ كان بغيرِ الأصل وانسحبَ هذا على جميع الأفعالِ التي تندرجُ تحت هذا النوع، وقال ابنُ جنّي في ذلك: " أمّا قولهم: قال وخاف وطال، وسكونُ عينِ الفعلِ منها وإجماعُهم على أنَّ أصلَ العينِ منه حركةٌ، فأصلُ قال قَوَلَ، وأصلُ خاف خَوَفَ، وأصل طال طَوَلَ، ثم انقلبت ألفًا لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلَها، وليس أصلُ العينِ السكونَ، ولو كان الأمرُ كذلك لصحَّت الواوُ ولم تنقلب" [6].

وبناءً على ما سبق فإنَّ الأفعالَ المذكورةَ قد تحوَّلت إلى شكلٍ آخر في الاستعمال، فالفعل (صام) وأشباهُه من الأفعال المذكورة اتَّخذت شكلاً آخر يناسبُ الوضعَ الصوتيَّ الذي وُجِدَت فيه العلّة، فانتقل الفعل من مرحلة الصحّة (صَوَمَ) إلى مرحلة الفتح الخالص(صام) بعد تسكين الواو

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فن الصرف، ص28.

([2]) ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1/ ص22.

([3]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص343.

([4]) ينظر: الصَّيمريّ، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق (ت ق 4هـ)، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدين، ط1، 1982م، دار الفكر، دمشق، ج2/ ص816.

([5]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4/ ص343.

([6]) ابن جنّي، المنصف، ج1/ ص23.

أو ضياع حركتها ثم انكماش الحركة المزدوجة الواويّةِ الهابطة أو مرحلة الإمالة[1]، والمخطط الصوتيّ يوضّح التغيّر الذي حصل:

صَوَمَ ⟵ صَوْم ⟵ صُومَ ⟵ صامَ

ṣa/wa/ma ⟵ ṣaw/ma ⟵ ṣō/ma ⟵ ṣā/ma

ويظهرُ من المخطط الصوتيّ أنَّ المفردةَ في المرحلةِ الأخيرةِ سُبِقَت بثلاث مراحل؛ الأولى مرحلة الصحّة ويتميّز الفعل فيها بوجود أصله الأجوف في مقطع مقبول يبدأ بصامت وتليه حركة.

والمرحلة الثانية مرحلةُ التسكينِ أو ضياعِ الحركة، وقد أشارَ ابنُ جنيّ إلى هذه المرحلةِ عندما ذهبَ إلى أنَّ القلبَ لا يحصلُ لحرفِ العلّةِ إلا بعد تسكينه من قبيل استثقال حركته[2]، ومن الطبيعيّ أنْ يصيبَ بنية الفعل تغيّرٌ بفعلِ هذا التسكين، وهذا التغيّرُ تمثّلَ في قلّةِ عددِ المقاطعِ في الكلمةِ وتغيّرِ في سماتِها، فأصبحتْ مكوّنةً من مقطعين الأوّل قصيرٌ مغلقٌ بسبب دخول شبه الحركةِ الساكنة في المقطع السابق؛ لعدم وجوده في مقطع صوتيّ مستقلّ، والثاني قصير مفتوح.

أمَّا المرحلةُ الثالثةُ فهي مرحلةُ انكماشِ الحركةِ المزدوجةِ أو الإمالة، ذلك أنَّها حركةٌ مزدوجة هابطة (aw)، فالأفعالُ ذاتُ الأصلِ الواويّ تختارُ الإمالةَ الواويّة (ō) والأفعالُ ذاتُ الأصلِ اليائيّ إمالتُها يائيّةٌ (ē)، وتلي هذه المراحلَ المرحلةُ الرابعة مرحلةُ الفتحِ الخالصِ (ā)[3].

فالبنية الأصليّةُ (صَوَمَ) كانت مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطعَ، وثلاثتها تندرج تحت النوع المقطعيّ

([1]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص54.

([2]) ينظر: ابن جنيّ، الخصائص، ج1/ ص471-472. والكناعنة، المرجع السابق، ص54.

([3]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص55-58.

نفسه وهو القصير المفتوح، إذ إنّها تبدأ بصامت وتُثنّى بحركة قصيرة (ṡa/wa/ma)، أمَّا البنيةُ الجديدةُ فأصبحتْ مكوّنةً من مقطعين؛ الأوّلُ طويلٌ مفتوحٌ (ṡā)، وهو ناتجٌ عن التغيّرِ المتمثّلِ في التسكينِ فالإمالةِ فالفتحِ الخالصِ، والثاني قصيرٌ مفتوحٌ (ma)، وقد كان في البنية السابقة هو المقطع الثالث.

ومن هنا فالتخلّص من الحركةِ المزدوجةِ أدى إلى تغيُّرِ شكلِ البنيةِ مع تقليلٍ في عددِ مقاطعِها وصفاتِها، وانتقالُ البنيةِ إلى مرحلةٍ تطوّريّةٍ تسمى مرحلة الفتح الخالصِ التي عبّر عنها ابنُ جنيّ بقلب العلّة ألفًا يمكنُ أنْ يعدَّ هذا التغيُّر من قبيل السهولة.

ومن أشكال الصيغ البديلة للفعل الأجوف:

اتخاذ الأصل :

مرّ في السابقِ أنَّ بنيةَ الفعلِ الأجوفِ عرضةٌ للتغيُّرِ أكثرَ من الأفعالِ الأخرى، وينسحبُ التغيُّرُ على نسبةٍ كبيرةٍ من الأفعال، وفي بعضِ الأشكالِ استُعمِلَت الصيغتان الصيغةُ الأصليةُ والصيغةُ الجديدةُ، وهي تقتصرُ على استعمالاتٍ محددةٍ، وما يهمُّ في هذا أنَّ هذه النماذجَ على قلّتِها تُثبِتُ سيرَ الصيغِ البديلةِ إلى جانبِ الصيغِ الأخرى التي نتجت عنها، وكان يُعتَقَدُ أنَّه لن يكون لها حظٌّ من الاستعمال، وقد يُنْظرُ إليها أنَّها استُعْمِلت ضرورةً في الشعر، لكنَّها وُجِدَت في نماذجَ شعريّةٍ وأخرى نثريّةٍ مما يُحتجُّ به.

ويُشارُ إلى أنَّ هذه الصورةَ للفعلِ التي أُطلِقَ عليها مرحلةُ الصحّةِ ليست مرحلةً مفترضة، فهي موجودةٌ في بعض النماذجِ الاستعماليّةِ في اللغةِ العربيّة مثل: حور وعور، وموجودةٌ كذلك في

نماذجَ من اللغاتِ الساميّة، ففي الحبشيّة (dayana) بمعنى دان و(bayana) بمعنى تحقّق[1]، فهذا يشيرُ إلى أنَّ هذه الظاهرةَ كانت موجودةً ولو في أطرٍ استعماليّةٍ ضيّقة.

ومن الأمثلة على ذلك قوله تعالى:ُّٱ□□□□ّ [2]، وقد قُرئت "استحاذ"، وأشار ابن جنيّ إلى أنَّ القراءة بـ" استحوذ" من جهة القياس شاذّةٌ ووافقه أبو حيّان وزاد أنَّها من جهة الاستعمالِ صحيحةٌ فصيحةٌ [3]، ويعني قولُ أبي حيّان أنَّها تؤدي المعنى ولا يكونُ استعمالُها خاطئاً، زيادةً على ذلك فهي تتسمُ بالفصاحةِ ليست بالصّحة وحدَها، لكنَّها خالفت القياس، والقياس يقتضي استحاذ، وهو ما كانت عليه النسبةُ الكُبرى من المستعملِ في الكلامِ.

فصيغة "استَحَوذَ" هي الصورةُ الأصليّةُ للفعل، وعُدّت بديلةً لأنَّها صحيحةٌ لكنَّها لا توافق القياس، فالمعتمدُ في مثل هذه الحالة "استحاذ"، والتخلّصُ من الحركةِ المزدوجةِ الواويّةِ الصاعدةِ أنشأ الصيغة القياسيّة:

اسْتَحْوَذَ ⟵ اسْتَحْ*ذَ ⟵ استحاذ

>is/ta/āḥ/ḏa ⟵ >is/taḥ/*a/ḏa ⟵ >is/taḥ/wa/ḏa

وكان التخلّصُ من الحركةِ المزدوجةِ بحذفِ شبهِ الحركةِ (الواو) وإطالةِ الحركةِ السابقةِ له، ونتيجةً لذلك تغيّرت البنيةُ المقطعيّةُ للكلمة، فالمقطعُ الثاني في الصيغةِ البديلةِ قصيرٌ مُغلقٌ وهو في القياسيّة قصيرٌ مفتوح، والمقطعُ الثالثُ في البديلةِ قصيرٌ مفتوحٌ، وفي القياسيّة طويلٌ مفتوح.

([1]) ينظر: عبد التوّاب رمضان، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ، ص291

([2]) سورة المجادلة / 19 .

([3]) ينظر: ابن جنيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج2/ ص306. والسمين الحلبيّ، أبو العبّاس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت 756هـ)، الدر المصون في علوم علن الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمّد الخرّاط، ط1، 1986م، دار القلم، دمشق، ج10/ ص274. وأبو حيّان الأندلسيّ ، البحر المحيط، ج10/ ص130.

ومن ذلك أيضًا قولُ عمرَ بن أبي ربيعة (92هـ):

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدودَ وقلَّما وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدُومُ[1]

يلاحَظُ أنَّ الفعلَ (أطْوَلتِ) مسندٌ إلى تاء المخاطَبة، والمستعمَل الذي يفرضُه القياسُ في هذه الحالة (أطَلْتِ)، أما ما ورد في الشاهد فهو على الأصل دون حذف، وهذا الأمر غيَّرَ في صفةِ المقطعِ الأول ومكوّناتِ المقطع الثاني، والصيغةُ البديلةُ في هذا الموضعِ هي الأصل المُفْتَرَض، لكنّ الصيغةَ الأكثرَ استعمالًا وشهرةً هي الأخرى، وكان الأصل كالآتي:

أطْوَلْتِ ⟵ أطْ*لْتِ ⟵ أطَلْتِ

>a/ṭal/ti ⟵ >aṭ/*al/ti ⟵ >aṭ/wal/ti

فالصيغةُ المشهورة هي التي نتجت بسببِ التخلّصِ من الحركةِ المزدوجة بحذف شبهِ الحركة (الواو)، أمَّا الأصلُ غيرُ المشهورِ فكان مشتملًا عليها وكان مكوّنًا من ثلاثةِ مقاطع، المقطعُ الأوّلُ قصيرٌ مغلقٌ (aṭ<) وفي المشهورة قصير مفتوح (a<)، وبقيَ المقطعُ الثاني قصيرًا مغلقًا لكنَّه اشتمل على شبه الحركةِ (الواو) وحركتِها واللام (wal) في الصيغة البديلة، وهو في الصيغة المستعمَلة مكوّنٌ من الطاء وحركتِها واللام (ṭal)، وهو مقطعٌ نشأ بسبب حذفِ شبهِ من الحركة المزدوجةِ دون التعويض عنها، والمقطعُ الثالثُ قصيرٌ مفتوحٌ في الصيغتين (ti).

ويندرجُ تحت ما سبقَ قولُ العرب: استنوَق الجمل، واستتيَست العنز[1]، فاشتملت النماذج

([1]) عبد الحميد، محمّد محي الدين ، شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ (ت 92هـ)، ط1، 1952م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر ، ص494. سيبويه، الكتاب، ج1 /ص31، وج3 /ص115. والمبرّد، المقتضب، ج1 / ص84. وابن السرّاج، الأصول في النحو ، ج2 /ص234، ج3/ص466. وابن جني، المنصف، ج1 /ص191، ص267. والخصائص، ج1 /ص143، ص257. الجوهريّ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة، ج5 / ص1557. وابن عصفور ، الممتع الكبير في التصريف، ص311. وابن منظور ، لسان العرب، (طول)، ج11 / ص412. البغدادي، خزانة الأدب، ج10 /ص249، وهو منسوب للمرار الفقعسيّ.

المذكورة على الفعل الأجوفِ في عدةِ حالات، كان مجردًا في بعضها ومزيدًا في بعضِها الآخر، وهو مما يُظْهِر أنَّ الاختياريّةَ في الصيغ لا تكون للمجرّد وحدَه أو للمزيد وحده، إنَّما هي استعمالاتٌ لغويَّةٌ مرتبطةٌ بالأداء، وليس بالتجرّد أو الزيادة.

وثمة صيغةٌ بديلةٌ اعتُمِدت فيها مرحلةٌ بين الصحةِ والفتحِ الخالص، ومن ذلك قول خويلد بن مرة الهذليّ:

وكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي وكِيدَ خِراشٌ يَوْمَ ذلك يَيْتَمُ [2]

المُلاحَظُ أنّه استعمل (كِيد) بدلًا من (كاد)، وذكر سيبويهِ أنَّ بعضَ العربِ يقولون كيد بدلًا من كاد، وعلل كسر الكافِ بنقلِ حركةِ الياء إليها[3]، أي أنَّ أصل اللفظِ (كَيِدَ) على وزن فَعِلَ، ومثل ذلك زِيل في زال (ما زال)[4]، وحصلت مماثلةٌ صوتيةٌ بتأثيرِ صوتِ الكسر في صوتِ الفتحِ قبله، فقُلِب كسرًا، وتم التخلّص من الحركةِ المزدوجةِ اليائيّة الصاعدةِ بحذفِ شبهِ الحركةِ اليائيّة، ونتج عن ذلك إطالة حركةِ الكسرِ مما أنتج (كِيد):

كَيِدَ ⟵ كِيِدَ ⟵ كِ*ـدَ ⟵ كِيدَ

kī/da ⟵ ki/*i/da ⟵ ki/yi/da ⟵ ka/yi/da

ثالثًا : الناقص

الفعلُ الناقصُ هو النوعُ الثالثُ من الأفعالِ المعتلةِ، ويكونُ حرفُ العلةِ في نهايته أي

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (تيس)، ج6 / ص34.

([2]) ابن جني، المنصف، ج1 / ص252. الثمانيني، شرح التصريف، ص 533، بلا نسبة. ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ك د ي)، ج7 / ص105، منسوب لأبي خِراش. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ص288. وابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج1/ ص126. وابن منظور، لسان العرب، (كود)، ج3 / ص383 منسوب لأبي خِراش.

([3]) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج4 / ص40. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ج7/ ص105.

([4]) ينظر: ابن جنّي، المنصف، ج1/ ص252.

يقابلُ اللامَ في الثلاثيّ، وسمّيَ الناقصُ ناقصًا لوجود نقصٍ في بنيته عند إسناده إلى بعض الضمائر[1]، فالفعل دعا يظهر أصل الألف فيه مع بعض الضمائر مثل: تاء المتكلّم فيكون دعوت، ولا يظهر مثل تاء الغائبة فيكون دعت، فيتضح أنّ جزءًا من الكلمةِ لم يعُدْ ظاهرًا، فقد نقص وحذف من بنيتها.

وشأن هذا النوع من الأفعالِ شأنُ بقيةِ الأفعالِ التي مرّت، فله شكلٌ قياسيّ وصيغٌ بديلة، وقد نشأت الصيغُ البديلةُ في هذا الفعلِ عن طريق:

تناوب الأصل في حرف العلّة

الفعلُ المعتلُ عمومًا يُردُّ إلى أصلِه بصيغةِ المضارعِ أو المصدر؛ ليميَّزَ من غيره وليُعرَفَ أصلُ حرفِ العلة، وكانت بعضُ الأفعالِ الناقصةِ تردُّ إلى الواو والياء معًا وبهما يستَعْمَل، فلم يكن يردُّ إلى أصلٍ واحدٍ مع إجماعِ العديدِ من المصادرِ وأهمِها المعاجم، وهذا ما قُصد به تناوب الأصل.

ومن ذلك قول خالد بن زهير الهذليّ:

يا قَوْمُ، ما لي وأبا ذُؤيبٍ كُنْتُ إذا أتوتُه من غَيْبِ [2]

وقد وُصِفَ هذا الاستعمال في بعضِ المصادرِ بأنه لهجة لهذيل، فقال ابن سيده: " أتوته أتوتة بمعنى أتيته أتيتةً وهي لغة هذيل" [3]، وقد وصف ابن منظور أتوته بأنها لغة في أتيته[4]، وهو ما

([1]) ينظر: الحملاويّ، شذا العَرْف في فنّ الصَّرف، ص28.

([2]) ابن السكّيت، إصلاح المنطق، ص142. وثعلب، مجالس ثعلب، ص162 دون نسبة . وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ت و ء)، ج9 /ص548. والمخصص، ج4 /ص211. ابن منظور، لسان العرب، (أتي)، ج14 / ص17.

([3]) ابن سيده، المخصص، ج4 /ص214.

([4]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (أتي)، ج14 / ص17.

جعل النظر إليها على أنَّها صيغةٌ بديلة، علاوةً على وجودِ نماذجَ تناوبَ فيها الأصلُ الواويُّ واليائيُّ وهو ما يبعدها عن اللهجة.

فصيغة (أتوتُ) حلت محلَّ (أتيتُ) ولم تُغيّر في البنيةِ المقطعيّةِ للكلمةِ من حيث عددِ المقاطعِ أو صفاتِها، فالصيغتان مكوَّنتان من ثلاثةِ مقاطع، الأول منها قصيرٌ مفتوح، والثاني قصيرٌ مُغلَق، والثالث قصيرٌ مفتوح، لكن أصبح حدُّ نهايةِ المقطعِ الثاني واويًّا، وكان في الصورةِ الأصليّةِ يائيًّا، لذلك وصف ذلك بالتناوُب:

أتَيتُ ⟵ أتوتُ

>a/taw/tu ⟵ >a/tay/tu

ومن هذه النماذج الفعل ثفا/ يثفو، إذ صحّ فيه يثفي، فقال الشاعر:

بِمُكْرَباتٍ قُعّبَتْ تَقْعيبًا كالذِئْبِ يَثْفو طَعْمًا قريبًا[1]

ووردت أفعالٌ أخرى تناوبَ فيها الأصل، مثل: جأى جأوت السر وجأيته إذا كتمته، وحكى حكوت وحكيته، حنا يحنو ويحني وعند وصف الأنثى يقال: حنواء وحنياء[2]، وقد جُمِعَ الأصلان في بيت واحد، فقال الشاعر:

يدقّ حِنْوَ القَتَبِ المَحْنيّا دقَّ الوَليدِ جَوْزَه الهِنْديّا[3]

ففي الأولى اتّخذ الأصل الواويّ فقال: حِنْوَ، وفي الثانية عند بناء اسمِ المفعولِ اتّخذ اليائيّ

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (ثفا)، ج14 / ص113. وقبله: يُبادِرُ الآثارَ أَن يؤوبا وحاجِبَ الجَوْنَة أَنْ يَغِيبا. قعبت جعلت كالحُقة . (قعب)، ج1/ ص684. يثفو يتبع. (ثفا)، ج14/ ص113.

([2]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج2 / ص135. وابن منظور، لسان العرب،: على الترتيب: ج14/ ص127، 191، 206 .

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حنو)، ج14/ 206. القتب إكاف البعير. لسان العرب، (قتب)، ج1 / ص660.

فقال: المَحنيّا، دون الالتزامِ بما تقدَّم منهما، مما يدلُّ على صحّةِ الأخذِ بالأصلين دون الالتزامِ بأحدِهما عند الاستعمال، وكان يمكِنُ أنْ يكونَ من الأولى أن يلتزمَ بالياء أو الواو فقط.

ومن ذلك أيضًا: رثى رثوت ورثيت رثت المرأة بعلَها ترثيه وترثوه، وطغا طغوت وطغيت[1].

ووجد هذا الإشعار عند كتابة الأسماء، فكان الفرّاء يكتب بالياء (رحى) والألف (رحا)[2]، وبهذا كان للمتكلّمِ أنْ يتّخذَ الأصلَ الواويَّ أو اليائيَّ، لكن لم يتمكّن الباحثُ من الوصولِ إلى الضابطِ الذي يضبِطُ هذا الشيء، لكن قُدّم أحد الأصلين على الآخر في المعجماتِ مما يُشعِرُ بشهرتِه، فالأفعال جأى وحكى ورثى قُدّم اليائيّ، وطغا وثفا قُدم الواويّ.

التخلّص من الحركة المزدوجة والقياس الخاطئ

تقدّم الحديث عن الحركة المزدوجة في الأبواب السابقة، فكان التخلّص منها يُنتِجُ صيغةً بديلةً يمكن للمتكلّمِ استعمالها مع الأخرى، أمَّا الشكلُ الذي ورد للتخلصِ منها في الفعل الناقص فكان بحذفِها وإقحامِ الهمزِ بالقياسِ الخاطئ على صيغٍ أخرى.

ويُقصَدُ بمصطلحِ القياسِ الخاطئ ما يقومُ به المتكلمون عند قياسِهم صيغةً على أخرى تُوهِمُ أنَّها مشبِهةٌ لصيغةٍ أخرى، ولا يكونُ قياسُه صحيحًا[3]، والفعل رثى كما تقدّم يمكنُ أنْ يكونَ (رثوت) كما هو (رثيت)، ولكنَّها قيست على صيغٍ أخرى لعلّةِ المشابهة، كأنْ تقاسَ على (قرأت) إذا هُمزت (رثأت)[4]، وهي في مستوى الاستعمال يُنطقُ بها بطريقةٍ مشابِهةٍ للطريقةِ التي تُنطَقُ بها

([1]) ابن منظور: لسان العرب، (طغو)، ج14/ص 308، ج15/ ص7 .

([2]) المصدر السابق: (رحا)، ج14/ ص312.

([3]) ينظر: عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره قوانينه علله، ص68.

([4]) ينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ ص310.

(رثيت)، فتكون (قريت)، وعند التفصُّح تعادُ إلى أصلها بالهمز:

قريت (في المستوى اللهجيّ) ⟵ قرأت (عند التفصّح)

qa/ra>/tu ⟵ qa/rē/tu

والحركةُ المزدَوجةُ الهابطة في صيغة (رثيت/ رثوت) معرّضةٌ للانكماشِ وهو ما يجعَلها مشبهةً صيغة (قريت) في المستوى اللهجيّ، فرُدّت إلى الهمز عندَ التفصُّح، وكان ذلك قياسًا خاطئًا:

رَثَيْتُ / رَثَوْتُ ⟵ رَثِيْتُ (بالإمالة) ⟵ رثأتُ

ra/ṯa>/tu ⟵ ra/ṯē/tu ⟵ ra/ṯaw/tu / ra/ṯay/tu

وخرَّجَ رمضان عبد التوّاب ما شابه هذا الاستعمالَ من الصحيحِ إلى المبالغةِ في التفصُّحِ أو الحذلقةِ أو التقعّرِ في الكلام، واعتمد في تخريجِه على رأيِ الفرّاءِ في ما يخصُّ قبيلة طيئ القائل بأنَّها كانت تهمز ما لا يستحقُّ أن يُهمَز[1]، أي محاولةُ المتكلمِ إظهارَ مقدرةٍ كلاميةٍ يحاكي فيها اللغةَ العليا أو اللغةَ الأدبيّةَ مما يدخِلِه في الخطأ، وهو يظن أنَّه فصيح.

ومعجماتُ اللغةِ نصَّتْ على الاستعمالِ بالصيغتين، فقال ابنُ فارس (ت395هـ): "من العرب من يقول رثأت الرجل في موضع رثيت"[2]، وقال ابن سيده (ت458هـ): "رثوت الرجلَ لغةٌ في رثأته" وشاركه في هذا القول ابن منظور[3]، وقال الفيروآباديّ: " رثأ .. لغة في رثى الميت"[4].

وقد أشار ابنُ سيده وابنُ منظور إلى قضيّةِ القياسِ الخاطئ، ذلك بأنَّ هذا الهمزَ كان من امرأة

([1]) ينظر: الفرّاء، معاني القرآن، ج1/ ص459. عبد التوّاب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، ص233.

([2]) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس القزوينيّ (ت 395هـ)، مجمل اللغة، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، 1986م، دار الرسالة، بيروت، ج1/ ص420.

([3]) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ر ث و مقلوبة)، ج10 / ص209. وابن منظور، لسان العرب، (رثا)، ج14/ ص308.

([4]) الفيروزآباديّ، القاموس المحيط، (رثأ)، ج1 / ص41.

أخطأت وهمزَتْ ما ليس أصلُه الهمز[1].

وبهذا أجمعت المصادرُ على صحّةِ هذه الصيغةِ، زيادةً على تأييدِ الجانبِ الاستعماليّ لها ولنماذجَ أخرى، منها: حلّأتُ السّويق وحلّيتُ، لبأت بالحجّ وقد حكاه ثعلب وعلَّق: بأنّ العرب قد قالته وهو على غير القياس[2].

صيغة الافتعال

مرَّ الحديث عن هذه الصيغة وخصوصيتها في الفعل الصحيح، ولا يختلف الأمر بالنسبةِ للفعلِ المعتلّ، فكانت للفعلِ المعتل عند بنائه على وزن افتعل صيغٌ بديلة، ومن ذلك الفعل (ثنى)، فوزن افتعل منه (اثتنى) في الأصل لكنَّ المستعملَ (اثّنى)، وهي صيغةٌ ناشئةٌ بفعل المماثلةِ الصوتيّة، إذْ أثَّرت التاءُ في الثاء فقُلبت تاءً وأدغمت فيها، ومنها قول الشاعر:

بَدَا بأبي ثمَّ اثّنى بأبي أبي وثَلَّث بالأدْنَيْنِ ثَقْفُ المَخَالِبِ[3]

فالمماثلة الصوتيّة المُقبلة الكليّة في حالة الاتصال هي المفسّرة لنشوءِ هذه الصيغة، إذْ أثّرت التاء في الثاء، فقُلبت الثاء تاءً وأدغمت في الأخرى:

اثتنى ⟵ اثْتَنى ⟵ اتَّنى (بالإدغام)

>it/ta/nā ⟵ >it/ta/nā ⟵ >it̲/ta/nā

([1]) ينظر: ابن سيده، المخصص، ج4/ ص199 . وابن منظور، لسان العرب، (رثا)، ج14 / ص309.

([2]) ينظر: ابن جنّي، المنصف، ج1 / ص310. وابن منظور، لسان العرب، ج11/ ص262. ج1/ ص732 .

([3]) ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ص172. وابن منظور، لسان العرب، (ثني)، ج14/ ص117. ثقف حادّ والثقاف حديدة تكون مع القوّا يقوّم بها المعوجّ. لسان العرب، (ثقف)، ج9 / ص19.

وأشار ابن جنيّ إلى أنَّ صيغةَ (انّتى) هي الأشهرُ في الاستعمالِ والأقوى في القياس[1]، ولها صيغةٌ بديلة هي (اثّنى)، وهي ناشئة بسببِ المماثلةِ الصوتيّةِ كذلك، لكنّ المؤثّرَ صوتُ الثاءِ في التاء، فقُلبت التاء ثاءً وأُدغِمَت في الأخرى، فهي مماثلةٌ مُقبِلةٌ كليّةٌ في حالة الاتّصال كما يوضّحها المخطط الصوتيّ:

اثتنى ⟵ اثْثَنى ⟵ اثّنى (بالإدغام)

>it̲/t̲a/nā ⟵ >it̲/t̲a/nā ⟵ >it̲/ta/nā

(1) ينظر: ابن جنّي، المنصف، ج2/ ص335. و سر صناعة الإعراب، ص172. وابن منظور، المصدر السابق، الصفحة نفسها، لكنه لم ينسب الرأي لابن جني في حين أنه ذكر الكلام نفسه حرفيًا.

الفصل الثالث

الصرف والقياس

المبحث الأول: مخالفة القياس

لم يكن أمرُ وجودِ أداءاتٍ لغويّةٍ مخالفةٍ للقياسِ يخفَى على العلماءِ المتقَدّمين بدليلِ نعتِهم لِما خالفَ القاعدةَ بأنَّه على غيرِ القياس[1]، وكان لمخالفةِ القياسِ دورٌ في نشوءِ الصيغِ البديلة، ومن ذلك جَمْع (زاد) على (أزْوِدة) على وزن (أفْعِلة) والقياسُ أنْ تُجمع على (أزواد) [2]، وورد ذلك في قول النبيّ صلى الله عليه وسلّم "لوفد عبد القيس: أمعكم من أزوِدتكم شيء؟ قالوا: نعم"[3] ووزن (أفْعِلة) يطّرد في الاسمِ الرّباعيّ ثالثُ حروفِه حرفُ مدّ[4]، مثل: رغيف أرْغِفة، وعمود أعْمِدة.

ومن الجموع التي جاءت مخالفةً للقياس (عِسَفة) جَمْع (عَسيف) وهو الأجير، والقياس أنْ تُجمعَ على (عُسَفاء)[5]، ومن ذلك ما ورد في الحديث:" أَنَّهُ نهَى عَنْ قَتْل العُسَفَاء والوُصَفاء"[6].

وأُخِذَ في بعضِ الأحيانِ بما خالف القياسَ وعُدَّ أفضلَ من القياس، وذلك عند اشتقاقِ الصفةِ من الفعل (أعقّت الفرس) فيُؤخذ بـ(عَقوق)، ويقلُّ الأخذ بـ(مُعِقّ) وهي القياس، فيُقال: فرس عقوق، ووُصِف القياس باللغة الرديئة وعُدَّ من النوادر[7]، وقال رؤبة مستعملًا الصيغةَ القياسيّة:

قَدْ عَتَقَ الأَجْدَعُ بَعْدَ رِقّ بقارحٍ أَو زَوْلَـةٍ مُـعِقّ[8]

([1]) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، ج1/ ص710، 732،711، ج10/ ص199، 259.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (زود)، ج3/ ص198.

([3]) ابن الأثير: النهاية في غريب الحديث والأثر، (زود)، ج2/ص317.

([4]) ينظر: السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت911هـ): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دط، 1980م، دار البحوث العلميّة، الكويت، ج6/ ص90.

([5]) ابن منظور: لسان العرب، (عسف)، ج9/ ص246.

([6]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (عسف)، ج3/ ص236.

([7]) ابن منظور، لسان العرب، (عقق)، ج10/ ص258- 259.

([8]) مجموع أشعار العرب وهو مُشتمل على أشعار رؤبة، ص179. ابن منظور، لسان العرب، (عقق)، ج10/ ص258.

وورِدُ في الحديث استعمالُ الصيغة البديلة: " أنَّه أتاه رجلٌ معه فرس عقوق"[1].

ومما خالفَ القياسَ النسبُ إلى (قَحْطان)، فالقياسُ أن يكون المنسوبُ (قَحْطانيّ)، وورد (أقْحاطيّ)[2]، والصيغة البديلة أبقت على الأحرف الأصول في الكلمة وحذفت الزيادة، وربما زيدت الهمزةُ والألفُ منعًا للُّبس والخلطِ بينها وبين صيغة أخرى:

قحطانيٌّ ⟵ أقحاطيٌّ

>aq/āḥ/ṭiy/yun ⟵ qaḥ/āṭ/niy/yun

ولم تتغيّر مقاطعُ الكلمةِ من حيث العددِ أو الصفات، فكلٌّ من الصيغتين مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطعَ صوتيّة، الأولُ قصيرٌ مُغلَق، والثاني طويلٌ مفتوح، والثالث قصيرٌ مغلَق، والرابع قصيٌر مفتوح، لكنَّ التغيّرَ كان في مكوّناتِ المقاطعِ بفعل الزيادة والحذف مما يجعل الوزن في الصيغتين قريبًا مما يُشعِر بدلالة إحداهما على الأخرى .

المبحث الثاني: من عوامل نشوء الصيغ البديلة

أولًا: تغيير الحركات

لتغيير الحركاتِ في بنية الكلمة أثرٌ في إفرازِ صيغٍ تسيرُ مع الصيغِ القياسيّة أو المشهورة وتؤدي المعنى نفسَه وتعدُّ صيغًا بديلة لها، وكان هذا المظهرُ حاضرًا في العديد من الأشكالِ منها الأسماءُ الثلاثيّةُ ساكنةُ الوسط، إذ حُرّكَ المقطع الثاني فيها وكان في الأصل ساكنًا دون حركة،

([1]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (عقق)، ج3/ ص278.

([2]) ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، (ق ح ط)، ج2/ ص565. ابن منظور، لسان العرب، (قحط)، ج7، ص374.

ويغلب هذا على الأحرفِ الحلقيّة، فإنَّها تؤثر التحريك ولا سيّما الفتحُ[1].

ومن ذلك (نَهْر ونَهَر) وتجدُر الإشارة إلى أنَّ القراءة بالفتح في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [2] قراءةُ الجمهور، وقرأ مجاهدٌ وحُمَيدٌ الأعرجُ وأبو السّمّاكِ وغيرُهم بالسكون[3]، ومن ذلك أيضًا مصدرُ الفعل (رَغِد) فيكون (رَغْدًا ورَغَدًا)[4]، وهي قراءة الجمهور كذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ ﴾ [5]، وقرأ إبراهيمُ النَّخَعيُّ ويحيى بنُ وثّاب (رغْدًا) بالسكون[6]، ومن ذلك أيضًا (لَحْم ولَحَم)[7].

وأدّى الفتحُ في النماذجِ السابقةِ إلى تغيُّر في عددِ المقاطعِ الصوتيّةِ في الكلمةِ وصفاتِها كذلك، فصيغة (نَهْر) بالسكون مكوَّنة من مقطعين (nah/rin)، الأوّل قصير مُغلق (nah)، والثاني كذلك(rin)، أما بالفتح (نَهَر) فمكوّنة من ثلاثة مقاطع (na/ha/rin)؛ الأوّل قصير مفتوح(na)، والثاني أيضًا قصيرٌ مفتوح(ha)، والثالث قصيرٌ مُغلق (rin)، والأمرُ نفسُه حصلَ مع الصّيغِ الأخرى (رَغْدًا– رَغَدًا).

وأفرزَ تغييرُ الحركةِ صيغًا بديلةً بغير الساكن، ومن ذلك الكسرُ والضم في الفعل (بَطَش) فمضارعه يكون (يبطِشُ ويبْطُشُ)[8]، وقرأ الجمهور (يبطِش) في قوله تعالى: ﴿ ﴾

([1]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج3/ ص357. والزعبي، آمنة، مصادر الأفعال الثلاثيّة، ص195.

([2]) سورة البقرة/ 249.

([3]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج2/ ص273.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، (رغد)، ج3/ ص180.

([5]) سورة البقرة/ 35.

([6])ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج1/ ص309.

([7]) ابن منظور، لسان العرب، (لحم)، ج12/ ص535.

([8]) ابن منظور، لسان العرب، (بطش)، ج6/ ص267.

[1] بالكسرِ، وقرأها الحسنُ البَصريُّ وأبو جعفر المدنيّ بالضمّ[2]، ومن ذلك أيضًا (يَحْسِد ويَحْسُد)[3].

ومن تغيير الحركات ما يكون بالفتح والكسر، إذْ يقالُ (حَسِب يَحْسَبُ ويَحْسِب)، وقرأ عبدُ الله بنُ عامر وعاصمٌ وحمزةُ الزيّات قوله تعالى: ﴿□□□□□□﴾ [4]بفتح السينِ وقرأ باقي السبعةِ بكسرها[5]، ومنه أيضًا (زَهَقَتْ نفسه وزَهِقَت) أي هلكت [6].

ومنه ما كان بالفتحِ والضمّ كـ(العَنْجَد والعُنْجَد والعُنْجُد) وهو الزبيب[7]، ومن استعمال الصيغ البديلة قول الشاعر:

غَدا كالعَسَلَّسِ فِي حُذْلِهِ رُؤُوسُ العَظارِيّ كالعُنْجُدِ[8]

ومن تغييرِ الحركاتِ ما كان بالفتحِ والكسرِ والضمّ، ومنه (العَصْر والعِصْر والعُصْر)[9]، ومنه أيضًا (القِرْطاس والقُرطاس والقَرْطاس)[10]، ومنه كذلك بعض الأسماء الأعجميّة، مثل: (يونُس ويونَس ويونِس)[1]، و(يوسُف ويوسَف ويوسِف) وحكيتا بالهمز[2].

([1]) سورة القصص/ 19.

([2]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج7/ ص106.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، (حسد)، ج3/ ص148.

([4]) سورة البقرة/ 273.

([5]) ينظر: أبو حيّان، البحر المحيط، ج2/ ص297.

([6]) ابن منظور، لسان العرب، (زهق)، ج10/ ص147.

([7]) الأزهريّ، تهذيب اللغة، (عنجد)، ج3/ ص202. وابن منظور، لسان العرب، (عنجد)، ج3/ ص310.

([8]) الفراهيديّ، كتاب العين، (عنجد)، ج2/ ص317، والرواية الحناظب وهي رؤوس الخنافس بدل العظاريّ. والأزهريّ، تهذيب اللغة، (عنجد)، ج3/ ص202. وابن منظور، لسان العرب، (عنجد)، ج3/ ص310. الحذل صمغ الطلح. والعظاري ذكور الجراد. ابن منظور، لسان العرب، (حذل)، ج11/ ص148. (عنجد)، ج3/ ص310.

([9]) ابن منظور، لسان العرب، (عصر)، ج4/ 575.

([10]) ابن منظور، لسان العرب، (قرطس)، ج6/ 172.

أما تغييرُ الحركاتِ فإنَّه لم يؤثر في مقاطعِ الكلماتِ أو في صفاتِها، وأما الهمز فكان له تأثير في صفة المقطع، إذ تحوَّل المقطع الأولُ في (يؤسُف ويؤنُس) من طويلٍ مفتوحٍ إلى قصيرٍ مُغلق، والمخطط الصوتيّ يوضّح ذلك:

يوسُف ⟵ يؤسُف

yu>/su/fu ⟵ yū/su/fu

واجتماعُ الحركةِ الطويلةِ والهمزِ في مقطعٍ صوتيّ واحدٍ يؤدي إلى تشكُّلِ مقطعٍ صوتيّ مكروه يبدأ بصامتٍ تليه حركةٌ طويلةٌ ويُغلَق بصامت[3]، فربَّما لُجئ إلى تقصيرِ الحركة للتخلُّص من هذا المقطع، فتحوّل المقطع من طويل مغلق(yū>) إلى قصير مُغلق(yu>).

وللتصرّفِ بالحركةِ شكلٌ آخرُ إذْ تُقَصَّرُ الحركة الطويلة، ومن ذلك (القِرطَس في القِرْطاس) و(القَرْطَس في القَرطاس)[4]، فالصيغة الأصليّة الأولى (القِرطاس) مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطعَ صوتيّةٍ (al/qir/āṭ/su>) ثالثُها يحوي صائتًا طويلًا (āṭ) قُصّر في الصيغة البديلة (ṭa).

وأدى تقصيرُ الحركةِ إلى تغيُّرٍ في صفةِ المقطعِ الثالث، فكانت الكلمةُ في حالةِ المدّ مكوّنةً من أربعةِ مقاطعَ كما مرّ، الأوّلُ قصيرٌ مُغلَق (al>)، والثاني قصيرٌ مُغلَقٌ أيضًا(qir)، والثالث طويلٌ مفتوح (āṭ)، والرابعُ قصير مفتوح (su)، وبقيت الكلمةُ مكوَّنةً من عددِ المقاطعِ نفسِه، لكنَّ التغيُّرَ كان في صفة المقطعِ الثالث، إذ كان طويلًا مفتوحًا فأصبحَ قصيرًا مفتوحًا (āṭ ⟵ ṭa).

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (أنس)، ج6/ ص17.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (أسف)، ج9/ ص6.

([3]) ينظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة وفونولوجا العربيّة،ص19– 20.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، (قرطس)، ج6/ ص172.

والشكلُ الآخرُ للتصرُّفِ في الحركةِ كان بمَطلِ الحركةِ القصيرة، ومن ذلك (البُلْعُم والبُلْعوم)[1] لمجرى الطّعام، إذ أدّت إطالةُ الحركةِ القصيرةِ إلى إفرازِ صيغةٍ بديلةٍ للأخرى، وكان التغيُّر كالآتي:

البُلْعُم ⟵ البُلعوم

>al/bul/>ū/ mu ⟵ >al/bul/<u/mu

ومما ورد في الاستعمال حديثُ عليّ كرَّم الله وجهه: "لا يَذْهَبُ أمرُ هذه الأمَّة إلاَّ عَلى رَجُل واسِع السُّرْم ضَخْم البُلْعُومِ" [2]، ومن ذلك أيضًا (القَرَنْفُل والقَرَنْفول) [3]، إذ أُطيلَتْ الحركةُ مما أدّى إلى نشوءِ صيغةٍ بديلة، ومن استعمال الصيغةِ الأصليّةِ قولُ امرئ القيس:

إذا التَفَتَتْ نَحْوي تَضَوَّع رِيحُها نسيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ[4]

ومن استعمالِ الصيغةِ البديلةِ قولُ الشاعر:

خُودٌ أناةٌ كالمَهاة عُطْبولُ كأَنَّ فِي أنْيابِها القَرَنْفولُ[5]

والصيغة البديلةُ (قَرَنْفول) إذا وُقف عليها بالسكون فستكونُ مُشتمِلةً على مقطع صوتيّ مكروهٍ هو المقطع الثالث، ويُقبل مثل هذا المقطع ولا يعدّ مرفوضًا في حالتين؛ الأولى إذا وُقِف عليه[6]، وذلك بأن تكون الصيغة بالتسكين (قَرَنْفولْ)، وللابتعاد عن الكراهة حُرّكت اللام وجُعِلت

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (بلعم)، ج12/ ص55.

([2]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (بلعم)، ج1/ ص152.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، (قرنفل)، ج11/ ص556.

([4]) امرؤ القيس، الديوان، ص15. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (ضوع)، ج2/ ص293. وابن منظور، لسان العرب، (قرنفل)، ج11/ ص556. والعلائيّ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ص158.

([5]) ابن جنيّ، الخصائص، ج3/ ص124. الأزهريّ، تهذيب اللغة، (قرنفل)، ج9/ ص310. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (قرنفل)، ج6/ ص632.

([6]) ينظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربيّة، ص19.

في مقطع مُنفصل لكي لا يوقَفَ عليها:

قَرَنفُلْ ⟵ قَرَنْفولْ ⟵ قَرَنفولُ

qa/ra/fū/lu ⟵ qa/ran/fūl ⟵ qa/ran/ful

والحالة الأخرى التي يُقبَل فيها إذا تكرر آخر المقطع في المقطع التالي، مثل: الضالّين في قوله تعالى: ﴿ ﴾ [1]، إذْ يُقحَمُ الهمزُ للتخلّصِ من المقطعِ المكروه وهو أمرٌ اختياريٌّ وليس إجباريًّا، ويتحوّلُ المقطعُ الصوتيُّ إلى قصيرٍ مُغلق[2]، فالمقطع الثالث ينتهي باللام وهو المقطع المكروه، والمقطعُ الرابع باللامِ يبدأ، وتمَّ التّخلُّصُ من هذا المقطعِ في هذا الاستعمالِ بالقراءةِ بالهمز (الضألين)[3]:

ولا الضّالين ⟵ ولا الضألين

wa/laḍ/ḍa/>al/līn ⟵ wa/laḍ/āḍl/līn

ثانيًا: سُنَن التطوّر اللغويّ

لقوانينِ التطوّرِ اللغويّ أثرٌ في سيرورةِ مفرداتِ اللغةِ ونموّها، وبذلك لا يمكن بقاءُ المفرداتِ على حالِها، فهي مُلازمةٌ للفردِ وتسيرُ معه وفق ظروفه، والظروفُ الحياتيةُ أمرٌ غيرُ ثابت، وتغيُّرها أمرٌ يحتّمُ التأثيرَ في المفردات، وتطوُّرُ المفرداتِ أسرع من تطوُّرِ أنظمةِ اللغةِ الصوتيّةِ والصرفيّة، فهما يتسمان بشيء من الاستقرارِ والثبات، وهو أمر يقودُهما إلى الاستقرارِ في ذهن المتكلّم[4].

([1]) سورة الفاتحة/ 7.

([2]) ينظر: عبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربيّة، ص19–22.

([3]) ينظر:ابن جنّي، المنصف، ج1/ ص281. وأبو حيّان، البحر المحيط، ج1/ ص151.

([4]) ينظر: فندريس، اللغة، ص246. عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغوي مظاهره علله قوانينه، ص11.

أولًا: المماثلة الصوتية

للمماثلةِ الصوتيّةِ حضورٌ في تشكيلِ الصيغِ البديلةِ للأسماء والأفعال، وهو قانون يسعى إلى إيجادِ شيءٍ من التماثُلِ بين الأصوات المختلفة كما مرَّ، ومن ذلك (الجُذُوّ) و(الجُثُوّ)، وعُمّمَ على المشتقاتِ من الصيغتين، فيقال: الجاثي على قدميه والجاذي[1]، ومنه قول الشاعر:

جَاذِياتٌ عَلَى السَّنَابِكِ قد أَنْـ حَلَهُنَّ الإِسْراجُ والإِلْجَامُ[2]

والسببُ في إفرازِ الصيغةِ البديلةِ (يجذو) المماثلةُ الصوتيّةُ بتأثرٍ مقبلٍ جزئيّ في حالةِ الاتّصال [3]، إذ أثَّرت الجيمُ في الثاء المهموسةِ فقُلبت إلى نظيرِها المجهور وهو الذال لمناسبةِ جهر الجيم، لذلك هو تأثر مقبل، وجزئي لأنّ التأثيرَ لم يتَّجه نحو المماثلة التامَّةِ بل إلى صوتٍ قريبٍ يحملُ بعضَ صفاتِ الجيم، وفي حالة اتصال لعدمِ وجودِ فاصلٍ بين الصوتين، علاوة على اشتراك الثاء والذال في المخرج.

ومن التأثُّرِ المُدبرِ الجزئيّ (سطا عليه) و(صطا) و(سَطَر) و(صَطَر) أي صرع[4]، ومنه قراءة نافعٍ وابنِ كثير قولَه تعالى:﴿ٱبۡجِجۡبِبۡهِتَجَّ 5] بسطة بالصاد[6].

وكان ذلك بتأثيرِ الطاءِ في السين لذلك هو تأثيرٌ مُدبِرٌ، ولعدمِ وجودِ فاصلٍ فهو في حالةِ الاتصال، فأبدلت السين صادًا لمناسبة تفخيم الطاء مما يوجِد شيئًا من المماثلة بين الصوتين.

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (جذو)، ج14/ ص136.

([2]) الجوهريّ، الصّحاح، ج6/ ص2300. ابن منظور، لسان العرب، (جذو)، ج14/ ص136.

([3]) ينظر: عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه، ص27.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، (سطر)، ج4/ ص363.

(5) سورة البقرة/ 247.

([6]) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص185. والفارسيّ، أبو على، الحجة للقراء السبعة، ج2/ ص346– ص348. وأبو حيّان، تفسير البحر المحيط، ج2/ ص267.

ومن المماثلةِ الصوتيةِ صيغةُ (مِصْدَغة) وهي المَخدَّةُ لوضعِ الصُّدغ عليها إذ تتحوّل إلى (مِزدغة)[1]، وذلك بتأثيرٍ مُدْبرٍ جزئيّ في حالةِ الاتّصالِ من الدال في الصاد، ويرى رمضان عبد التوّاب أنَّ الزاي في مثل هذه الحالة كانت مُفخّمة، ولم يُثْبت ذلك في الكتابةِ لعدم وجودِ رمزٍ للزاي المُفخّمةِ فكُتِبَت برمزِ الزاي المُرققّة[2].

ومن ذلك (السُّعوط والصعوط) وهو الدواء يُصَبُّ في الأنف، فقد أثرَ صوتُ الطاءِ المفخّمِ في صوتِ السينِ المُرقّق وقُلبَ إلى نظيرِه المُفخّمِ (الصاد)، وانسحبَ التأثيرُ على عددٍ من مشتقاتِ الفعل (سعَط) وتصريفه فيُقال: صَعَط يصعُط صعطًا[3].

ومن تأثيرِ المماثلةِ أن أُوجِدت صيغٌ مُفرَزةٌ بسببِ تغيُّرِ الحركاتِ للمماثلةِ بينها، فمن أوزانِ مصدرِ الفعل (سَخِر) سُخريًّا وسِخريًّا[4]، وهما شكلان وردا في استعمالاتٍ متعددةٍ من بينها القرآن الكريم، إذ وردت صيغةُ (سِخريّاً) في موضعين، وهما قولُه تعالى:ﱡﱠ [5]، وقولُه تعالى: ﱡﱠ [6].

وصيغةُ (سِخريًّا) ناشئةٌ بسببِ تأثُّر صوتِ ضمِ السينِ بصوت الياء تأثُّرا مُدبِرًا في حالة الانفصال، فتماثلت الضمة مع الكسرة وقُلِبت كسرة.

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (صدغ)، ج8/ ص440.
([2]) ينظر: التطوّر اللغويّ مظاهره قوانينه علله، ص34.
([3]) ابن منظور، لسان العرب، (سعط)، ج7/ ص314.
([4]) المرجع السابق، (سخر)، ج4/ ص353.
([5]) سورة المؤمنون/ 110.
([6]) سورة ص/ 63.

وقُرئ بالصيغتين في الموضعين، فقرأ حمزةُ والكسائيُّ ونافعٌ الآيةَ الأولى بالكسر وباقي السبعةِ بالضّم، وقرأ الثلاثةُ وغيرُهم الآية الثانية بضمِّ السين، وقرأها باقي السبعةِ وغيرُهم بكسر السين[1].

ثانيًا: المخالفة الصوتيّة

مرَّ الحديثُ عن قانونِ المخالفةِ الصّوتيّةِ في صفحاتٍ سابقة، وهو قانونٌ يسعى إلى إيجادِ مخالفة بين صوتين متماثلين تمامًا، وبذلك فهو يُزيلُ شيئًا من الصعوبةِ المتأتيةِ من بذلِ جهدِ كبيرٍ في نطقِ الصوتين المتماثلين، فهو يغيّرُ أحدَ المتماثلين إلى صوت آخر، وفي الغالبِ يكونُ الصوتُ المُختارُ من أصواتِ المدّ الطويلةِ أو يكون أحدَ الأصواتِ المتوسطةِ أو المائعة، وهي: اللام والميم والنون والراء[2]، وقد يكون من غير هذه الحروف.

ومن اختيار أصواتِ المدّ الطويلةِ (البالوعة) في (البلّوعة) وهي بئرٌ تُحفرُ في وسطِ الدارِ وتُجمع على (بلاليع)[3]، ويُظهِرُ المُخطَّطُ الصوتيُّ أثرَ المخالفة:

بَلّوعَةٌ ⟵ بالوعَةٌ

bāl/lū/<a/tun ⟵ bal/lū/<a/tun

فيُلاحَظُ وجودُ الفتحةِ الطويلة (ā) في بنيةِ الصيغة البديلة (بالوعة) كما حُذِف أحدُ صوتي اللام المتماثلين، مما غيّرَ المقطع الصوتيّ الأول من قصيرٍ مُغلَقٍ إلى طويلٍ مفتوح.

([1]) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، ص448 وص656. والفارسيّ، أبو عليّ، الحجة للقراء السبعة، ج5/ص302 – 305. وأبو حيّان، البحر المحيط، ج6/ ص389. ج7/ ص389.

([2]) ينظر: عبد التواب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره قوانينه علله، ص37.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، (بلع)، ج8/ ص20.

ومن ذلك أيضًا (قاقوزة وقازوزة) في (قاقُزّة) وهي مشربةٌ دون القدح[1]، والصيغةُ الأولى هي المُتشكلةُ بفعلِ المخالفةِ الصوتيّة، إذ حُذِف أحدُ صوتي الزاي المتماثلين، وعُوّضَ عنه بصوت مدّ:

قاقُزَّةٌ ⟵ قاقوزةٌ

qa/qū/za/tun ⟵ qa/quz/za/tun

وأمَّا الصيغةُ الأخرى (قازوزة) فحصلت فيها مخالفةٌ صوتيّةٌ في المقامِ الأوّل ثم مماثلةٌ بتأثيرِ من الزاي في القاف، وربَّما كان ذلك للتسهيل:

قاقُزَّةٌ ⟵ قاقوزةٌ ⟵ قازوزةٌ

qa/zū/za/tun ⟵ qa/qū/za/tun ⟵ qa/quz/za/tun

ومن المخالفة بالأصواتِ المائعةِ (الإنجار) لغة في (الإجّار) وهو السطح[2]، إذ خولف بين صوتين متماثلين تمامًا واختير صوتُ النونِ لسهولتِه وللتخلّصِ من الصعوبةِ المتأتيةِ من نطقِ المتماثلين.

ومن ذلك أيضًا (القُبَّر والقبَّرة) إذ تكونان (قُنْبَر وقُنْبَرة)[3]، فقال طرفة بن العبد مُستعملًا الشكل الأول:

يا لَكِ من قُبّرةٍ بِمَعْمَرِ خلا لكِ الجَوُّ فبيضي واصْفُري[1]

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (قزز)، ج5/ ص395-396.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (نجر)، ج5/ ص195.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، (قبر)، ج5/ ص70.

وقال آخرُ مستعملًا الصيغةَ البديلةَ وبضم الباء لا بفتحها:

جَاءَ الشِّتاءُ واجْثَأَلَّ القُنْبُرُ وجَعَلَتْ عينُ الحَرَورِ تَسْكُرُ[2]

فكانت المخالفةُ بين صوتي الباءِ المتماثلين، واستُبدِل بأحدهما صوت النون، وعلّقَ الجوهريُّ وابنُ منظور على هذا الشكل (قُنبُر) بضم الباء بأنه يخصُّ لفظ العامّة[3].

ومما وردَ في الأفعالِ (كنثأ) في (كثّأ)، فيقال: كثّأتْ لحيته وكنثأتْ أي كَثُفت، والوصف لحية كنثأة و كنثاء[4] ورجل كِنْثأْوٌ[5]، وقال الشاعر:

وأَنْتَ امْرُؤ قَدْ كَثَّأَتْ لَكَ لِحْيةٌ كَأَنَّكَ مِنْها قاعِدٌ فِي جُوالِقِ[6]

ويُروى (كَنثأت)، وهي بذلك صيغةٌ بديلةٌ عَمِلت المخالفةُ على نشوئها بتغييرِ صوتِ الثاءِ إلى نونٍ وهو أحدُ الحروف التي يَغلُبُ أنْ تُختارَ عند المخالفةِ بين متماثلين:

كثَّاتْ ⟵ كنثأت

kan/ṯa/>at ⟵ kaṯ/ṯa/>at

([1]) طرفة بن العبد، ديوانه، ص49. ابن جنيّ، الخصائص، ج3/ ص230. والمنصف، ج1/ ص138. ابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، ج6/ ص170. وابن منظور، لسان العرب، ج5/ ص69 منسوب لكليب بن ربيعة. والبغدادي، عبد القادر، خزانة الأدب، ج2/ ص424.

([2]) الجوهريّ، الصّحاح، (قبر)، ج2/ ص758. وابن منظور، لسان العرب، (قبر)، ج5/ ص70.

([3]) ينظر: الجوهريّ، الصّحاح، (قبر)، ج2/ ص758.وابن منظور، لسان العرب، (قبر)، ج5/ ص70.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، (كثأ)، ج1/ ص137.

([5]) ينظر: ابن جنيّ، المُنصف، ج1/ ص165.

([6]) ابن جنيّ، المُنصف، ج1/ ص165. والزمخشريّ، شرح المفصّل، ج4/ ص174. وابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ج1/ ص179. وابن منظور، لسان العرب، (كثأ)، ج1/ ص137، دون نسبة.

ولم يتغيّر عددُ المقاطعِ ولا صفاتُها في الصيغتين، فبقيت كلٌّ منهما مكوّنةً من ثلاثةِ مقاطعَ صوتيّة، الأولُ قصيرٌ مُغلَق، والثاني قصيرٌ مفتوح، والثالث قصيرٌ مفتوح كذلك، وكان التغيّرُ في حدّ نهايةِ المقطعِ الأولِ بفعلِ المخالفةِ الصوتيّةِ من ثاءٍ إلى نون.

وسارت المخالفةُ في طريق آخر باختيارِها من غير الحروف المائعة، فيُقال في (اتّخذ): استخذ فلان أرضًا[1]، إذ أبذلت التاء سينًا، وعُدَّ هذا التغيُّرُ مخالفةً لعدمِ وجود (استتخذ) في الاستعمال اللغويّ حسبِ ما اطُّلعَ عليه من مصادر[2]، ويجوز حسبما ذُكِرَ فيها أنْ تكون (استخذ) يجوز من (استتخذ) على وزن اسْتَفعل وحُذفت إحدى التاءين.

ثالثًا: قانون الأسماء والأفعال المعتلة

يقْصَدُ بهذا القانونِ الفعلُ الذي أوصلَ " الأسماءَ والأفعالَ المعتلّةَ من مرحلةِ الصحّةِ إلى مرحلةِ الفتحِ الخالص، مرورًا بمرحلة التسكينِ ومرحلة انكماش الصوت المركّب"[3]، وثمة أداءاتٌ لغويّةٌ صح فيها شكلُ مرحلة الصحة والفتح الخالص.

ومن ذلك مصدر الفعل (لاع) فيصحُّ أنْ يكونَ (لَوْعًا ولاعًا ولووعًا) [4]، وما يهمُّ هنا (لَوعًا ولاعًا) والصيغةُ الأولى للمصدر جاءت على وزن (فَعْل) وهو الوزن القياسيُّ المُفتَرَض، والصيغةُ الأخرى نتجت بسببِ قانونِ تطوُّرِ الأسماءِ والأفعالِ المعتلّة.

([1]) ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج4/ ص433. ابن جنيّ، سر صناعة الإعراب، ج1/ ص197. ابن عصفور، الممتع الكبير في التصريف، ج1/ ص151. ابن منظور، لسان العرب، (أخذ)، ج3/ ص474.

([2]) ينظر: المصادر السابقة، سيبويه، الكتاب، ج4/ ص484. ابن يعيش، شرح المفصّل، ج5/ ص561.

([3]) الزعبي، آمنة، مصادر الأفعال الثلاثيّة في اللغة العربيّة، ص199. وينظر: ابن جنيّ، المنصف، ج1/ 257.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (لوع)، ج8/ ص328.

وصيغةُ (لَوْعًا) في المرحلة الثانية من التطوّرِ وهي مرحلةُ التسكين، وتحوي هذه الصيغةُ صوتًا مركّبًا (aw) مكوّنًا من واو ساكنة تسبِقها فتحةٌ، والمرحلةُ التالية هي مرحلةُ انكماشِ هذا الصوت المركّب فيتحوّل من (aw) إلى (ō)، وبعد ذلك وصلت إلى مرحلة الفتح الخالص(ā).

وبذلك فقد سارت الصيغةُ من مرحلة التسكينِ إلى مرحلة الانكماشِ (الإمالة) ثم إلى مرحلةِ الفتح الخالص، والمخطط الصوتيّ يبيّن ذلك:

لَوْعًا ⟵ لُوْعًا (بالإمالة) ⟵ لاعًا

lā/<an ⟵ lō/<an⟵law/<an

ومما ورد في ذلك مصدرُ الفعلِ (قال) فيكونُ (قَولًا وقالًا)، "وقال أَبو عُبَيْد: فِيهِ نَحْوٌ وعَربيَّة، وَذلك أَنَّه جَعل الْقَالَ مَصْدراً، كأَنَّه قَالَ: نهى عَنْ قِيلٍ وقَوْل. يُقَالُ: قُلْت قَوْلا وقِيلًا وَقَالًا"[1]، وقال الفرّاء: "القالُ في معنى القَوْل مِثْل العَيْب والعابِ" [2]، وتطوّرت الصيغةُ على النحو الآتي:

قَوْلًا ⟵ قُوْلًا ⟵ قالًا

qā/lan ⟵ qō/lan ⟵ qaw/lan

ولم يقتصر الأمرُ على ما كان واويَّ الأصل، إذ جاءت نماذجُ على اليائيّ، ومن ذلك مصدرُ الفعل (حاق) أي أحدق فيكون (حَيْقًا وحاقًا)[3]، وورد هذا الاستعمال " في حديث أبي بكر: أخرَجَني ما أجِدُ من حاقِ الجوع"[4]، فالصيغةُ البديلةُ (حاقًا) نشأت بسببِ قانون تطوّرِ الأسماءِ والأفعالِ المعتلّة، وتطوّرت هذه الصيغةُ من مرحلةِ التسكينِ التي تمثّلُها الصيغةُ القياسيّة، ثم تعرَّضَ الصوتُ

([1]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (قول)، ج4/ ص122.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (قول)، ج11/ ص574.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، (حيق)، ج10/ ص50.

([4]) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (حيق)، ج1/ ص469.

المركّب (ay) للانكماش (ē)، ثم إلى تحوّل الصوتُ المُمالُ إلى الفتحِ الخالص، وكان التطوّر كما هو مبيّن في المخطط الصوتيّ:

حَيقًا ⟵ حِيقًا(بالإمالة) ⟵ حاقًا

ḥā/qan ⟵ ēḥ/qan ⟵ ḥay/qan

ومما ورد أيضا هاع يهيع هَيْعًا وهاعًا بمعنى سوء الحِرص مع الضعف[1]، فقال أَبو قَيْس بن الأَسلت:

الكَيْسُ والقُوَّةُ خَيْرٌ من الـ إِشفاقِ والفَهَّةِ والهاعِ[2]

وهي صيغة نشأت بفعلِ قانونِ تطوُّرِ الأسماءِ والأفعالِ المعتلّة كما هو موضّح في النماذج السابقة.

رابعًا: السهولة والتيسير

أولًا: القلب المكانيّ

القلبُ المكانيُّ " هو عبارة عن تقديمِ بعضِ أصواتِ الكلمةِ على بعض، لصعوبةِ تتابُعِها الأصليّ على الذوقِ اللغويّ"[3]، وهو شكلٌ تطوريٌّ يهدِفُ إلى إيجادِ شيء من السهولةِ في نطقِ الكلمة[4].

ومن الصيغِ البديلةِ التي تشكلت بفعلِ القلبِ المكانيّ قولُهم: حُمارِس ورُماحِس أي الجريء

([1]) الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت170هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائيّ، دط، 1980م، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ج2/ ص170. وابن منظور، لسان العرب، ج8/ ص378، (هيع). وينظر: الزعبي، آمنة، مصادر الأفعال الثلاثيّة في اللغة العربيّة، ص200.

([2]) الفراهيديّ، العين، (هيع)، ج2/ ص170. والأزهريّ، تهذيب اللغة، (هيع)، ج3/ ص17. وابن منظور، لسان العرب، (هيع)، ج8/ 378.

([3]) عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه، ص57.

([4]) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

الشجاع[1]، ويلاحظ أنَّ الراء في الصيغةِ الناتجة بالقلبِ حُرّكَت بالضمّ وهو حركةُ الحاءِ في الصيغةِ الأصليّة، علاوةً على أنَّ عددَ المقاطعِ في الكلمةِ لم يتغيّر ولا صفاتِها كذلك.

فالصيغةُ الأولى (حُمارِسٌ) مكوّنةٌ من أربعةِ مقاطعَ صوتيّة، المقطعُ الأوّلُ قصيرٌ مفتوح (ḥu)، والمقطعُ الثاني طويلٌ مفتوح(mā)، والمقطعُ الثالثُ قصيرٌ مغلق (ris)، والرابع كذلك قصير مغلق، وهي كذلك في الصيغة البديلة (رُماحِسٌ) (ru/mā/ḥi/sun)، والاختلاف بين الصيغتين في ترتيبِ الحروف.

ومنه كذلك الشَّهْرَبة والشَّهْبَرَة أي العجوز الكبيرة[2]، ووردت كلتا الصيغتين في الاستعمال، ومما ورد بـ(شَهْرَبة) قولُ ساعِدةَ بنِ جُؤيّة:

لَهَا خُفَّانِ قَدْ ثُلِبا، ورأْسٌ كرأْسِ العُودِ، شَهْرَبةٌ نَؤُولُ[3]

ووردت الصيغةُ البديلةُ (شَهْبَرة) في رواية أخرى للشاهدِ السابقِ مما يدلّ على سير الصيغةِ البديلةِ جنبًا إلى جنبٍ مع الصيغة القياسيّة وتساويهِما في الصحّةِ والفصاحة، كما وردت في الحديث: " لا تتزوّجنَّ شَهْبَرة ولا لَهْبَرة"[4]، واللهبرة الطويلة الهزيلة [5].

ومن ذلك (المُرْخة والرُّخْمة) وهي البَلَحة[1]، ومن ذلك أيضًا (شَبْرَق الثوبَ وشَرْبَقه) أي مزّقه واللحم قطّعه[2]، ومنه قول امرئ القيس:

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (حمرس)، ج6/ ص58.

([2]) المرجع السابق، (شهرب)، ج1/ ص510.

([3]) ابن السّكّيت، كتاب الألفاظ، ص188، ثُلِبا بالفتح بدل ثُلِبا، وشهبرة بدل شهربة. ابن منظور، لسان العرب، (نأل)، ج11/ ص639.

(4) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، (شهبر)، ج2/ ص512.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (لهبر)، ج5/ ص158.

فأَدْرَكْنَه يأْخُذْنَ بالسَّاق والنَّسا كَمَا شَبْرَقَ الوِلْدانُ ثَوْبَ المُقَدَّسِ[3]

ثانيًا: إبدال الأصوات

الإبدالُ هو إقامةُ صوتٍ مكانَ صوتٍ آخر مع الإبقاءِ على سائرِ أصواتِ الكلمةِ، ويبُدلُ الصوتُ بآخر يقاربُه في المخرجِ أو يشارِكُه في صفة[4]، ويعدُّ هذا التغيُّرُ شكلًا من الأشكالِ التي يتّخذها قانونُ السهولةِ والتيسيرِ إذا اختيرَ صوتٌ سهل، إذْ يتمُّ استبدالُ أصواتٍ تحتاجُ إلى مجهود قليلٍ بالأصواتِ الصعبةِ التي تحتاجُ إلى مجهودٍ أكبر[5].

ومن الأصوات الصعبةِ النطقِ وكثيرًا ما يُتَخلَّصُ منها بالإبدال الهمزةُ، ومن ذلك إبدال الهمزةِ عينًا، أمَّا اختيار العينِ فلقربِ مخرجِها من مخرجِ الهمزةِ، فالهمزةُ وتريّةُ المخرجِ والعينُ من وسط الحلق، علاوةً على تحوُّلِ صوتِ الهمزة إلى العينِ إذا بولِغَ في تحقيقِها[6].

ومما ورد في هذا (الأكُّ والعكُّ) أي شدةُ الحرّ ويُقالُ: يومٌ أكيكٌ وعكيك[7]، ومنه قولُ طرفةَ بنِ العبد:

تَطْرُد القُرَّ بحَـرٍّ صادقٍ وعَكِيكَ القَيْظِ إن جاءَ بقُـرّ[8]

ومنه كذلك (تكأكأ القوم وتكعكعوا) أي تجمَّعوا[1]، و(كثأ وكثع اللبن) إذا خَثُر وعلاه الدَّسم[2].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (مرخ)، ج3/ ص54.

([2]) الجوهريّ، الصحاح، (شبرق)، ج4/ ص1500. ابن منظور، لسان العرب، (شبرق)، ج10/ ص171.

([3]) امرؤ القيس، الديوان ص104. ابن منظور، لسان العرب، (شبرق)، ج10/ ص171.

([4]) ينظر: اللغويّ، أبو الطيّب، كتاب الإبدال، ج1/ ص9. سقال، ديزيرة، الصرف وعلم الأصوات، ص139.

([5]) ينظر، أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويّة، ص166. والزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص6.

([6]) ينظر: الزعبي، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص20.

([7]) ابن منظور، لسان العرب، (أكك)، ج10/ ص392.

([8]) طرفة بن العبد، الديوان، ص41. وابن سيده، المُحكم والمحيط الأعظم، (العين والكاف)، ج1/ ص59. وابن منظور، لسان العرب، (عكك)، ج10/ ص468.

ومن الإبدال كذلك إبدالُ الحاءِ هاءً، والذي سوّغ ذلك قُرْبُ مخرجِ الصوتين واشتراكِهما في صفةِ الهمسِ وصعوبةِ الأصوات الحلقيّة[3]، ومن ذلك (نَهَم يَنْهِم لغة في نَحَم يَنْحِم) أي زجَر[4]، وسار الإبدال عسكيًا بين هذين الصوتين، إذ تحوَّلَ صوتُ الهاءِ إلى حاءٍ، ومن ذلك (التفيهق والتفيحق) أي التوسّع في الكلام وغيره[5].

ومن الإبدال أيضًا إبدال الغين قافًا وذلك لقُرْبِ المخرج، فالأوّلُ من أدنى الحلقِ والثاني لهويٌّ[6]، ومن ذلك (الغَمَز والقَمَز) وهم الضعافُ من الرجال[7]، فقال الشاعر مستعملًا الصيغتين:

أَخَذْتُ بَكْراً نَقَزاً مِنَ النَّقَزْ

ونابَ سَوْءٍ قَمَزاً مِنَ القَمَزْ

هَذَا وَهَذَا غَمَزٌ مِنَ الغَمَزْ [8]

ثالثًا: التخلّص من الحركة المزدوج

تتشكَّلُ الحركةُ المزدوجةُ بسببِ وجودِ شبهِ حركةٍ (واو أو ياء) مسبوقةٍ أو متلوّة بحركة، فإذا تقدَّمت شبهُ الحركةِ على الحركةِ فالحركة المزدوجة واويّةٌ أو يائيّةٌ صاعدة (wa/ ya) وإن حصل

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (كأكأ)، ج1/ ص136.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (كثأ)، ج1/ ص136.

([3]) ينظر: الزعبيّ، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص25.

([4]) ابن منظور، لسان العرب، (نهم)، ج12/ ص593.

([5]) ابن منظور، لسان العرب، (فهق)، ج10/ ص314.

([6]) ينظر: نور الدين، عصام، علم الأصوات اللغويّة، ط1، 1992م، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت، ص220– 221. والزعبي، آمنة، التغيّر التاريخيّ للأصوات، ص48.

([7]) ابن منظور، لسان العرب، (غمز)، ج5/ ص389.

([8]) الأزهريّ، تهذيب اللغة، (غمز)، ج8/ ص81. وابن منظور، لسان العرب، (غمز)، ج5/ ص389.

العكس بأنْ تتقدمَ الحركةُ على شبه الحركةِ فالحركةُ المزدوجةُ واويّةٌ أو يائيّةٌ هابطة (aw/ ay)[1].

وتتخلَّصُ اللغةُ من الحركةِ المزدوجةِ بطرقٍ متعددةٍ، منها: حذفُها والتعويضُ عنها بإطالةِ الحركةِ السابقةِ لها، أو التعويضِ بالهمزة، أو التعويضِ بالهاء، أو بالحذفِ دون التعويض[2].

ومن الصيغِ البديلةِ التي تشكّلت بالتّخلُّصِ من الحركةِ المزدوجةِ وإقحامِ الهمزِ (الوصيد والأصيد) وهو فناءُ الدَّار[3]، فالصيغةُ الأولى مشتَمِلةٌ على حركةٍ مزدوجةٍ واويّةٍ صاعدة (wa)، ولجأت اللغةُ للتخلّصِ منها بحذفِ شبهِ الحركةِ (الواو) وإقحامِ الهمزِ لجبر الخللِ المقطعيّ المتشكّلِ من حذفِ شبهِ الحركة، فالمقطع المتشكّلُ بعدَ حذفِ شبهِ الحركة مقطعٌ غير صحيح، لأنَّ المقطع في العربيّة يبدأ بصوت صامت، ولا يصحُّ أن يَبْدأ المقطعُ بحركة[4].

وأدى حذفُ شبهِ الحركةِ والتعويضُ عنها إلى إفرازِ صيغةٍ بديلةٍ للصيغةِ الأصليّةِ، والمخططُ الصوتيُّ يوضّح ذلك:

وَصِيدٌ ⟵ *صيدٌ ⟵ أصيدٌ

>a/īš/dun ⟵ * a/šī/dun ⟵ wa/īš/dun

وما قيلَ في (الوصيد) يُقالُ في (الوِلاف والإلالف) وهو البرقُ إذا لمعَ مرّتين[5]، إذ تخلّصت اللغة من الحركةِ المزدوجةِ بحذفِ شبه الحركةِ والتعويضِ عنها بالهمزة لجبر الخلخلة التي أصابت المقطع الصوتيّ كما هو موضّح:

([1]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بني الكلمة العربيّة دراسة لغويّة، ص23–24. وعبابنة، يحيى، دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربيّة، ص131.

([2]) ينظر: الكناعنة، عبد الله، أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة، ص258– 259.

([3]) ابن منظور، لسان العرب، (وصد)، ج3/ ص460.

([4]) عبد التوّاب، رمضان، التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه، ص60.

([5]) ابن منظور، لسان العرب، (ولف)، ج9/ ص364.

وِلافٌ ⟵ ـِلافٌ ⟵ إلافٌ

>i/lā/fun ⟵ *i/lā/fun ⟵ wi/lā/fun

ومما ورد في حالِ كون الحركةِ المزدوجةِ هابطةً (نصيت ونصأت) للدابةِ إذا زجرتها[1]، والصيغة الأولى مُشتملةٌ على حركةٍ مزدوجةٍ يائيّةٍ هابطةٍ في المقطع الثاني من الكلمة (na/śay/tu)، وتمَّ التخلّص من الحركة المزدوجة بحذفِ شبهِ الحركةِ (الياء) والتعويضِ عنها بالهمز، والتغيّر كان كالآتي:

نَصَيتُ ⟵ نَصَـ ـتُ ⟵ نَصَأتُ

na/śa>/tu ⟵ na/śa* /tu ⟵ na/śay/tu

وقد يكون للقياس الخاطئ تدخُّل في إفراز هذه الصيغة، إذ إنّها في المستوى اللهجي تتجه نحو الإمالة، ومما يساعدُ في ذلك اشتمالُ الكلمة على حركةٍ مزدوجةٍ يائيّةٍ هابطةٍ وهي معرّضةٌ للانكماش، وعند ردّها إلى المستوى الفصيحِ يُظنُّ أنَّها مهموزة:

نَصَيْتُ ⟵ نَصِيت (بالإمالة) ⟵ نصأت (التفصّح)

na/śa>/tu ⟵ na/śē/tu ⟵ na/śay/tu

وكما هو مُلاحَظٌ فإنَّ الصيغةَ البديلةَ لم تُؤثّر في عددِ المقاطع أو صفاتِها، فالصيغةُ القياسيّةُ مكوّنةٌ من ثلاثةِ مقاطع، أولُها قصيرٌ مفتوح، وثانيها قصيرٌ مُغلَق، وثالثُها قصيرٌ مفتوح، والصيغة البديلة كذلك، وقال طرفةُ بنُ العبد مستعملًا الصيغة البديلة:

أَمُونٍ كأَلْواحِ الإرانِ نَصَأتُها عَلَى لاحِبٍ كأَنَّه ظَهْرُ بُرْجُدِ[2]

ومن الصيغِ البديلةِ التي تشكّلت بسببِ التخلُّص من الحركةِ المزدوجةِ (طالَسانِ لغة في طَيْلَسان) وهو ضرب من الأكسية [1]، وأدى حذفُ شبه الحركة (الياء) في الحركةِ المزدوجةِ اليائيّةِ

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (نصأ)، ج1/ ص173.

([2]) طرفة بن العبد، الديوان، ص27. والجوهريّ، الصحاح، (أرن)، ج5/ ص2069، والرواية فيه نسأتها بدل نصأتها. وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، (نصأ)، ج8/ ص354. وابن منظور، لسان العرب، (نصأ)، ج1/ ص173. أمون: ناقة أمينة. الإران: تابوت الخشب. نصأت: زجرت. لاحب: طريق واضح لا اعوجاج فيه. برجد: كساء مخطط. ابن منظور، لسان العرب، (أمن)، ج13/ ص23. (أرن)، ج13/ ص15. (نصأ)، ج1/ ص173. (لحب)، ج1/ ص737. (برجد)، ج3/ ص89.

الهابطة (ay) وإطالة حركة المقطع السابق إلى نشوءِ صيغةٍ بديلةٍ (طالّسان) لـ(طَيْلَسان)، وكان التغيّر كالآتي:

طَيْلَسان ⟵ طَـ لسان ⟵ طالَسان

āṭ/la/sān ⟵ ṭa*/la/sān ⟵ṭay/la/sān

فبحذفِ شبهِ الحركةِ تغيّرت البنيةُ المقطعيّةُ للكلمة، إذْ كان المقطعُ الأولُ قصيرًا مُغلقًا (ṭay)، وبعد حذفِ شبهِ الحركةِ أصبح قصيرًا مفتوحًا(ṭa)، ولتعويضِ التخلّصِ من شبه الحركةِ أُطيلت حركةُ المقطعِ (a⟵ā)، وبهذا يتغيّرُ نوعُ المقطع ليصبحَ طويلًا مفتوحًا(āṭ).

وبعضُ الصيغِ تجتمعُ فيها حركتان مزدوجتان فتسعى اللغة إلى التخلُّصِ من إحداهما، ومن ذلك (إجلِيواذ) الصيغة المصدريّةُ للفعلُ (اجلَوَذَّ) أي المَضاء والسرعةُ في السير، وهي صيغة بديلةٌ لـ(إجلِوَّاذ)[2].

وصيغة (إجلِوَّاذ) (>iğ/ liw/ waḏ) مُشتملةٌ على حركتين مزدوجتين، الأولى واويّة هابطة (iw)، والأخرى واويّةٌ صاعدة (wa)، والصيغة الأخرى (إجلِيواذ) (>iğ/lī/ waḏ) نتجت بفعلِ التخلّصِ من الحركة المزدوجةِ الواويّةِ الهابطةِ بحذفِ شبهِ الحركةِ وإطالةِ الحركةِ السابقة، وربَّما يكون ذلك طلبًا للسهولة والتيسير، وكان التغيّر كالآتي:

إجلِوَّاذ ⟵ إجلِ*واذ ⟵ إجليواذ

>iğ/lī/ waḏ ⟵ >iğ/ li*/ waḏ ⟵ >iğ/ liw/ waḏ

([1]) ابن منظور، لسان العرب، (طلس)، ج6/ ص125.

([2]) ابن منظور، لسان العرب، (جلذ)، ج3/ ص482.

ولم يتغيّر عددُ المقاطعِ في الصيغة البديلة، لكن تغيَّرت صفةُ المقطع الثاني، فكان في الصيغة الأولى قصيرًا مُغلَقًا (liw)، وبعد إطالةِ الحركةِ السابقةِ أصبح طويلًا مفتوحًا (lī).

الخاتمة ونتائج الدراسة

وبعد فلعلَّ هذا العرض كشفَ عن ماهيّةِ الصيغةِ البديلةِ أو الاختياريّة، ووضَّحَ أبعادَها في الكلام، وفي هذا الصدد كان تناوُلها وبحثُها مستأنِسًا بكتابِ المُنْصِف، وهو من أوائلِ كتبِ الصَّرفِ التي وضَّح فيها المؤلف ما يخصُّ هذا الشأن.

والناظر في كتابِ المُنْصِف يلاحِظُ أنَّ ابنَ جنيّ قد أشارَ إلى هذا المضمون، وذكرَ الصيغَ التي يصحُّ الأخذ بها في موضعٍ واحد، مما يُسهِمُ في إشعارِ القارئ بصحّةِ الصيغتين أو الصيغِ إن تعددت ولا يكون مُخْطِئًا، بشرطِ أنْ تتفقَ مع الشروط التي تؤهّلُها لتكونَ صيغةً بديلة.

ومن أبرزِ النتائجِ التي توصّلتْ إليها الدراسة:

1- الصيغةُ البديلةُ تسيرُ جنبًا إلى جنبٍ مع الصيغةِ القياسيّةِ المعتَمدةِ في المستوى الفصيحِ، وقد تكون أقلّ شهرةً منها أو توازيها أو تفوقها، وهي تؤدي المعنى الذي تؤديه الصيغةُ المُعتمَدةُ، وقد رُصِدَت الصيغُ البديلةُ في معجماتِ اللغةِ ومظانّ دراستِها.

2- لم تُغْفِل المعجماتُ أمرَ الشهرةِ في الصيغِ القياسيّةِ والبديلة، فكانت تقدّمُ الصيغةَ القياسيَّةَ فالبديلةَ الأشهرَ فالأقلِ شهرةً إن وُجدت، مع الإشارةِ إلى صحّتِها وشهرةِ البديلةِ إن كانت أشهرُ من القياسيّة.

3- ليس جميعُ ما خالفَ الصيغةَ القياسيّةَ يعدُّ صيغًا بديلةً، ومن أهمّ الضوابطِ الاشتراكُ في الأصل والمعنى الصرفيّ والمعنى اللُّغويّ.

4- وُجِدت في الدراساتِ اللغويّةِ والنحويّةِ المتقدّمةِ إشاراتٌ إلى هذا النوعِ من الصيغ، ومن ذلك ما كان يُعبَّرُ عنه بأنَّه لغةٌ أو لغات.

5- التغيُّرُ الذي يصيبُ الصيغةَ الأصليّةَ ويفرزُ منها أخرى اختياريّة لا يتّجهُ دائمًا نحو السهولة، فربَّما تكونُ الصيغة الاختياريّةُ معقّدةً أو صعبةً، بينما تكون الأخرى أسهلَ منها، وهذا مرجِعُه إلى منطقِ اللغةِ وتطوّرِها، فهي تسيرُ دون تقييد بطريقٍ وخطوات.

6- لقوانين التطوّرِ اللغويّ دورٌ في تفسيرِ أشكالِ هذه الصيغ، وهذا مما يعطي الصيغَ بعدًا تطوّريًّا، ومن القوانين التي فعلت فعلَها وأوجدت صيغًا بديلةً: قانون المماثلة الصوتيّة، وقانون المخالفة الصوتيّة، وقانون الأسماء والأفعال المعتلّة، وقانون السهولة والتيسير.

7- للأسماءِ صيغٌ بديلةٌ فاقت في نسبتِها الصيغَ البديلةَ للأفعال؛ وربَّما يكونُ مردُّ ذلك إلى تعددِ أشكالِ الاسمِ إذا ما قورِنت بالأفعال، فتُقسّم الأسماءُ إلى أقسامٍ متعددةٍ بحيث تعطي معانيَ متعددةً، ولا يتوفَّرُ هذا التَّقسيمُ في الأفعال.

8- وبالنسبةِ للأسماءِ أيضًا كانت نسبةُ الصيغِ البديلةِ للمشتقاتِ أقلَّ من غيرِها من الأسماء، وربَّما يكونُ تعددُ الخياراتِ في أبنيتها القياسيّة سببًا في ذلك، مما يقلّلُ إمكانيّةَ وجودِ صيغٍ بديلةٍ لوجودِ بدائلَ قياسيّةٍ.

9- ضبطَ القياسُ جانبًا كبيرًا من جوانبِ اللغةِ نحوِها وصرفِها، ومن ناحيةِ الصَّرفِ فإنَّه لم يكن قادرًا على ضبطِ النماذجِ ضبطًا تامًا، وكان الاستعمالُ في كثير من الأحيانِ لا يؤيّدُ القياس، إذْ كانت الصيغةُ البديلةُ تفوقُ القياسيّةَ شهرةً في بعض الأحيان.

إضافةً إلى نتائجَ فرعيّةٍ مبثوثةٍ في ثنايا البحث.

ملحق (1) الشواهد القرآنية

الآية	السورة/رقم الآية	رقم الصفحة
﴿ □□□□□ ﴾	الفاتحة/5	98
﴿ □ ﴾	الفاتحة/7	126
﴿ □□ ﴾	البقرة /35	122
﴿ □ □ □ □ ﴾	البقرة / 70	76
﴿ □□□□□□ ﴾	البقرة/87	74
﴿ □□□□ ﴾	البقرة/102	33
﴿ □ □ □ □ □ ﴾	البقرة/164	84
﴿ □□□ ﴾	البقرة/233	51
﴿ □□□□□ ﴾	البقرة/273	123
﴿ □□□□ ﴾	البقرة/249	122
﴿ □□ ﴾	النساء/19	51
﴿ □□□□□□□□□□□□ ﴾	النساء/128	102
﴿ □□□□ ﴾	الأنعام/99	76
﴿ □□□□□□□ ﴾	الأنفال/9	57
﴿ □□□□ ﴾	يوسف/76	25
﴿ □□□□□□□ ﴾	يوسف/84	53
﴿ □ □ □ ﴾	الرعد/4	76
﴿ □□□□□□□ ﴾	طه/97	96
﴿ □ ﴾	المؤمنون/110	128
﴿ □□□□□□ ﴾	النور/63	43
﴿ □□□□□ ﴾	القصص/19	122
﴿ □ □ □ □ ﴾	العنكبوت/41	83
﴿ □□□□□□ ﴾	سبأ/14	20
﴿ □□□□□□□□□□ ﴾	فاطر/34	53

﴿□□□□□□□□﴾	يس/39	35
﴿ألم لى لي□□□□□﴾	يس/41	84
﴿□□﴾	ص/63	129
﴿ألم لى لي□□□﴾	غافر/40	74
﴿□□□□□﴾	الزخرف/ 11	61
﴿□□□﴾	المجادلة/19	110
﴿ألم لى﴾	المزمل/1	57
﴿أتي□□□□﴾	الزلزلة/1	48
﴿□□□□﴾	الفيل/5	66

ملحق (2) الشواهد الشعريّة

الشاهد	رقم الصفحة
قافية الهمزة	
لَيْسَ مَنْ مَاتَ فاسْتَرَاحَ بِمَيْتٍ إنما المَيْتُ مَيّتُ الأحياءِ	61
قافية الباء	

بِمُكْرَباتٍ قُعّبَتْ تَقْعيبًا	كالذِئْبِ يَثْفو طَعْمًا قريبًا	11
فلَسْتَ لإنسيٍّ ولكنْ لَمَلْأكٍ	تَنَزَّلَ مِنْ جوِّ السَّماءِ يُصَوِّبُ	21
وتأوي إلى زُغْبٍ مَساكينَ دُونَها	فلًا ما تَخطَّاهُ الرِّجالُ مَهُوبُ	65
فإن أهْجُهُ يَضْجَرْ كما ضَجَرَ بازِلٌ	مِنَ الأُدم دَبْرَتْ صفحتَاه وغاربُه	91
وَزَعَمُوا وكَذبُوا بأنّه	لَقِيَهُم عُلَابِطٌ فَشَرِبُوا	31
هَيْنُونَ لَيْنونَ في بُيوتِهِم	سِنْخُ التُقى الفَضَائلُ الرُّتَبُ	61
تَكَادُ أوَاليها تُفَرِّي جُلودَها	ويَكْتَحِلُ التَالي بِمُوْرٍ وحَاصِبِ	71
بَدَا بأبي ثُمَّ انتّنى بأبي أبي	وثَلَّث بالأدْنَيْنِ ثَقْفُ المَخَالِبِ	117
كَلَمْعِ أيدي مَثاكيلٍ مُسَلَّبةٍ	يَنْدُبْنَ ضَرْسَ بَناتِ الدَّهْرِ والخُطُبِ	72
يا قَوْمُ، ما لي وأبا ذُؤيبٍ	كُنْتُ إذا أتوتُه من غَيْبِ	113
قافية التاء		
يَا قَوْمِ قَد حَوقَلْتُ أو دَنوتُ	وبَعْضُ حِيقال الرِّجالِ المَوْتُ	47
وحَرْبٍ يَضِجُّ القومُ من نَفَيانِها	ضَجيجَ الجِمالِ الجِلَّةِ الدَّبِراتِ	49
تُجاوِبُ القَوْسَ بترنَموتِها	تَسْتَخْرِجُ الحَيَّةَ مِنْ تابوتِه	49
قافية الجيم		
هَلْ تَعْرِف الدَّارَ لأمِّ الخَزْرَجِ	مِنْها فَظَلْتَ اليومَ كالمزَرَّجِ	35
قافية الحاء		
أَبو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ	رَفِيقٌ بِمَسْحِ المَنْكِبينِ سَبُوحُ	75
قافية الدال		
هُذيليَّةٌ تَدْعُو إذا هِيَ فاخرَتْ	أَبَا هُذَليًّا من غَطَارِفةٍ نُجُدِ	80
غَدا كالعَسَلَّسِ فِي حُذْلِهِ	رُؤُوسُ العَظارِيِّ كالعُنْجُدِ	123
عَدَاني أنْ أزُورَكِ أمَّ عَمْرٍو	دَيَاوينُ تُشَقّق بِالمِدادِ	39
فَظَلَّ الإماءُ يمتلِلْنَ حُوَارَها	ويَسْعَى عَلَينا بالسَّديفِ المُسَرْهَدِ	90
وما كلُّ مبتاعٍ ولوْ سَلْفَ صَفْقَةُ	يُرَاجِعُ ما قدْ فَاتَهُ بِردَاد	92
أمُونٍ كألْواحِ الإرانِ نَصَأتُها	عَلَى لاحِبٍ كأنّه ظَهْرُ بُرْجُدِ	140
ولَقَدْ أَضَاءَ لَكَ الطَّرِيقُ وأَنْهجَتْ	سُبُلُ المَسَالكِ والهُدَى يُعْدِي	99
قافية الراء		
وكَانَ ممن أرْتَجي وأدَّخِرْ	للدَّهْرِ عِنْدَ مُصَمْئِلَّات الأُمُرْ	73

تَطْرُد القُرَّ بحَـرٍّ صادقٍ وعَكِيكَ القَيْظِ إن جاءَ بقُـر	137
أَلِكْنِي إليها وخَيْرُ الرَّسو لِ أعْلَمُهُم بِنَواحي الخَبَرْ	22
ألا لَيْتَ شِعْرِي هَل تَعُودَنَّ بعدَها عَلَى النَّاسِ أَضْحَى تَجْمَعُ الناسَ أَو فِطْرُ	84
فهيَّاكَ والأمرَ الذي إنْ توسَّعتْ مَواردُهُ ضاقَتْ عَليكَ مَصادرُهْ	98
ألم يُخْزِ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كِسرى ونُفْخُوا مَدائِنِهم فَطارُوا	92
جَاءَ الشِّتاءُ واجْثَأَلَّ القُنْبُرُ وجَعَلَتْ عينُ الحَرَورِ تَسْكُرُ	129
هَيْنونَ لَيْنونَ أيْسَارٌ ذَوُو كَرَمٍ سُوَّاسُ مَكرُمةٍ أبْناءُ أطْهَارِ	60
يا لَكِ من قُبّرةٍ بِمَعْمَرِ خلا لكِ الجَوُّ فبيضي واصْفُرِي	129
قافية الزاي	
أَخَذْتُ بَكْراً نَقَزاً مِنَ النَّقَزْ ونابَ سَوْءٍ قَمَزاً مِنَ القَمَزْ هَذَا وَهَذَا غَمَزٌ مِنَ الغَمَزْ	138
قافية السين	
فأَدْرَكْنَه يأْخُذْنَ بالسَّاق والنَّسا كَمَا شَبْرَقَ الوِلْدانُ ثَوْبَ المُقَدَّسِ	136
قافية الشين	
خَلا إنَّ العِتاقَ من المَطايا أحَسْنَ به فهُنَّ إليه شُوشُ	95
قافية الطاء	
ما رَاعَنِي إلا جَنَاحٌ هَابِطاً على البُيوتِ قَوْطَهُ العُلَابِطا	31
قافية العين	
لمّا رَأى أنْ لا دَعَه ولا شِبَعْ مالَ إلى أرطاةِ حِقْفٍ فالطَجَعْ	101
قَعيدَكِ ألّا تُسمِعيني مَلَامَةً ولا تَنْكَئِي قَرْحَ الفُؤادِ فَيَيْجَعا	104
ولا يَزالُ رَأسُهُ يُصَدَّعُ وكُلُّ شَيْءٍ بَعْدَ ذاكَ يَيْجَعُ	105
الكَيْسُ والقُوَّةُ خَيْرٌ من الـ إشفاقِ والفَهَّةِ والهاعِ	134
وكأنَّ أولاهَا كِعابُ مُقامِرٍ ضُرِبَتْ على شُزُنٍ فهنَّ شواعي	70
قافية الفاء	
بِجِيْدِ أدْماءَ تَنوشُ العُلَّفا وقَصَبٍ لو سُرْعِفْتُ تَسَرْعَفا	88
والمِسْكُ في عَنْبَرِه مَدْوُوْفُ	64

سَرْهَفْتُه ما شِئْتُ من سِرهافِ	حتى إذا ما آضَ ذا أعرافِ	88
قافية القاف		
ولم يُضِعْها بين فَرْكٍ وعَشَق	لا يَتْرُكُ الغَيْرَةَ مِنْ عَهْدِ الشَبَقْ	**51**
وأَنْتَ امْرُؤ قَدْ كَثَّأَتْ لَكَ لِحيةٌ	كَأَنَّكَ مِنْها قاعِدٌ فِي جُوالِقِ	129
هُمْ أَوْرَدوكَ الْمَوْتَ حِين أَتَيْتَهُم	وجَاشَتْ إِلَيْكَ النَّفسُ بَين التَّرائقِ	71
ألا يا ليتَها لُدْغَتْ	وأُدْعى كَيْمَ ذي أَرْقي	93
قَدْ عَتَقَ الأَجْدَعُ بَعْدَ رِقِّ	بقارِحٍ أَو زَوْلَـةٍ مُـعِقِّ	120
قافية اللام		
إذا دَبَبْتَ على المِنْساةِ من كِبَرٍ	وقَدْ تَباعَدَ عَنْكَ اللَّهوُ والغَزَلُ	20
خُودٌ أَناةٌ كالمَهاة عُطْبولُ	كأَنَّ فِي أَنْيابِها القَرَنْفولُ	125
لَهَا خُفَّانِ قَدْ ثُلِبا، ورأْسٌ	كرأْسِ العُودِ، شَهْرَبةٌ نَؤُولُ	135
أَمِنْ أَجْلِ حَبْلٍ لا أباكِ ضَرَبْتِهِ	بِمِنْسَأةٍ قَدْ جَاءَ حَبْلٌ بِأَحْبُلِ	20
إذا التَفَتَتْ نَحْوي تَضَوَّع رِيحُها	نسيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَفُلِ	125
نِفْرِجةُ القَلْبِ قَليلُ النَّيلِ	يُلقَى عَليهِ النَّيْدُلانِ في الليلِ	24
قافية الميم		
إنّ الفقيرَ بَيْنَنَا قَاضٍ حَكَمْ	أنْ تَرِدَ الماءَ إذا غَابَ النُّجُمْ	73
فَباتَ عَذُوبًا للسَّماءِ كَأَنَّه	يُوائِمُ رَهْطاً للعَزوبَةِ صُيَّماً	68
فَتَعرَّفوني أنّني أنا ذاكُمُ	شاكٍ سِلاحِيَ في الحَوادِثِ مُعْلَمُ	59
صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُدودَ وقلَّما	وِصالٌ على طُولِ الصُدودِ يَدُومُ	111
وكِيدَ ضِبَاعُ القُفِّ يأكُلْنَ جُثَّتي	وكِيدَ خِراشٌ يَوْمَ ذلك يَيْتَمُ	112
ألا طَرَقَتْنَا مَيَّةُ ابنةُ مُنذِرِ	فَمَا أَرَّقَ النُيَّامَ إلا سَلَامُهَا	67
هو الجَوادُ الذي يُعْطِيْكَ نائِلَهُ	عَفْوًا فَيَظْلِمُ أحيانًا ويَظَّلَمُ	102
حتّى تَذَكّرَ بَيْضاتٍ وهيَّجَه	يَوْمُ رَذَاذٍ عليه الرّيْحُ مَغْيُومُ	64
رَأَيْتُكُمُ بَنِي الخَذْوَاءِ لَمَّا	دَنَا الأَضْحَى وَصَلَّلَتِ اللِّحَامُ	84
والعاطِفُونَ تَحينَ ما مِنْ عاطِفٍ	والمُسْبِغونَ نَدىً إذا ما أَنْعَموا	50
جَاذِياتٌ عَلَى السَّنَابِكِ قد أَنْـ	حَلَهُنَّ الإِسْراجُ والإِلْجَامُ	127
إلا الإفادةَ فاسْتَوْلَتْ رَكَائبُنا	عِنْدَ الجَبابيرِ بالبَأسَاءِ والنِّعَمِ	26
مَا لِي رَأَيْتُكَ بَعْدَ عَهْدِكَ مُوحِشًا	خَلَقًا كَحَوْضِ الْبَاقِرِ الْمُتَهَدِّمِ	76

قافية النون		
وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشميَّةٌ	**كأنْ لَمْ ترَ قَبْلِي أسِيرًا يَمانِياً**	78
نوّلِي قَبْلَ نَأيِ داري جُمانا	**وصِلِينا كَمَا زَعَمْتِ تَلانا**	50
مَهلاً أعاذِلُ قَدِ جَرَّبْتِ من خُلُقي	**أنَّي أَجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا**	94
إليكَ أميرَ المؤمنينَ بَعثْتُها	**مِنَ الرَّملِ تَنْوي مَنْبِتَ الزَّرَجونِ**	35
أهُمُّ بِأمْرِ الحَزْم لو أستَطيعُهُ	**وقد حِيلَ بَيْن العَيْرِ والنَّزَوانِ**	49
فظَلْتُ لدى البَيْتِ العَتيقِ أُخيلُه	**ومَطْوايَ مُشْتَاقانِ لهُ أرِقانِ**	96
كَأَنّي بَيْنَ خَافِيَتَيْ عُقَابٍ	**تُريدُ حَمَامةً في يَوْمِ غَيْنِ**	29
أَمْسى بِلالٌ كالرَّبِيعِ المُدْجِنِ	**أَمْطَرَ في أَكْنَافِ غَيْمٍ مُغْيِنِ**	30
أو ذِكْرُ ذاتِ الرَّبِذ المُعهَّنِ	**في خِدْرِ ميَّاسِ الدُّمى مُعَرْجَنِ**	36
قافية الهاء		
على هَطَّالِهِمْ مِنْهُمُ بُيوتٌ	**كأَنَّ العَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتَنَاها**	84
قافية النون		
ألكني يا عُيَينُ إليكِ قَوْلاً	**سَتَحْمِله الرُّواةُ إليكِ عَنِّي**	22
قافية الياء		
يدقّ حِنْوَ القَتَبِ المَحْنيّا	**دقَّ الوَليدِ جَوْزَه الهِنْديّا**	114
ولا يَلوحُ نَبْتُهُ الشَّتيُّ	**ولاثٍ به الأشاءُ والعُبْريُّ**	58

ثبت المصادر والمراجع

_ ابن الأثير، أبو الفتح نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيبانيّ (ت 637هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، قدّم له وعلّق عليه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دط،1950م، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

قافية النون		
وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشميَّةٌ	**كأنْ لَمْ ترَ قَبْلِي أسِيرًا يَمانِياً**	78
نوّلِي قَبْلَ نَأيِ داري جُمانا	**وصِلِينا كَمَا زَعَمْتِ تَلانا**	50
مَهلاً أعاذِلُ قَدِ جَرَّبْتِ من خُلُقي	**أنَّي أَجودُ لأقوامٍ وإنْ ضَنِنُوا**	94
إليكَ أميرَ المؤمنينَ بَعثْتُها	**مِنَ الرَّملِ تَنْوي مَنْبِتَ الزَّرَجونِ**	35
أهُمُّ بِأمْرِ الحَزْم لو أستَطيعُهُ	**وقد حِيلَ بَيْن العَيْرِ والنَّزَوانِ**	49
فظَلْتُ لدى البَيْتِ العَتيقِ أُخيلُه	**ومَطْوايَ مُشْتَاقانِ لهُ أرِقانِ**	96
كَأَنّي بَيْنَ خَافِيَتَيْ عُقَابٍ	**تُريدُ حَمَامةً في يَوْمِ غَيْنِ**	29
أَمْسى بِلالٌ كالرَّبِيعِ المُدْجِنِ	**أَمْطَرَ في أَكْنَافِ غَيْمٍ مُغْيِنِ**	30
أو ذِكْرُ ذاتِ الرَّبِذ المُعهَّنِ	**في خِدْرِ ميَّاسِ الدُّمى مُعَرْجَنِ**	36
قافية الهاء		
على هَطَّالِهِمْ مِنْهُمُ بُيوتٌ	**كأَنَّ العَنْكَبُوتَ هُوَ ابْتَنَاها**	84
قافية النون		
ألكني يا عُيَينُ إليكِ قَوْلاً	**سَتَحْمِله الرُّواةُ إليكِ عَنِّي**	22
قافية الياء		
يدقّ حِنْوَ القَتَبِ المَحْنيّا	**دقَّ الوَليدِ جَوْزَه الهِنْديّا**	114
ولا يَلوحُ نَبْتُهُ الشَّتيُّ	**ولاثٍ به الأشاءُ والعُبْريُّ**	58

ثبت المصادر والمراجع

_ ابن الأثير، أبو الفتح نصر الله بن محمّد بن محمّد بن عبد الكريم الشيبانيّ (ت 637هـ)، **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، قدّم له وعلّق عليه: أحمد الحوفي وبدوي طبانة، دط،1950م، دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

_ ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمّد الجزريّ (ت606هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمّد الطناحيّ، دط، 1979م، المكتبة العلميّة، بيروت.

_ الأخطل، غيّاث بن غوث بن طارقة (ت92هـ)، **ديوانه**، شرحه وصنّف قوافيه وقدّم له: مهدي محمّد ناصر الدين، ط3، 1994م، المكتبة العلميّة، بيروت.

_ الأزهريّ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ (ت905هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، تحقيق: محمّد باسل عيون السود، ط1 ، 2000م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ الأزهريّ، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت370هـ)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمّد عوض مرعب، ط1، 2001م، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

_ الاستراباذي، رضيّ الدين محمّد بن الحسن (ت686هـ)، **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده**، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمّد نور الحسن ورفيقيه، دط، 1982م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ الأعشى الكبير، ميمون بن قيس (ت7هـ)، **ديوانه**، تحقيق: محمّد حسين، دط، دت، مكتبة الآداب، الجماميز.

_ الأصمعيّ، عبد الملك بن قريب (ت216هـ)، **الأصمعيات**، تحقيق: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام محمّد هارون، ط7، 1993م، دار المعارف، مصر.

_ ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمّد (ت577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين**، تحقيق ودراسة: جودة مبروك، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط1، 2000م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ ابن الأنباريّ، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمّد (577هـ)، **رسالتا الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو**، قدّم لهما وعُني بتحقيقهما: سعيد الأفغانيّ، دط، 1957م، مطبعة الجامعة السوريّة.

_ الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد (ت328 هـ) **الزاهر في معاني كلمات الناس**، تحقيق: حاتم الضامن، مراجعة: عزّ الدين البدويّ، ط1، 1992م، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

_ الأنباريّ، أبو بكر محمّد بن القاسم بن محمّد (ت328هـ)، **شرح القصائد السبع الطوال الجاهليّات**، تحقيق: عبد السلام محمّد هارون، ط5، دت، دار المعارف، القاهرة.

_ أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغويّة**، ط3، 1961م، دار النّهضة العربيّة، القاهرة.

_ أنيس، إبراهيم، **فقه اللغة المقارن**، ط1، 1968م، دار العلم للملايين، بيروت.

_ أنيس، إبراهيم، **من أسرار اللغة**، ط6، 1987م، دار الإنجلو المصريّة، القاهرة.

_ أولمان، ستيفن، **دور الكلمة في اللغة**، ترجمه وقدّم له وعلّق عليه: كمال محمّد بشر، دط، دت، مكتبة الشباب، مصر – الجيزة.

_ أيوب، عبد الرحمن، **اللغة والتطوّر**، ط1، 1969م، مطبعة الكيلاني، القاهرة.

_ برجشتراسر، **التطوّر النحويّ**، أخرجه وصحّحه وعلّق عليه: رمضان عبد التوّاب، ط2، 1994م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ البطليوسيّ، أبو محمّد عبد الله بن محمّد بن السيّد (ت521هـ)، **المُثلّث**، تحقيق ودراسة: صلاح مهدي الفرطوسيّ، دط، 1981م، وزارة الثقافة والإعلام العراقيّة – دار الرشيد، بغداد – العراق.

_ البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت1093هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط4، 1997م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ الثمانينيّ، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت442هـ)، **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم البعيميّ، ط1، 1991م، مكتبة الرشد، الرياض.

_ الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (ت 255هـ)، **البيان والتبيين**، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، ط7، 1988م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ الجرجانيّ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمّد (471هـ)، **المفتاح في الصّرف**، حققه وقدّم له: علي توفيق الحمد، ط1، 1987م، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

_ الجرجانيّ (الشريف)، عليّ بن محمّد بن عليّ (ت 816هـ)، **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياريّ، ط 1، 1405 هـ، دار الكتاب العربيّ، بيروت.

_ ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت392هـ)، **الخصائص**، تحقيق: محمّد عليّ النجّار، دط، 1952م، دار الكتب المصريّة والمكتبة العلميّة، القاهرة– بغداد.

_ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت392هـ)، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداويّ، ط1، 1985م، دار القلم، دمشق.

_ ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت293هـ)، **اللُّمَع في العربيّة**، تحقيق: سميح أبي مغلّي، دط، 1988م، دار مجدلاويّ للنشر والتوزيع، عمان.

_ ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت392هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: محمّد عليّ النجديّ وعبد الفتّاح إسماعيل شلبيّ، أعدّه وقدّم له: محمّد الإدلبيّ، ط2، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة.

_ ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت392هـ)، **المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّيّ النّحويّ لكتاب التصريف لأبي عثمان المازنيّ النّحويّ البصريّ (ت247هـ)**، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط1، 1960م، وزارة المعارف العموميّة . إدارة إحياء التراث.

_ الجمحيّ، محمّد بن سلّام بن عبد الله (ت232هـ)، **طبقات فحول الشعراء**، قرأه وعلّق عليه: محمود محمّد شاكر، دط، دت، مطبعة المدنيّ، جدة.

_ جميل بن معمر (جميل بثينة) (ت82هـ)، **ديوانه**، جمع وتحقيق وشرح: حسين نصار، دط، 1960م، مكتبة مصر، القاهرة.

_ الجوهريّ، مرتضى محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسينيّ الزبيديّ (ت1205هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مصطفى حجازيّ، دط، 1965م، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.

_ الجوهريّ، أبو نصر إسماعيل بن حمّاد (ت 393هـ)، **الصّحاح تاج اللغة وصحاح العربيّة**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، ط4، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

_ ابن الحاجب، جمال الذين بن عثمان بن عمر (ت 646هـ)، **الكافية في علم النحو**، تحقيق: صالح عبد العظيم الشاعر، ط1، 2010م، مكتبة الآداب، القاهرة.

_ الحادرة، قطبة بن أوس بن محصن الغطفانيّ (ت5هـ)، **ديوانه**، تحقيق: ناصر الدين الأسد، ط1، 1973م، دار صادر، بيروت.

_ الحديثيّ، خديجة، **أبنية الصرف في كتاب سيبويه**، ط1، 1965م، منشورات مكتبة النهضة، بغداد.

_ حسّان، تمّام، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، ط4، 2001م، عالم الكتب، القاهرة.

_ حسّان، تمّام، **اللغة العربيّة معناها ومبناها**، دط، 1994 م، دار الثقافة، الدار البيضاء المغرب.

_ حسّان، تمّام ، **مناهج البحث في اللغة**، دط، 1955م، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة.

_ حسكور، ناديا، **العدول في صيغتي اسم الفاعل والمفعول في القرآن الكريم**، مجلّة التراث العربيّ، ع130 – 131، (277– 294)، 2013م.

_ ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمّد(ت 241هـ)، **مسند أحمد بن حنبل**، تحقيق: السّيد أبو المعاطي النوريّ، ط1، 1998م، عالم الكتب، بيروت.

_ حماد، عبد الرحمن أحمد، **عوامل التطوّر اللغويّ دراسة في نمو الثروة اللغويّة**، ط1، 1983م، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت.

_ الحملاويّ، أحمد بن محمّد بن أحمد (ت 1315هـ)، **شذا العَرْف في فنّ الصّرف**، شرحه وفهرسه واعتنى به: عبد الحميد هنداويّ، ط3، 2005م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ (ت 745هـ)، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمّد، مراجعة: رمضان عبد التوّاب، ط1، 1998م، مطبعة المدنيّ، القاهرة.

_ أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ الأندلسيّ (ت 745هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، مراجعة: صدقي محمّد جميل، دط، 1992م، دار الفكر، بيروت.

_ الحيدريّ، السيّد كمال، **دروس في الحكمة المتعالية**، ط1، 1462هـ، دار فراقد، قم . إيران.

_ ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، **الحجّة في القراءات السبع**، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، ط3، 1979م، دار الشروق، بيروت والقاهرة.

_ الخطّابيّ، أبو سليمان حمد بن محمّد بن الخطّاب (ت 398هـ)، **غريب الحديث**، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم الغرباويّ، خرّج أحاديثه: عبد القيّوم عبد رب النبيّ، دط، 1982م، دار الفكر، بيروت.

_ ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسين (ت 321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق: رمزي منير البعلبكيّ، ط1، 1987م، دار العلم للملايين، بيروت.

_ ابن دريد، أبو بكر محمّد بن الحسين (ت 321هـ)، **الاشتقاق**، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، دت، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ دي سوسير، فريدناند، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل عزيز يوسف، دط، 1985م، دار آفاق عربيّة، بغداد – الأعظميّة.

_ الدِّينَوَريّ، أبو محمّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت 276هـ)، **المعاني الكبير في أبيات المعاني**، ط1، 1984م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ الذبيانيّ، النابغة أبو أمامة زياد بن معاوية بن ضباب (ت 602م– 18ق.هـ)، **ديوانه**، تحقيق وشرح: كرم البستانيّ، دط، 1960م، دار صادر، بيروت.

_ رؤبة بن العجّاج (ت 145هـ)، **ديوانه . مجموع أشعار العرب وهو مشتمل أشعار رؤبة**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دط، دت، دار ابن قتيبة، الكويت.

_ ذو الرُّمة، غيلان بن عقبة بن مسعود (ت 117هـ)، **ديوانه**، تحقيق: أحمد حسن بسج، ط1، 1995م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ الزُّبَيْديّ، أبو بكر محمّد بن الحسن بن عبد الله بن البِشر (ت 379هـ)، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط2، دت، دار المعارف، مصر.

_ الزَّجَّاجيّ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 337هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط1، 1984م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

_ الزعبيّ، آمنة، **التغيّر التاريخيّ للأصوات**، ط1، 2005 م، دار الكتاب الثقافيّ، إربد.

_ الزعبيّ، آمنة ، وعمر أبو نواس، **الحذف الصّوتيّ التاريخيّ وأثره في توليد الصيغ اللغويّة الاختياريّة**، مجلة كليّة التربية – جامعة عين شمس / القسم الأدبيّ، مج 17، ع 1، (223–276)، 2011م.

_ الزعبي، آمنة، **مصادر الأفعال الثلاثيّة في اللغة العربيّة دراسة وصفيّة تاريخيّة**، ط1، 1996م، مؤسسة رام للتكنولوجيا والكومبيوتر، عمان.

_ الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (ت 538هـ)، **الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التنزيل**، رتّبه وضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد، ط3، 1987م، دار الرّيان للتراث – القاهرة، ودار الكتاب العربيّ – بيروت.

_ زهير بن أبي سلمى (ت 13ق.هـ)، **ديوانه**، شرحه وقدّم له: علي حسن فاعور، ط1، 1988م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ الساقي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة**، دط، 1977 م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن السريّ بن سهل (ت 316هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتليّ، ط1، 1985م، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

_ السَّرْقَسْطِيّ، قاسم بن ثابت بن حزم العوفيّ (ت 302هـ)، **الدلائل في غريب الحديث**، تحقيق: محمّد عبد الله القنّاص، ط1، 2001م، مكتبة العبيكان، الرياض.

_ السَّعديّ، أبو وجيزة (ت 130هـ)، **شعره**، جمع ودراسة: وليد محمّد السرابقيّ، مراجعة: محمّد طاهر الحمصيّ، دط، 2000م، المجمع الثقافيّ، أبو ظبي.

_ السقا، مصطفى، **نشأة الخلاف في النحو بين البصريين والكوفيين**، مجلة مجمع اللغة العربيّة – القاهرة، 1958م، مطبعة التحرير، القاهرة.

_ سقال، ديزيرة، **الصرف وعلم الأصوات**، ط1، 1996م، دار الصداقة العربيّة، بيروت.

_ السُّكَّريّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين النحويّ (ت 275هـ)، **شرح أشعار الهذليين**، حققه: عبد السّتار أحمد فرّاج، راجعه: أحمد محمّد شاكر، دط، دت، مكتبة دار العروبة، القاهرة.

_ ابن السِّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر وعبد السلام هارون، ط4، 1987م، دار المعارف، القاهرة.

_ ابن السِّكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت 244هـ)، **كتاب الألفاظ**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، 1998م، مكتبة لبنان – ناشرون، لبنان.

_ السليم، فريد عبد العزيز، **الخلاف التصريفيّ وأثره الدلاليّ في القرآن الكريم**، ط1، 1427، دار ابن الجوزيّ، السعوديّة– القاهرة.

_ سليمان، محمّد عناد، **ما لم يطّرد في بنية الكلمة العربيّة**، رسالة دكتوراه، 2008م، جامعة دمشق، دمشق– سوريا.

_ سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر (ت 180هـ)، **الكتاب**، تحقيق وشرح: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، 1988م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المرسيّ (ت 458هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: حسن هنداويّ، ط1، 2000م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ ابن سيده، أبو الحسن عليّ بن إسماعيل المرسيّ (ت 458هـ)، **المخصص**، تحقيق: خليل إبراهيم فجّال، ط1، 1996م، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

_ السَّيْرافيّ، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله المرزبان (ت 385هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمّد عليّ الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، دط، 1974م، مكتبة الكليّات الأزهريّة ودار الفكر، القاهرة.

_ السُّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال (ت 911هـ)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلّق عليه: محمود سليمان ياقوت، دط، 2006م، دار المعرفة الجامعيّة، طنطا.

_ السُّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال (ت 911هـ)، **المُزْهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط1، 1998، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ شاهين، عبد الصبور، **المنهج الصوتيّ للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربيّ**، دط، 1980م، مؤسسة الرّسالة، بيروت.

_ ابن الشجريّ، ضياء الدين أبو العادات هبة الله بن عليّ (ت 542هـ)، **أمالي ابن الشجريّ**، تحقيق: محمّد محمود الطناحيّ، ط1، 1991م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ الشنتمريّ، الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى (ت 476هـ)، **أشعار الشّعراء الستة الجاهليين**، شرح وتعليق: محمّد عبد المنعم خفاجيّ، ط1، 1992م، دار الجيل، بيروت.

_ الشيبانيّ، أبو عمرو إسحاق بن مرّار (ت 206هـ)، **كتاب الجيم**، حققه وقدّم له: إبراهيم الأبياريّ، راجعه: محمّد خلف الله أحمد، دط، 1974م، مجمع اللغة العربيّة – الهيئة العامة للمطابع الأميريّة، القاهرة.

_ الصاحب بن عبّاد، أبو القاسم إسماعيل بن عبّاد بن العبّاس (ت 385هـ)، **المحيط في اللغة**، تحقيق: محمّد حسن آل ياسين، ط1، دار عالم الكتب، بيروت.

_ الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، ط9، 1981م، دار العلم للملايين، بيروت.

_ الصَّيمريّ، أبو محمّد عبد الله بن عليّ بن إسحاق (ت ق 4هـ)، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدين، ط1، 1982 م، دار الفكر، دمشق.

_ الضبّيّ، المفضّل بن يعلى بن سالم (ت 186هـ)، **المفضّليّات**، تحقيق وشرح: أحمد محمّد شاكر وعبد السّلام محمّد هارون، ط6، دت، دار المعارف، القاهرة.

_ الطائيّ، أبو زبيد حرملة بن المنذر (ت حوالي 62هـ)، **ديوانه**، جمع وتحقيق: نوري حمودي القيسيّ، دط، 1967م، دار المعارف، مصر.

_ عبابنة، يحيى، **القراءات القرآنيّة رؤى لغويّة معاصرة**، ط1، 2014م، دار الكتاب الثقافيّ، إربد.

_ عبابنة، يحيى، **دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربيّة**، ط1، 2000م، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمّان.

_ طرفة بن العبد، **ديوانه**، تحقيق: مهدي محمّد ناصر الدين، ط3، 2002م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ عبد الحميد، محمّد محي الدين، **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة المخزوميّ (ت 92هـ)**، ط1، 1952م، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

_ عبد التوّاب، رمضان، **بحوث ومقالات في اللغة**، ط1، 1982م، مكتبة الخانجيّ – القاهرة ودار الرفاعيّ – الرياض.

_ عبد التوّاب، رمضان، **التطوّر اللغويّ مظاهره علله قوانينه**، ط1، 1983م، مطبعة المدنيّ ومكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ عبد التوّاب، رمضان، **فصول في فقه العربيّة**، ط6، 1999م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ عبد التوّاب، رمضان، **لحن العامة والتطوّر اللغويّ**، ط2، 2000م، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة.

_ عبد التوّاب، رمضان، **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغويّ**، ط3، 1997م، مكتبة الخانجيّ، القاهرة.

_ عبد الرحمن، طه، **اللسان والميزان أو التكوثر العقليّ**، دط، 1998م، المركز الثقافي العربيّ، الدّار البيضاء.

_ عبد العزيز، محمّد حسن، **علم اللغة الاجتماعيّ**، ط1، 2009م، مكتبة الآداب، القاهرة.

_ عبد العزيز، محمّد حسن، **القياس في اللغة العربيّة**، ط1، 1995م، دار الفكر العربيّ، مصر.

_ العجّاج، عبد الله بن رؤبة (ت 90هـ)، **ديوانه برواية عبد الملك بن قريب الأصمعيّ (ت216هـ)**، شرحه وعني بتحقيقه: عبد الحفيظ السلطيّ، دط، دت، مكتبة أطلس، دمشق.

_ ابن عصفور، أبو الحسن على بن مؤمن بن محمّد الإشبيليّ (ت 669هـ)، **الممتع الكبير في التّصريف**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.

_ عفيفي، أحمد عثمان، **مدى فاعليّة المدخلين البنيويّ والوظيفيّ في الأداء اللغويّ لتلاميذ الأول الابتدائيّ العام والأزهريّ**، ط1، 2013م، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندريّة.

_ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ (ت 769هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمّد محي الدين عبد الحميد، دط، دت، مكتبة دار الهداية، أربيل.

_ ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن العقيليّ (ت 769هـ)، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق وتعليق: محمّد كامل بركات، ط1، 1982م، جامعة أم القرى، مكة المكرّمة.

_ العُكبريّ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله نبهان، ط1، 1995م، دار الفكر، دمشق.

_ العلائي، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلديّ (ت 761هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق ودراسة: حسن الشاعر، ط1، 1990م، دار البشير، عمّان.

_ علقمة بن عبدة، **ديوانه**، شرحه وقدّم له وعلّق عليه: سعيد نسيب مكارم، ط1، 1996م، دار صادر، بيروت.

_ عمايرة، إسماعيل، **بحوث في الاستشراق واللغة**، ط1، 1996م، مؤسسة الرسالة/ دار البشير، عمّان.

_ عمايرة، إسماعيل، **تطبيقات في المناهج اللغويّة**، ط1، 2000م، دار وائل للنشر، الأردن.

_ العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ)، **شرح المراح في التصريف**، حققه وعلّق عليه: عبد السّتار جواد، دط، 1990م، القاهرة.

_ الغرايبة، علاء، ظواهر صوتيّة في لهجة عجلون دراسة وصفيّة تاريخيّة، مجلّة دراسات: العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، م35، ع1، (53– 75)، 2008م.

_ الغنويّ، طفيل بن كعب (ت حوالي 13ق.هـ) **ديوانه بشرح الأصمعيّ**، تحقيق: حسّان فلاح أوغلي، ط1، 1997م، دار صادر، بيروت.

_ ابن فارس، أبو الحسن أحمد بن فارس (ت 395هـ)، **الصّاحبيّ في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسننِ العربِ في كلامها**، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، ط1، 1997م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس القزوينيّ (ت 395هـ)، **مجمل اللغة**، دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط2، 1986م، دار الرسالة، بيروت.

_ الفارسيّ، أبو عليّ الحسن بن عبد الغفّار (ت 377هـ)، **الحجة في علل القراءات السبع**، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ورفيقيه، ط1، 2007م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، **الجمل في النحو**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ط1، 1985م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

_ الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (ت 170هـ)، **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزوميّ وإبراهيم السّامرّائيّ، دط، 1980م، دار ومكتبة الهلال، بيروت.

_ الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت 207هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمّد عليّ النّجار وعبد الفتّاح الشلبيّ، ط1، دت، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، مصر.

_ فندريس، **اللغة**، تعريب: عبد الحميد الدّواخليّ ومحمّد القصّاص، دط، 1950م، مكتبة الإنجلو المصريّة، القاهرة.

_ الفيروزآباديّ، مجد الدين محمّد بن يعقوب (ت 817هـ)، **القاموس المحيط** ، إعداد وتقديم: محمّد عبد الرحمن المرعشليّ، ط2، 1424هـ – 2003 م، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت.

_ ابن القاصح، الإمام أبو القاسم عليّ بن عثمان بن محمّد البغداديّ العُذريّ (ت 801هـ)، **سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ المنتهي**، ضبطه وصححه وخرّج آياته: محمّد عبد القادر شاهين، ط1، 1999م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ ابن القطّاع، أبو القاسم عليّ بن جعفر الصقليّ (ت 515هـ)، **أبنية الأسماء والأفعال والمصادر**، تحقيق ودراسة: أحمد محمّد عبد الدّايم، دط، 1999م، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة.

_ القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن عليّ بن يوسف (ت 646هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط1، 1982م، دار الفكر العربيّ– القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافيّة– بيروت.

_ القيسيّ، أبو عليّ الحسن بن عبد الله (ت ق6هـ)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمّد بن محمود الدّعجانيّ، ط1، 1987م، دار االغرب الإسلاميّ، بيروت.

_ كانتيو، جان، **دروس في علم الأصوات العربيّة**، ترجمة: صالح القرماديّ، دط، 1966م، الجامعة التونسيّة، تونس.

_ كرم، يوسف، **العقل والوجود**، دط، 2014م، مؤسسة هنداويّ للنشر والثقافة، مدينة نصر – مصر.

_ الكَفَويّ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسينيّ (ت 1094هـ)، **الكليّات معجم في المصطلحات والفروق اللغويّة**، قابله على نسخة خطّيّة وأعدّه للنشر ووضع فهارسه: عدنان درويش ومحمّد المصريّ، ط 2، 1998 م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

_ ابن كمال والمنشيّ، **رسالتان في المُعرَّب**، تقديم وتحقيق: سليمان إبراهيم العايد، دط، دت، معهد اللغة العربيّة – جامعة أم القرى.

_ كمال، ربحي، **الإبدال في ضوء اللغات الساميّة دراسة مقارنة**، دط، 1980م، منشورات جامعة بيروت العربيّة، بيروت.

_ الكميت، الكميت بن زيد الأسديّ (ت 126هـ)، **ديوانه**، جمع وشرح وتحقيق: محمّد نبيل الطريفيّ، ط1، 2000م، دار صادر، بيروت.

_ الكناعنة، عبد الله، **أثر الحركة المزدوجة في بنية الكلمة العربيّة دراسة لغوية**، رسالة ماجستير، 1995م، جامعة مؤتة، الأردن.

_ اللبديّ، محمّد سمير، **معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة**، 1985م، دار الرسالة – بيروت، ودار الفرقان – عمّان.

_ اللغويّ، أبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ الحلبيّ (ت 351هـ)، **الإبدال**، حققه وشرحه ونشر حواشيه الأصليّة وأكمل نواقصه: عزّ الدين التنوخيّ، دط، 1960م، المجمع العلميّ العربيّ، دمشق.

_ ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمّد بن عبد الله (ت 672هـ)، **شرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: عبد الرحمن السيّد ومحمّد بدوي المختون، ط1، 1990م، دار هجر للطباعة والنشر، مصر.

_ المُبَرِّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، **الفاضل في اللغة والأدب**، تحقيق: عبد العزيز الميمنيّ، ط2، 1995م، مطبعة دار الكتب المصريّة، القاهرة.

_ المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمّد أبي الفضل إبراهيم، ط3، 1997م، دار الفكر العربيّ، القاهرة.

_ المبرّد، أبو العبّاس محمّد بن يزيد (ت 285هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمّد عبد الخالق عضيمة، ط3، 1994م، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة – لجنة إحياء التراث، القاهرة.

_ ابن المثنّى، أبو عبيدة مَعْمر التميميّ (ت 209هـ)، **شرح نقائض جرير والفرزدق**، تحقيق: محمّد حُوَّر ووليد محمود خالص، ط2، 1998م، المجمع الثقافيّ، الإمارات.

_ ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى بن العبّاس (ت 324هـ)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، ط2، 1980م، دار المعارف، القاهرة .

_ مجاهد، عبد الكريم، **علم اللسان العربيّ**، دط، 2009م، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمّان.

_ المرزوقيّ، أبو عليّ أحمد بن محمّد بن الحسين (ت 421هـ) **شرح ديوان الحماسة**، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، ط1، 2003م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ المعرّيّ، أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان (ت 449هـ)، **رسالة الصاهل والشاحج**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، ط2، 1984م، دار المعارف، مصر.

_ ابن أبي مقبل، تميم (ت 37هـ)، **ديوانه**، عني بتحقيقه: عزّة حسن، ط1، 1995م، دار الشرق العربيّ، لبنان – سوريا.

_ مكرم، عبد العال سالم، **ظواهر لغويّة من المسيرة التاريخيّة للغة العربيّة قبل الإسلام**، ط1، 1988م، مؤسسة الرسالة، بيروت

_ مكرم، عبد العال سالم، **القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحويّة**، ط2، 1978م، مؤسسة علي جراح الصباح، الكويت.

_ المنجّد، صلاح الدّين، **المفصّل في الألفاظ الفارسيّة المعرّبة**، ط1، 1987م، بنياد فرهنك إيران، إيران.

_ منصور، وسميّة عبد المحسن، **أبنية المصدر في الشعر الجاهليّ**، ط1، 1984م، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

_ ابن منظور، أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم (ت 711هـ)، **لسان العرب**، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.

_ نور الدين، عصام، **علم الأصوات اللغويّة**، ط1، 1992م، دار الفكر اللبنانيّ، بيروت.

_ هلال، عبد الغفّار حامد، **اللهجات العربيّة نشأةً وتطوّراً**، دط، 2011م، دار الفكر العربيّ، القاهرة.

_ الهلاليّ، حميد بن ثور، **ديوانه**، صنعة: عبد العزيز الميمنيّ، ط1، 1951م، دار الكتب المصريّة، القاهرة.

_ وافي، علي عبد الواحد، **علم اللغة**، ط3، 2004م، نهضة مصر، القاهرة.

_ ابن الورّاق، أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن العبّاس (ت 381هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود الدرويش، ط1، 1999م، مكتبة الرشد، الرياض.

_ ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن عليّ (ت 643هـ)، **شرح المفصّل للزمخشريّ**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: إميل بديع يعقوب، ط1، 2001م، دار الكتب العلميّة، بيروت.

_ اليوسيّ، أبو عليّ نور الدين الحسن بن مسعود بن محمّد (ت 1102هـ)، **زهر الأكم في الأمثال والحكم**، تحقيق: محمّد حجّي ومحمّد الأخضر، ط1، 1981م، الشركة الجديدة – دار الثقافة، الدار البيضاء.

-Crystal, David**, A Dictionary Of Linguistics and Phonetics**. Sixth Edition.2008. Blackwell ,USA,UK, Australia.

-Eastman, Carol, m, **Aspects of Language and Culture**, Second – printing, 1978, Chandler and Sharp publisher inc, Sanfrancisco.

-Hockett, C F, **The View From Language Selected Essay,** 1977, – University of Georgia Press, U.S.A.